٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٦٧٩

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــــم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٠٠٥٤٤١

أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعـــــداد

علي بن علوي بن عوض الشهري

الرقم الجامعي ٤٢٢٨٠٢٧٠

إشـــــراف

سعادة الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم عوفي

١٤٢٤/١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : علي بن علوي بن عوض الشدي الرقم الجامعي : (٤٢٢٨٠٢٧٠)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : النحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٩/ ٢/ ١٤٢٥ هـ ؛ توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ....

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د. عبد الكريم عوفي

التوقيع :

المناقش الأول : أ.د/ محمد صفوت مرسي

التوقيع :

المناقش الثاني : أ.د/ عبد الهادي أحمد سراج سليمان

التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : عبد الله سعد محمد الحازمي

التوقيع :

ملخص الرسالة

هذه رسالة بعنوان " أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل " وهي تحاول إلقاء الضوء على الأسباب التي اعتمد عليها ابن مالك في ترجيحاته النحوية في شرحه للتسهيل، مع تحديد موقفه من كل سبب من تلك الأسباب التي اعتمد عليها، ولم تغفل الإشارة إلى موقف النحاة من تلك الأدلة في عرض مجمل دون تطرق إلى الجزئيات والتفريعات التي لا تمت إلى البحث بصلة. وقدمت إحصائية لمسائل كل فصل وأعقبتها بدراسة تفصيلية لبعض المسائل النحوية لتظهر مدى إفادة ابن مالك من الأدلة النحوية في ترجيحاته.

وقد جاءت الرسالة في خمسة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة وفهارس فنية كاشفة. فضم الفصل الأول السماع، والفصل الثاني القياس، والفصل الثالث الإجماع، والفصل الرابع الاستصحاب، والفصل الخامس اشتمل على أدلة أخرى هي : الأدلة الجدلية، وقواعد التوجيه ، وتضافر الأدلة.

والله الهادي إلى سبيل الرشاد..

الإهـــداء

إلى محبي العربية وحملة رايات الدفاع عنها في كل زمان ومكان.

وإلى أمي التي ربتني على حب العلم والمعرفة منذ الصغر.

وإلى والدي الذي حرص على تعليمي وتحمل مشاق الحياة أثناء دراستي.

وإلى زوجتي التي شاركتني في تحمل كثير من الصعوبات أثناء دراستي العليا.

المقدمـــة:

الحمد لله الذي رضي من عباده بالقليل من العمل وتجاوز لهم عن الكثير من الزلل، والصلاة والسلام على المبعوث بخير الملل، وعلى آله وصحبه الفضلاء الأول، وبعد :

فإنني قد رغبت في أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة الماجستير (أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل)، ولا أزعم أنني أضيف بهذه الرسالة إلى ذكر ابن مالك ذكراً، ولا إلى مجده مجداً، فهو المتأخر في الزمن المتقدم في الذكر والشهرة، وهو الذي أحيا من النحو رسوماً دراسة ومعالم طامسة.

ولكنني أستطيع أن أقول إن هذا البحث يلقي الضوء على الأسباب التي اعتمد عليها هذا النحوي في ترجيحاته النحوية، ويحاول أن يحدد موقفه من كل سبب.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على كثير من المصادر والمراجع يتعذر ذكرها في هذا الموضع خشية الإطالة، يأتي في مقدمتها كتب ابن مالك، وكتب الأصول النحوية، وكتب النحو والصرف، وكتب الشواهد الشعرية، ولم أغفل كتب الحديث الشريف والمصادر التي عنيت بالتراجم ، أما الرسائل الجامعية التي تناولت نتاج ابن مالك العلمي فهي :

١. نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة، قدمها عبد الرحمن محمد السيد، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة.
٢. ابن مالك وأثره في اللغة العربية، قدمها يحيى محمد الأسيوطي، لنيل شهادة العالمية من جامعة الأزهر.
٣. استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية، قدمتها زمزم بنت أحمد علي تقي، لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى.
٤. اختيارات ابن مالك النحوية، قدمها محمد علي الحازمي لنيل درجة الماجستير، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٥. آراء المبرد في نظر ابن مالك، قدمها محمد علي حنفور، لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

وكَثرة هذه الأبحاث التي تناولت نحو ابن مالك تدل على ذيوع صيته وانتشار مؤلفاته، إلا أنها مع كثرتها لم تمط اللثام عن موقفه من الأدلة النحوية، وإنما صرف أصحابها جل اهتمامهم إلى المسائل الخلافية في كتب ابن مالك، ودراستها دراسة نحوية مفصلة.

وإن كانت ثمت دراسات سابقة تناولت بعض جزئيات الأصول عند هذا النحوي، فإنها غير شاملة لسائر الأصول وغير وافية بالغرض الذي أنيط بها.

وبعد جمع المادة العلمية من مظانها المختلفة، رأيت تقسيم هذا البحث إلى تمهيد وخمسة فصول تتلوها خاتمة.

وتفصيل ذلك على النحو التالي :

التمهيد : ويضم مبحثين:

المبحث الأول: ترجمت فيه لابن مالك متناولاً اسمه وكنيته ومولده ونسبه وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية وأهم مؤلفاته.

المبحث الثاني: عرضت فيه لمنهج ابن مالك في تأليف شرح التسهيل.

الفصل الأول: السماع:

ويضم ثلاثة مباحث :

وقد أشرت في مقدمة كل مبحث إلى موقف النحاة منه بإيجاز دون ذكر الجزئيات التي لا تمت إلى البحث بكبير صلة، وهذه المباحث هي :

المبحث الأول: مفهومه.

المبحث الثاني: مصادره:

١ - القرآن.

وقد بينت فيه أن ابن مالك اعتد بالقرآن ودافع عن القراءات والقراء، واعتمد على القراءات الشاذة في التقعيد.

٢ - الحديث النبوي.

وبينت فيه أن ابن مالك جعل الحديث مصدراً ثانياً من مصادر التقعيد النحوي، واعتمد عليه في إثبات القواعد النحوية.

٣ ـ كلام العرب.

وعرضت فيه لموقف ابن مالك من كلام العرب من حيث شواهده الشعرية، واشتراطه العدالة في المروي عنه، وعنايته بلغات العرب، كما أشرت إلى موقفه من الضرورة الشعرية.

المبحث الثالث: المسائل النحوية.

الفصل الثاني: القياس:

ويضم ثلاثة مباحث سبقها عرض لمفهوم القياس، وأبرز النحاة الذين أثروا فيه.

والمباحث هي :

المبحث الأول: مفهومه وأهم النحاة الذين أثروا فيه.

المبحث الثاني: وعرضت فيه لأنماط القياس عنده .

المبحث الثالث: وتحدثت فيه عن أركان القياس، وموقفه من القياس على الشاذ.

الفصل الثالث: الإجماع :

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهومه.

المبحث الثاني: موقف ابن مالك منه.

المبحث الثالث: مسائله.

الفصل الرابع: الاستصحاب:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهومه.

المبحث الثاني: موقف ابن مالك منه.

المبحث الثالث: مسائله.

الفصل الخامس: أدلة أخرى:

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة الجدلية:

وأشرت في هذا المبحث إلى الأدلة الجدلية عند النحاة بإجمال ثم تطرقت إلى ما استدل به ابن مالك منها.

المبحث الثاني: قواعد التوجيه:

وعرضت لمفهومها، وكيفية ورودها عند النحاة، وأول من قام بجمعها، ثم أشرت إلى ما استدل به ابن مالك منها.

المبحث الثالث: تضافر الأدلة:

وأوضحت فيه أن ابن مالك يجمع بين الأدلة النحوية لترجيح القواعد النحوية.

ولا يفوتني أن أشير إلى أنني قد ختمت كل فصل من الفصول السابقة بإحصاء المسائل النحوية التي رجحها ابن مالك بسبب الدليل الذي ضمه كل فصل مع دراسة نماذج من المسائل دراسة تفصيلية، يتضح من خلالها كيفية توظيف هذا النحوي الأدلة النحوية لخدمة ما يرجحه من القواعد.

أما عملي في هذا البحث، فقد كان وفق المنهج الآتي:

١) بيان موقف ابن مالك من الأدلة النحوية.
٢) جمع مسائل الخلاف وقد بلغ عدد المسائل التي جمعتها مئتي مسألة وعشر.
٣) تم تصنيفها حسب أسباب الترجيح.
٤) عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية وعُنيت بضبطها ضبطاً كاملاً.
٥) أرْجَعْتُ القراءات الواردة إلى كتب القراءات .
٦) أحلت الأحاديث الواردة إلى مواقعها في كتب الحديث مع ضبطها ضبطاً كاملاً.
٧) نسبت الأبيات الشعرية إلى قائليها ما لم يمنع من ذلك جهل بالقائل بعد البحث والتقصي، ونسبتها إلى بحورها وضبطت ما فيها من كلمات تحتاج إلى ضبط.
٨) أنهيت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها، وأتبعتها بفهارس فنية كاشفة، فَخَصَّصْتُ فهرسًا للآيات القرآنية، وفهرسًا للأحاديث النبوية الشريفة، وفهرسًا للأبيات الشعرية، كما خصصتُ فهرسًا للمصادر والمراجع، وختمت هذه الفهارس بفهرس الموضوعات.

وأما الصعوبات التي واجهتني في بحثي، فمنها ما يتعلق بصحة الباحث إذ أصبت بمرض أقعدني عن البحث شهرين، ومنها ما يتعلق بطبيعة المادة، فالوقوف على مسائل الخلاف ومعرفة الدليل الذي رجح ابنُ مالك رأيَه بسببه ليس بالأمر السهل، خصوصاً وأنه لم يصرح بالأدلة النحوية في معظم المسائل، وإنما اكتفى بإجراء عملية الدليل.

وفي الختام لا أستطيع أن أضع قلمي دون أن أذكر بالثناء والحمد ما غمرني به الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، من تشجيع وتوجيه كان لهما أكبر الأثر في مرحلة الإرشاد الأكاديمي.

أما المشرف على البحث الأستاذ الدكتور/ عبد الكريم عوفي، فقد أخذ بيدي في مدارج البحث، فأضاء من جنباته كل حالك وجعله سهل المسالك وضحىً بوقته وبذل قصارى جهده في سبيل تقويم ما أكتبه، فله جل شكري وموفور امتناني وعظيم تقديري.

وأتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى كل من مد إليَّ يداً من أساتذة وزملاء.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وخالصه للأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة اللذين سيشاركان في تقويم هذا البحث ومناقشته .

كتبه

علي بن علوي بن عوض الشهري

في مدينة المجاردة

يوم السبت الموافق ١٤٢٤/١٠/١٩هـ

التمهيد

ابن مالك ومنهجه في شرحه للتسهيل

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ابن مالك وآثاره .

المبحث الثاني: منهجه في شرحه للتسهيل .

المبحث الأول : ابن مالك وآثاره

اسمه وكنيته ونسبه :

هو جمال الدين[1]، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي الشافعي النحوي اللغوي.

اختلف المؤرخون في اسم والده، فهناك من قال[2]: (عبد الله بن مالك)، وهناك من قال[3]: (عبد الله بن عبد الله بن مالك) .

أما نسبه فقد قيل فيه: الطائي، والجيَّاني والأندلسي، فالطائي نسبة إلى قبيلة طئ[4]، والجيَّاني، نسبة إلى مدينة جيان : إحدى مدن الأندلس[5]، والأندلسي: نسبة إلى الأندلس[6].

---

(١) ينظر في ترجمته :
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق : أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الطبعة الأولى (بيروت : دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) ٢٨٥/٧.
- طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، (السعودية: دار العلوم، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م) ٤٥٤/٢.
- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق : أحمد أبو ملحم وآخرين، الطبعة الأولى (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ٢٦٧/١٣.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بنشره. ج. برجستر اسر، الطبعة الأولى (مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٥٢هـ – ١٩٣٣م). ١٨١/٢، ١٨٠.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ١٣٠/١.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، تحقيق : إحسان عباس، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٧م) ٤٢١/٢.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، نقله إلى العربية، السيد محمد بكر، ورمضان عبد التواب، (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب)٢٧٦/٣.
- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق : إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٤٠٨هـ) ٤٠٧/٣.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: عبد الحافظ خان، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) ١٤٩/٢.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زادة، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ١٣١/١.

(٢) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٢٢/٢.

(٣) معجم البلدان لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ١٠٧/٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق .

(٥) ينظر: صفة جزيرة الأندلس، لأبي عبد الله الحميري، عني بنشره. أ. لافي بروفنسال، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة) ص٧٠.

(٦) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٢٧٦/٣.

مولده ونشأته :

اختلف المؤرخون في سنة ولادته ، وأغلب المصادر[1] تنص على أن مولده كان سنة ٦٠٠هـ.

وقد نشأ ابن مالك محباً للعلم، وأقام فترة في الأندلس تلقى العلم فيها على أيدي علماء منهم[2]: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين، ثلاثة عشر يوماً، وقيل: عشرين يوماً. وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار[3].

رحلته إلي المشرق :

حدثت فتن واضطرابات في بلاد الأندلس فرحل ابن مالك إلى المشرق متنقلاً بين البلدان حتى استقر في دمشق مستوطناً[4].

شيوخه : من أهم شيوخه:

١ - ثابت بن خيار الكلاعي[5] (ت ٦٢٨هـ).

٢ - أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري[6] (ت ٦٣٢هـ).

٣ - ابن أبي الصقر،نجم الدين أبو الفصل مكرم بن محمد بن حمزة القرشي[7] (ت٦٣٥هـ).

وقد روى الدماميني عن التبريزي أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب وأخذ عنه، ولم يرو ذلك غيره[8] (ت٦٤٦هـ).

٤ – أبو الحسن السخاوي[1] (ت٦٤٣هـ).

---

(١) ينظر : البداية والنهاية لابن كثير، ٢٨٣/١٣، ومعجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ٢٣٤/١٠، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الآفاق الجديدة) ٣٣٦/٥.

(٢) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٣١/١.

(٣) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٤٢١/٢.

(٤) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، ١٨٠/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ١٨٠/٢-١٨١.

(٦) ينظر : بغية الوعاة، ١٣٠/١.

(٧) ينظر: العبر في أخبار من غبر للذهبي، ٢٢٥/٣.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: محمد المفدي، الطبعة الأولى، (بيروت: بساط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ٢٩/١.

٥ - ابن يعيش[٢] : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي (ت٦٤٣هـ).

٦ - أبو علي الشلوبين : عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي ت (٦٤٥هـ).

٧ - ابن عمرون[٣]: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي النحوي(ت٦٤٩هـ).

تلاميذه :

اشتهر من تلاميذ ابن مالك :

١ - محيي الدين النووي[٤]: يحيى بن شرف (٦٧٦هـ).

٢ - شمس الدين[٥] : محمد بن عباس بن جعهوان(ت٦٨٢هـ).

٣ - بدر الدين[٦] : محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المشهور بابن الناظم(٦٨٦هـ).

٤ - شمس الدين[٧] : محمد بن أبي الفتح البعلي (٧٠٩هـ).

٥ - أبو الحسن[٨]: علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الدمشقي (٧٢٤هـ).

٦ - شهاب الدين[٩] : أبو الثناء محمود بن سليمان الحلبي (ت٧٢٥هـ).

٧ - القاضي[١٠] بدر الدين بن جماعة الكناني الحموي (ت٧٣٣هـ).

---

(١) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، ١٨٠/٢-١٨١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٨٠/٢.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي، ١٩٧/١.

(٤) ينظر: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ٢٢٩/٢.

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢٢٤/١.

(٦) الوافي بالوفيات، ٢٠٤/١.

(٧) بغية الوعاة، ٢٠٧/١.

(٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦٣/٦.

(٩) ينظر : المرجع السابق، ٦٩/٦.

(١٠) الوافي بالوفيات، ٢٩٧/٣.

مكانته العلمية :

حقق ابن مالك منزلة عظمى في علوم اللغة والقراءات، وكان بحراً لا يجارى في النحو والتصريف، وأما اطلاعه على أشعار العرب وقدرته على استقرائها فقد حير الأئمةَ الأعلام، هذا إلى بلوغه الغاية في الإطلاع على الحديث[1] والقدرة على نظم الشعر رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك[2].

وفاته :

كانت وفاته ـ رحمه الله ـ سنة ٦٧٢هـ، على ما هو مشهور عند المحققين[3].

آثـــــاره [4]:

أهم كتبه النحوية :

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . (مطبوع)

٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (مطبوع)

٣) الكافية الشافية. (مطبوع)

٤) شرح الكافية الشافية. (مطبوع)

٥) عمدة الحافظ وعدة اللافظ. (مطبوع)

٦) الألفية. (مطبوع)

٧) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. (مطبوع)

٨) تنبيهات ابن مالك.(مخطوطة رقم ٢٣٤٧- السقا. ورقم ٣٨٣٣- نحو مكتبة الأزهر).

٩) سبك المنظوم وفك المختوم (رسالة في النحو- برلين ٦٦٣٠).

---

(١) ينظر: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطب، ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر: العبر في أخبار من غبر، ٣٠٠/٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١٣٤/١.

(٤) ورد ذكر هذه المؤلفات في : غاية النهاية في طبقات القراء، ١٨١/٢، بغية الوعاة، ١٣٢/١-١٣٤، نفح الطيب، ٢٢٥/٢، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ٢٩٣/٥.

أهم الكتب الصرفية واللغوية :

١٠) تصريف ابن مالك. (مخطوطة رقم ٥٠٠٥- دار الكتب المصرية).

١١) شرح تصريف الأفعال ، المأخوذ من كافيته.

١٢) لامية الأفعال . (مطبوع)

١٣) شرح لامية الأفعال. (مطبوع)

١٤) إيجاز التعريف في علم التصريف . (مطبوع)

١٥) منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء. (مطبوع)

١٦) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد. (مطبوع)

١٧) تحفة المودود في المقصور والممدود. (مطبوع)

١٨) شرح تحفة المودود في المقصور والممدود . (مطبوع)

١٩) أرجوزة الإعلام بمثلث الكلام.

٢٠) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز. (مطبوع)

٢١) ثلاثيات الأفعال . (مخطوطة رقم ١٨٦ صرف دار الكتب المصرية)

٢٢) إكمال الإعلام بتثليث الكلام . (مطبوع)

٢٣) شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد. (مخطوطة رقم ٥٨٣٠ دار الكتب المصرية).

٢٤) شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز. (مطبوع)

كتب القراءات :

٢٥) القصيدة المالكية في القراءات السبع. (مخطوطة رقم ٢٣٠٣٥ ب، دار الكتب المصرية) .

المبحث الثاني: منهجه في شرحه للتسهيل

لقد سبقني في الكلام عن منهج ابن مالك محققا كتابه عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، لذلك سأعزو ما تحدثا عنه إلى مقدمتهما مضيفاً إليه ما فاتهما حتى يكتمل عقد منهجه في هذا الكتاب النفيس الذي يلمح القارئ فيه سمات بارزة أهمها :

١ – ذكر المحترزات بعد التعريف :

عرف الكلمة بأنها: " لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً أو منوي معه، وهي اسم وفعل وحرف"، ثم بين سبب تصديره التعريف باللفظ وبين المراد بالمستقل والباعث على تقييد الدلالة بالوضع، وممَّ احترز بذكر التقدير ولماذا قال: أو منوي معه[١].

٢ – يذكر الآراء المختلفة ويرجح ما يراه ويستدل عليه :

فعند حديثه عن إعراب الأسماء الخمسة ذكر مذاهب النحاة وأن منهم من جعل الحركات قبل حروف المد هي الإعراب، وحروف المد ناشئة عن الإشباع . ومنهم من يجعل الإعراب بالحركات والحروف معاً، ومنهم من يرى أن الحركات التي قبل حروف المد منقولة منها، ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد، وما قبلها حركات إتباع تدل على الإعراب المنوي، ومنهم من يجعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وقد اختار ابن مالك هذا الرأي بحجة أنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف[٢].

٣ – يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والأمثال والأقوال العربية: إذ استشهد في شرحه للتسهيل بـ (١٥٠٢) من الآيات القرآنية و(٢١١) من الأحاديث النبوية و(٢٤٥١) من الشواهد الشعرية و(١٣٠) من الأمثال وأقوال العرب[٣].

٤ – إذا ذكر شيئاً قبل موضعه أو في غير بابه أجّل بيانه إلى الموضع الخاص به :

يقول عند الكلام على الصلة إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً : " وتقدير الفعل هنا مجمع عليه، بخلاف تقديره في غير صلة ففيه خلاف يذكر في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى"هذا مثال مما ذكره المحققان وهو كثير في الكتاب وقد أوفياه حقه في موضعه[٤].

---

(١) ينظر: مقدمة التحقيق، ص٣٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣٤،٣٣.

(٣) الشواهد منثورة في ثنايا الكتاب، ويمكن التأكد منها بالرجوع إلى الفهارس الفنية.

(٤) ينظر: مقدمة التحقيق، ص٣٦، ٣٧.

٥ - **لم يلتزم بطريقة واحدة في نسبة الأقوال والشواهد الشعرية إلى أصحابها**، فهو ينص على أصحابها تارة ويغفل ذكرهم تارة أخرى[١].

٦ - **يشير في أثناء شرحه إلي اللغات المختلفة التي وردت في اللفظ الواحد** إذ أورد في "الفم" تسع لغات فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر، والنقص وإتباع الفاء الميم في الحركة الإعرابية وغيرها[٢]. وأورد في "امرئ وابنم" لغتين : إحداهما: فتح راء " امرأ " ونون " ابنم"، والثانية : إتباعها الهمزة والميم في حركات الإعراب وهي أفصح اللغتين[٣].

٧ - **يشرح بعض الكلمات التي يرى أنها في حاجة إلى شرح** إذ يقول في معنى كلمة "الحم" : " الحم : أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور وقد يطلق على أقارب الزوجة".

ويقول عند حديثه عن المثنى : " المذروان : طرفا الأليه، وطرفا القوس وجانبا الرأس .. "[٤].

٨ - **يختار الأسهل والأبعد عن التكلف**، ويجعل ذلك سبباً من أسباب اختياراته، عند حديثه عن مذاهب النحاة في المسائل التالية[٥]:

- إعراب الأسماء الخمسة.
- السين وسوف.
- إعراب الأفعال الخمسة.
- المنادى من أنواع المعارف.

---

(١) ينظر: مقدمة التحقيق، ص٣٩،٣٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص٤٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٤١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص٤١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص٤٤،٤٣،٤٢.

٩- **يجل النحاة القدامى ويقدرهم** خصوصاً سيبويه الذي وافقه في أكثر ما ذهب إليه وأورد اسمه كثيراً في كتابه[١].

١٠- **كان ابن مالك هادئاً في مناقشة غيره من النحاة مع الاعتراف بفضلهم وسبقهم** إلا ما كان منه مع الزمخشري الذي كان يبدو حين يخالفه الرأي غاضباً عليه ولعل سبب ذلك ما كان يتصف به الزمخشري من الاعتزال.

ومن اعتراضات ابن مالك التي تبين موقفه من الزمخشري قوله في باب النعت "وأجاز الزمخشري اقتران – الجملة – الواقعة نعتاً بالواو زاعماً توكيد الارتباط بالمنعوت، وهذا من آرائه الواهية، وزعماته المتلاشية؛ لأن النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه"[٢].

واعتراضات ابن مالك على الزمخشري لا تعني عدم موافقته له في الأحوال جميعها إذ نجده يوافقه في بعض المسائل إلا أنها موافقة تُشْعِرُ بأن إصابته محدودة فإذا أصاب الزمخشري فقد هدي إلى صوابه في نظر ابن مالك حين قال: " وقد هُدي الزمخشري إلى الحق في معنى " رب " فقال في تفسير﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾[٣] قد نرى: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية. وقال"قد" في﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ﴾ [4] بمعنى ربما الذي يجيء لزيادة الفعل وكثرته ... وكلامه في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد"[٥].

١١- **كان ابن مالك يستشهد بالقراءات القرآنية، وكثيراً ما كان ينسبها لأصحابها** كقوله: "وقراءة أبي الدرداء وسعيد بن جبير: ﴿ أَكَادُ أُخفِيها ﴾ بفتح الهمزة، من خَفَيْتُ الشيء أُخفيه إذا أظهرته "[٦].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ص٤٤.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، الطبعة الأولى، (مصر: دار هجر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ٣/٣١٠.

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٤٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية ٣٣.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣/١٨٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١/٤٠٠.

وقوله :" دخول " يا " على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا. فمن ذلك قراءة الكسائي " ألا يا اسجدوا " وقال العلماء تقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا "[1].

وقوله : " ومن النادر قراءة أبي قلابة " سيعلمون غداً من الكذاب الأشر "[2].

١٢ – أحياناً يشير إلى المراجع التي أخذ عنها:

كقوله : " وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه .. "[3].

وقوله: " واستشهد أبو علي في التذكرة ... "[4] .

وقوله: " صرح المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول .. "[5].

وقوله: " وقال الأخفش في المسائل ... "[6].

١٣ – الاعتداد بالنفس من غير غرور :

قال عند الكلام على إعراب المضاف إلى ياء المتكلم وبعد أن نفى عنه البناء موجهاً ما ذهب إليه بتوجيهات طويلة " وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها دون سبق إليها "[7].

١٤ – يقرر الباحثون أن نحو ابن مالك مزيج من نحو المدارس النحوية مع الميل إلي المذهب البصري.

قال محمد كامل بركات في مقدمة تحقيق كتاب التسهيل" فنحو "التسهيل: مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغدادين والمغاربة، وكانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية "[8].

---

(١) ينظر: المرجع السابق٣/٢٤، والقراءة في اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد البناء، تحقيق: علي محمد الصباغ، (بيروت: دار الندوة)، ص٣٣٦.

(٢) ينظر : المرجع السابق ٣/٥٣، والقراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي(القاهرة:لجنة إحياء التراث،١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)٢/٢٩٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١/١٣٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/٣٧٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٩٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٨٠.

(٨) ينظر: مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م) ص٤٥.

ويقول غنيم غانم الينبعاوي : " وإذا كان الثابت أن ابن مالك أقرب إلى البصريين منه إلى الكوفيين فنستطيع القول أيضاً أنه لا بالبصري ولا بالكوفي على وجه الدقة وإنما هو ذو شخصية ورأي حر يستدل أحياناً بما يراه صحيحاً في نظره"[1].

هذا رأي بعض الباحثين في مذهب ابن مالك وأنا أوافقهم في استقلاله واختياره ما يراه جديراً بالاختيار دون النظر إلى أصحاب القول الذي اختاره، ولكنني أخالفهم الرأي في قولهم : إن ابن مالك ليس بصرياً، فهو بصري بشهادته إذ يقول: " وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء"[2].

فقوله أصحابنا في مقابل ذكره للكوفيين يدل دلالة واضحة على أنه بصري المذهب وإن اختار من المذاهب جميعها ما يراه جديراً بالاختيار.

١٥ – الإكثار من الشواهد :

من ذلك استشهاده على مجيء الإضافة بمعنى " في " بأربع آيات وحديث وقول من أقوال العرب وسبعة أبيات شعرية[3]. واستشهاده على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار بآيتين وحديث، وقول من أقوال العرب وتسعة أبيات شعرية[4]. وغير ذلك كثير في الكتاب.

---

(١) ينظر: الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة، لغنيم غانم الينبعاوي (السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ١٤١٨هـ) ص١٩١، ١٩٢.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩٣/٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٢١/٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣٧٦/٣.

الفصل الأول

السماع

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مفهومه .

المبحث الثاني: مصادره:

١ ـ القرآن .

٢ ـ الحديث.

٣ ـ كلام العرب.

المبحث الثالث: المسائل المرجحة بسبب السماع مع دراسة تفصيلية لبعضها.

المبحث الأول: مفهوم السماع:

كان السماع عن العرب سلاح النحاة وعدتهم الأولى عندما فكروا في ضبط قواعد اللغة العربية وحفظها من غبار اللحن الذي انتشر بين أبنائها؛ فرحلوا إلى البادية، وحرصوا على مقابلة العرب الخلص في أماكن إقامتهم، وكان أخذ اللغة من منابعها الصافية مفخرةً يفخر بها بعض النحاة على بعض[1].

وقد سماه الأنباري النقل وعرفه بأنه :

" الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة"[2].

ومن خلال هذا التعريف نجد الأنباري يشترط في الكلام المسموع الفصاحة وصحة النقل والتواتر.

أما السيوطي فإنه يرى أن دعوى التواتر في اللغة والنحو أمر متعذر[3].

وقد عرف السماع بقوله: " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مُسلمٍ أو كافر"[4].

فهو لا يشترط سوى الفصاحة وصحة النقل في الكلام المروي .

---

(١) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٢٤

(٢) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م) ص٨١.

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م) ٩١،٩٢/١.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى (السعودية: مكتبة الفيصلية، ١٩٨٨م) ص٣٦.

المبحث الثاني : مصادر السماع:

١ ـ القراءات القرآنية.

موقف النحاة من القرآن وقراءاته :

هناك جانبان في موقف النحاة من القرآن وقراءاته :

أحدهما : نظري، والآخر : تطبيقي .

وسوف أبين كل جانب على حده .

الموقف النظري :

ويمثله أقوال بعض أئمة النحاة :

- يعد سيبويه[١] القراءة سنة لا يسع أحداً مخالفتها.
- ينص الفراء[٢] على أن القرآن الكريم أعرف وأقوى في الحجة من الشعر.
- ويقول ابن فارس[٣]: " ونزل القرآن بأفصح اللغات ".
- وجاء عن الزجاج[٤] أنّ " القرآن محكم لا لحن فيه، ولا فيه شيء تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب".
- يصرح النحاس بأن[٥]" الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة. ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا من النبي – صلى الله عليه وسلم - .
- ويرى السيوطي أن كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى (بيروت: دار الجيل)، ١٤٨/١.

(٢) معاني القرآن للفراء، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، ١٤/١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، تحقيق: ا لسيد أحمد صقر، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ص٢٦.

(٤) معاني القرآن للزجاج، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب)، ٨١/٢-٨٢.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: ١٩٥٠م)، ٢٢٨/٣.

(٦) الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، ص٣٦.

هذه بعض الأقوال التي تبين الموقف النظري للنحاة من القرآن الكريم وقراءاته. وهو لا شك موقف مشرق يضع القرآن حيث يجب أن يكون، ولكن سرعان ما يتغير هذا الموقف عند التطبيق إذا تعارضت القراءة مع قواعدهم النحوية.

الموقف التطبيقي :

تعرضت بعض القراءات للتهجم من بعض النحاة على اختلاف في النيل منها والطعن فيها بين التصريح والتلميح.

فهذا سيبويه يضعف قراءة النصب في قوله تعالى﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[1]، بنصب سواء تلميحاً لا تصريحاً إذ قال: " واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة، من ذلك قوله عز وجل: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ، وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي أن ينصبه في المعرفة؛ فيقول : مررت بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة "[2].

فسيبويه لا يقدح في القراءة وإنما يصف اللغة التي أيدتها القراءة بالرداءة.

وقد صرح غيره بتضعيف القراءات ووصفها بأنها لحن فاحش.

٢ فالمبرد يقول: " أما قراءة أهل المدينة﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾، فهو لحن فاحش "[3] .

٤ وقال ابن جني عن قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ﴿ لِلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱسْجُدُوا۟ ﴾ بضم "الملائكة" " هذا ضعيف عندنا جداً؛ وذلك أن " الملائكة " في موضع جر فالتاء إذاً مكسورة "[4].

---

(١) سورة الجاثية، آية :٢١. ينظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ص٣٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣/٢- ٣٤.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد، تحقيق : حسن حمد، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، ٣٩١/٤.

(٤) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٧١/١.

ولم يقف النحاة عند الطعن في القراءة فحسب، بل نالوا من القراء ووصفوهم بقلة الضبط والوهم.

١ فالفراء يقول – معلقاً على قراءة حمزة[١] –﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴾ بكسر الياء: " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الياء في " مصرخيَّ " خافضة للحرف كله "[٢].

٢ والمازني يحمل على نافع – في قراءة[٣] ﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾ إذ قال: "وإنما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها نحواً من ذلك"[٤].

هذه صور من تضعيف النحاة للقراءات والنيل من القراء، وقد حجروا واسعاً، وضيقوا على أنفسهم ولو وجهوا القراءات بما لا يتعارض مع قواعدهم، أو صححوا قواعدهم بها لكان أجمل بهم، فالقراءات سنة متبعة وكلام الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولم ينل أي مصدر من مصادر السماع ما ناله القرآن من التوثيق والعناية.

فكان الأولى " أن يمعن النحاة النظر في القراءات الصحيحة السند فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد، ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع، وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس"[٥].

---

(١) سورة إبراهيم ، آية ٢٢، إتحاف فضلاء البشر، ص٢٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٥.

(٣) الأعراف، آية ١٠، إتحاف فضلاء البشر، ص٢٢٤.

(٤) ينظر: المنصف ، لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر، الطبعة الأولى (بيروت: دارا لكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م) ص٢٦١.

(٥) ينظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، ص٣٢،٣٣.

موقف ابن مالك من القرآن الكريم وقراءاته:

حاز القرآن المنزلة الأولى بين مصادر السماع عند ابن مالك، وشغل حيزاً واسعاً من استشهاداته، ويظهر هذا من خلال ما يلي:

١ – يصرح بأن القرآن أقوى الحجج على الإطلاق، ومن ذلك قوله في جواز حذف الموصول الاسمي : " وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم أقول وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع ... "[١].

ثم يسوق شواهد السماع حتى يقول: " وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾[٢]؛ أي : بالذي أنزل إليكم؛ ليكون مثل:﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ [3]﴾ "[4]

٢ – يثبت القاعدة المعتمدة على القرآن وحده، ومن تلك المواضع التي اعتمد فيها على القرآن في التقعيد قوله – في باب الاستثناء: " واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي . واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي، فلا يجوز على القولين (عندي عشرة إلا ستة)، ولا على الأول (عندي عشرة إلا خمسة)، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين وهو الصحيح. وممن وافقهم ابن خروف واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ ﴾[٥] قال: فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر، فأبدل منه النصف على جهة البيان بقدر القليل .... قلت : ومن استثناء الأكثر قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[٦] ،

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١/٢٣٥.

(٢) سورة العنكبوت، آية :٤٦.

(٣) سورة النساء، آية :١٣٦.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/٢٣٥.

(٥) سورة المزمل، آية :٢،٣.

(٦) سورة البقرة، آية : ١٣٠.

ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسف نفسه، فإن المراد بمن سفه نفسه المخالفون لملة إبراهيم. وهم أكثر من الذين يتبعونها. ومن استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ[1] ﴾ "[2].

فابن مالك يقول بجواز استثناء الأكثر أو النصف، مستدلاً بسماع قرآني ومعتمداً عليه اعتماداً كاملاً.

ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن وحده :

مسألة تقديم الحال على صاحبها الجار والمجرور[3]، إذ استدل بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [4]، ومسألة اتصال نون الوقاية بنون الرفع[5]. إذ استشهد بقوله تعالى:﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [6] وبقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [7] ويقول جل اسمه: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [8].

٣ – ينفرد ببعض الآراء معتمداً على القرآن، ومن تلك الآراء:

- رفض التعبير بباء الاستعانة عن باء السببية.

فرق النحاة بين باء السببية، وباء الاستعانة. أما ابن مالك فقد آثر أن يعبر عنها بباء السببية إذا قال: " والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز "[9].

---

(١) سورة الأعراف، آية :٩٩

(٢) ينظر : شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٩٣.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٢/٣٣٦-٣٣٧.

(٤) سورة سبأ، آية :٢٨.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١/٥١-٥٢.

(٦) سورة الأحقاف، آية :١٧.

(٧) سورة النحل، آية : ٢٧.

(٨) سورة الزمر، آية : ٦٤.

(٩) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/١٥٠.

٤ – يصرح بأن القراءة تعد من مؤيدات اختياراته ومن ذلك:

- قوله – عن قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [1] بخفض الأرحام - : " ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[2].

٥ – يعتد بالقرآن ويعتني به لدرجة أنه يمنع ما لم يرد فيه أحياناً، حيث يقول في باب أسماء الإشارة: "وإن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أو مصاحب لهما معاً؛ أعني غير المثنى والمجموع. فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود لقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ [3]﴾ [4]

وهذا القول فيه نظر فما ورد في القرآن يدل على وجوده في كلام العرب، وما لم يرد في القرآن ليس دليلاً على عدم وجوده في كلام العرب.

ومن مظاهر عنايته بالقرآن صونه عن الوجوه الضعيفة. فالقرآن عنده لا يأتي بالضعيف، وما أوهم ذلك امتنع عن الاستدلال به، ففي مسألة تثنية المختلفين في المعنى مع عدم الاختلاف في اللفظ رأى ابن مالك أن التخالف في اللفظ لابد معه من تخالف في المعنى، ومع ذلك لم يمنع من التثنية، فإنْ لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى.

وقد أكد ذلك فقال: " ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ﴾ [5] فإن الواو إما عائدة على المعطوف، وهذا ممتنع؛ لأنه من الاستدلال بالثاني على الأول كقول الشاعر[6]:

نَحْنُ بما عِنْدَنا وأنْتَ بِمَا ... عندك راضٍ والرَّأْيُ مختلف

---

(١) سورة النساء، آية :١، إتحاف فضلاء البشر، ١٨٥.

(٢) ينظر:" شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٦/٣.

(٣) سورة النحل، آية :٨٩.

(٤) شرح تسهيل الفوائد ٢٤٣/١.

(٥) سورة الأحزاب، آية :٥٦.

(٦) البيت من المنسرح، وقائله قيس بن الخطيم، ينظر ديوانه، ص٢٣٩.

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثاني كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾ [1] وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب "[2].

ومن مظاهر هذه العناية: تتبع لغات العرب الواردة في القرآن ونصه على أن معظم القرآن حجازي اللغة وقد دخله بعض لغة تميم حيث قال: " ... لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلاً؛ فمن القليل المنزل بلغة التميميين ﴿ وَمَن يُشَاقِّ ٱللَّهَ ﴾ [3]في سورة الحشر. و ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ [4]﴾" [5].

٦ – يدافع عن القراءة والقراء. قال عند حديثه عن جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف : " وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر – رضي الله عنه – ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [6] لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى الموثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعيين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدي بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – [7]".

ومن مظاهر دفاعه عن القراءات تأييده لها بالقياس[8] والإكثار من شواهد السماع المعضدة لها.

٧ – يعتمد على القراءات الشاذة في التقعيد، فقد قبل القراءات التي رفضها غيره من النحاة، وأثبت القواعد المعتمدة على القراءة الشاذة وحدها في كثير من[9] المسائل النحوية، و من ذلك:

---

(١) سورة الأحزاب، آية :٣٥.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/٦٠-٦١.

(٣) سورة الحشر، آية :٤.

(٤) سورة المائدة، آية : ٥٤.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٢/٢٨٧-٢٨٨.

(٦) سورة الأنعام، آية :١٣٧، ينظر: المحتسب ١/٢٢٩.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/٢٧٧،٢٧٦.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٧٧.

(٩) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/١٦٥، ٢/٤٠٣، ٣/٣٦٣، ٣/١١٨، ١/١٦٩، ١/٢٤٢، ٢/٣٨٧، ٣/٥٣.

- المضاف قد يُحذف منه تاء التأنيث إذا لم يوقع حذفها في التباس إذ قال: "وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث إذا لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أو مفرد بجمع كحذف تاء تمرة، ومن شواهد ذلك قراءة بعض القراء ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً [1]﴾"[2] بحذف التاء من " عدة ".

- سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة، قال: " وسقوطها لتقصير الصلة كقوله[3]:

قتلْنا ناجياً بقتيلِ عمرٍو وخيرُ الطَّالِبي الترةَ الغشومُ

كذا رواه ابن جني[4] بنصب (الترة)، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ بالنصب[5].

---

(١) سورة التوبة، آية :٤٦.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٩٢/١.

(٣) البيت من الوافر- ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في المحتسب ٨٠/٢.

(٤) ينظر : المحتسب ٨٠/٢.

(٥) سورة الحج، آية : ٣٥. ينظر: المحتسب ٨٠/٢.

٢ ـ الحديث النبوي:

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث :

استشهد النحاة بالحديث النبوي في مختلف العصور التي عاشوا فيها والمدارس التي انتموا إليها، فسيبويه استشهد بأحاديث نبوية، " لكنه لم يقدم لها بما يوضح أنها من الحديث ... "[١].

واستشهد الفراء بالحديث النبوي واعتمده في النحو واللغة[٢].

واستشهد الفارسي بالحديث في مسائل من النحو واللغة[٣]، وكذلك فعل ابن جني[٤]، وابن السراج[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦] وغيرهم.

أما السهيلي[٧] فقد احتج بأحاديث لم يسبق إلى الاحتجاج بأكثرها.

هكذا كان موقف كثير من النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي حتى نهاية القرن السادس، فإذا أتينا إلى القرن السابع وما بعده وجدنا النحاة قد اختلفوا على النحو الآتي :

١ـ فريق جوز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، منهم ابن فرحون، والجوهري، والحريري، وابن سيدة، وابن فارس والسهيلي، وابن جني، وابن مالك، وابن هشام[٨]. وغيرهم.

---

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م)، ص٥.

(٢) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري، ص٣٩٤.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، لعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثالثة (السعودية : دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ص٢٠٣.

(٤) ينظر: الخصائص، تحقيق : محمد النجار، (مصر: المكتبة العلمية) ٧٧/٣.

(٥) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص١٠٧-١٠٨.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المطبعة العصرية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ٨٧/١.

(٧) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ٢٠٤.

(٨) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبد الله بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، الطبعة الأولى (دبي: دار البحوث وإحياء التراث، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ٤٤٦/١.

٢ – فريق ذهب إلى المنع مطلقاً، منهم أبو حيان وأبو الحسن ابن الضائع[١].

٣ - فريق ذهب إلى التوسط بين الإجازة والمنع، ويمثله الشاطبي الذي جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بها رواتها بنقل ألفاظها ككتابه إلى همدان، أمَّا ما عُرِفَ عنها أن رواتها نقلوها بالمعنى فلا يحتج بها[٢].

وقد اقتفى محمد الخضر حسين[٣] أثر الشاطبي بتفرقته بين ما يستشهد به وما لا يستشهد به، ففرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث:

النوع الأول: ما لا ينبغي الخلاف في الاحتجاج به وهو ستة أقسام:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم.

ثانيها : ما يروى من الألفاظ التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها.

ثالثها : ما يستشهد به على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

رابعها: ما روي من طرق متعددة مع اتحاد اللفظ .

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كابن سيرين والقاسم بن محمد.

النوع الثاني: ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به : وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٤٤٧/١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق : عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ١٢/١.

(٣) ينظر: القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ) ص٣٤-٣٥. والقياس في اللغة العربية، لمحمد حسن عبد العزيز، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م) ص٩١-٩٢.

النوع الثالث: ما يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه :

وهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة التي بينت آنفاً[1].

وقد قرَّرَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته لقضية الاستشهاد بالحديث مستفيداً من آراء محمد خضر حسين ما يلي[2] :

أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

١) الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

٤) كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

٥) الأحاديث المروية لبيان أنه – صلى الله عليه وسلم – كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦) الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين، والقاسم بن محمد.

٧) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

---

(١) المرجع السابق، ص٩٣.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص٤١٧-٤١٨.

موقف ابن مالك من الاحتجاج بالحديث النبوي:

كان ابن مالك على دراية بعلم الحديث فهو إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات كان من رجال الحديث المبرزين، نص على ذلك كثير ممن ترجم له، فالمقّري يقول عنه:

" وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية "[1].

ويقول طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ومصباح السيادة :

" وكان آية في الاطلاع على الحديث فإذا لم يجد شاهداً في القرآن عدل إلى الحديث ثم إلى أشعار العرب"[2].

ونص السيوطي[3] على أن ابن مالك كان أمة في الإطلاع على الحديث ..

ولعل علو منزلته وسعة علمه بالحديث تفسر لنا كونه حامل علَم المعتمدين على لغة الحديث في تأييد قواعدهم النحوية . فقد صار الاستدلال بالحديث من سمات مذهبه في النحو، فهو أول من وضع الحديث النبوي في موضعه اللائق به إذ أكثر من الاستدلال به في إثبات القواعد، التي حكم عليها النحاة بالاضطرار، فلم يستشهد بالحديث على قاعدة ليس لها شاهد، أو مثال في كتب النحاة المتقدمين، وإنما وجد في الحديث مادة لغوية تخالف ما استقر عند النحاة من قواعد وأحكام، فاجتهد في توجيهه، أو تأويله، ورده إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو[4]؛ فهو يعمل على ترجيح بعض لغات العرب، أو كلام بعض النحاة بما هو في الحديث مضافاً إلى القرآن، أو إلى بعض الشواهد العربية، وأما خرم قاعدة، أو إثباتها بمجرد ما ثبت في الحديث فلا يوجد في كلامه، كما يعلم بالاستقراء التام[5].

---

(١) ينظر: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر: ١٣٣/١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٣٠/١-١٣١.

(٤) ينظر:القياس في اللغة العربية، لمحمد خضر حسين، ص٩٩.

(٥) ينظر : فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ٤٨٨/١.

ولم يسلم لابن مالك هذا المنهج بل تعقبه أبو حيان فقال:

" وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كـ" أبي عمرو ابن العلاء"، و" عيسى بن عمر"، و" الخليل ابن أحمد" و" سيبويه"، من أئمة البصريين، و" الكسائي" و"الفراء" و" علي بن مبارك الأحمر" و" هشام الضرير"، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[1].

وإنكار أبي حيان على ابن مالك الاستشهاد بالحديث وزعمه أنه قد سلك بعمله هذا طريقاً لم يسلكها غيره من المتقدمين والمتأخرين مردود؛ لأنه قد ثبت أن معظم النحاة المتقدمين قد احتجوا بالحديث، هذا وقد ذكر البغدادي أنه لا يلزم من عدم استدلال المتقدمين به عدم الاستدلال[2].

هذا عن المتقدمين . أما ما زعمه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود بأن كتب النحاة المتأخرين من أندلسيين وغيرهم مشحونة بالاستشهاد بالحديث، فقد استدل به الشريف الصقلي، والشريف الغرناطي(ت٧٦٠هـ) في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج(ت٦٤٧هـ) في شرح المقرب، وابن الخباز(ت ٦٣٩هـ) في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ) في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي(ت٣٦٨هـ) والصفار(ت٦٣٠هـ) في شرحيهما لكتاب سيبويه، بل لقد وجد الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه[3].

وقد تصدى جمع من النحاة للرد على أبي حيان(ت٧٤٥هـ)، من هؤلاء الدماميني(ت٨٢٧هـ)، وناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، ولعل أوفى ما كتب من الردود ما جاء

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٤٠-٤١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٩/١.

(٣) ينظر: فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح ٤٥٤/١، ٤٥٥.

الدماميني(ت٨٢٧هـ)، وناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، ولعل أوفى ما كتب من الردود ما جاء عن الدماميني في شرح التسهيل حيث قال: " وقد شنع أبو حيان عليه، وقال: إن ما آل إليه من ذلك لا يتم له؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه – عليه الصلاة والسلام – حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في الضبط، والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين "[١].

وممن حمل لواء الدفاع عن ابن مالك والرد على أبي حيان ومن معه ابن الطيب الفاسي، حيث سوغ احتجاج ابن مالك بالحديث بمسوغات يصعب ذكرها هنا[٢].

وسوف أورد بعض المسائل التي حكم النحاة عليها بالاضطرار، وجوزها ابن مالك في الاختيار معتمداً على الحديث النبوي:

- **بقاء ميم (فم) مع الإضافة** :

أثبت ابن مالك بالحديث النبوي بقاء ميم (فم) مع إضافتها خلافاً لمن ذهب إلى أن ذلك ضرورة. فقال[٣]:

" وزعم الفارسي أن قولـــــه:

يصبح ظمآن وفـي البحر فمه

من الضرورات بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم، وفي الحديث الصحيح (لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) "[٤][٥].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ١٤/١.

(٢) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٤٤٦/١ وما بعدها.

(٣) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ينظر: خزانة الأدب ٤٥١/٤.

(٤) ينظر: صحيح البخاري، تحقيق: قاسم الشماعي (بيروت : دار الأرقم) ٩٣/٣.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٤٩/١، ٥٠/١.

- **إضافة أفعل التفضيل محضة** :

قال: " ولو كانت إضافته – أي أفعل التفضيل – غير محضة لكان نكرة ولم يمتنع وقوعه نعتاً لنكرة، ولا منعوتاً بها، ولا مجروراً برب، ولا مجموعاً فيه بين الألف واللام والإضافة، ولا منصوباً على الحال دون استتار، واحترزت بقولي (دون استتار) من قول المرأة الصحابية لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (وما لنا أكثر أهل النار)[1] ، وهو معرفة مؤولة بنكرة كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً ... "[2].

- **لحاق اسم الفاعل المثنى أو المجموع علامة التثنية أو الجمع**:

قال ابن مالك في باب المبتدأ : " ومن قال من العرب يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا : أفاعلان الزيدان ؟ وكان الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي (إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)[3] "[4].

---

(١) ينظر: الجامع الصغير ١٣٢١/٢.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٢٩/٣.

(٣) ينظر: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد الأعظمي، الطبعة الأولى (السعودية : شركة الطباعة السعودية) ٣٨١/٢.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧٣/١.

٣ ـ كـــلام العـــرب :

موقف النحاة من كلام العرب:

مفهومه وأهميته :

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة، ويقصد به كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة، وقد اهتم علماء اللغة والنحو بالرحلة إلى البادية، لإدراكهم أنها منبع الفصاحة والنقاء، وأن الحاضرة قد تطرق إليها الفساد اللغوي. مما جعلهم يذهبون إلى التفريق بين لغة البادية، ولغة الحاضرة، ولم يكتفوا بذلك بل منعوا الأخذ عن قبائل أطراف البادية لمجاورتهم الأمم الأخرى.

ولأجل الاعتناء بلغة البادية قال الرياشي – مفاخراً الكوفيين :

" نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارِيز وباعة الكواميخ "[١].

ولهذا توالت رحلات العلماء إلى البادية، كأبي عمرو الشيباني، والخليل بن أحمد، والنضر بن شميل وغيرهم.

ولم يقتصر علماء اللغة والنحو على الرحلة إلى البادية، بل أخذوا عمن وفد إليهم من الأعراب. إلا أنهم لم يأخذوا ما سمعوا من الشعر والنثر دون تمحيص، بل بحثوا فيمن نقل الرواة عنهم، من أهل المدر والوبر قدماء ومحدثين، وتقصوا أحوالهم ونقدوها فأجمعوا على الاحتجاج بكلام من يوثق بفصاحته وعربيته، وسوف أعرض لهؤلاء زماناً ومكاناً وحالاً :

أما الزمان :

فقد قبل علماء اللغة والنحو الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية، وقسموا الشعراء إلى أربع طبقات[٢]:

١) طبقة الجاهليين : الذين عاشوا في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام كامرئ القيس وزهير والنابغة.

٢) طبقة المخضرمين : وهم أولئك الذين عاشوا في الجاهلية، وأدركوا الإسلام كحسان ابن ثابت، وكعب بن زهير.

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٢٩.

(٢) ينظر : خزانة الأدب ١/٦،٥، وفي أصول النحو ، لسعيد الأفغاني، ص١٩.

٣) طبقة الإسلاميين : وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهلية، كجرير والفرزدق.

٤) طبقة المحدثين وأولهم بشار بن برد.

وقد انعقد شبه الإجماع على صحة الاحتجاج بشعر الطبقتين الأولى والثانية.

واختلف في الثالثة، وأكد صاحب خزانة الأدب صحة الاحتجاج بشعرهم.

أما الطبقة الرابعة، وما جاء بعدها إلى يومنا هذا فلا يستشهد بشعرها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة.

وآخر من يحتج بشعره بالإجماع إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠هـ).

أما أهل البادية فقد استمروا في الأخذ عنهم حتى القرن الرابع الهجري[١].

وأما المكـان :

فقد أخذ النحاة واللغويون عن عرب البادية، إما بالرحلة إليهم في أماكنهم أو ممن قدم عليهم في الحواضر من أبناء البادية.

ومع هذا تحروا الدقة فيمن ينقلون عنه فقصروا الأخذ عن قبائل معينة[٢].

يقول الفارابي : " والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ أو معظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[٣].

ففي هذا النص نجد الفارابي يحدد ست قبائل أخذ عنها العلماءُ اللغة، ويضع منهجاً عاماً لأخذ اللغة، حيث ينص على أنه لا يؤخذ عن سكان الحواضر، ولا عن القبائل التي لم

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ص١٩،٢٠.

(٢) ينظر : أصول النحو العربي، لمحمود نحلة، الطبعة الأولى، (لبنان: دار العلوم العربية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٩م)، ص٥٧.

(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٦٧/١، ١٦٨.

يؤخذ عنها فيقول : " وبالجملة فلم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر، والقبط، ولا من قضاعة ولا من تغلب والنمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم القبط والفرس، ولا عن عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان؛ لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة؛ ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[1].

وإخراج الفارابي للحجاز عن دائرة الفصاحة أمر فيه نظر؛ لأنه مخالف لما قرره العلماء إذ أجمعوا على أن قريشاً أفصح العرب وأصفاهم لغة.

وفي فصاحتهم يقول ابن فارس : " أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشاً أفصح العرب وأصفاهم لغة، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم"[2].

ولم يلتزم النحاة التزاماً كاملاً بما جاء في وثيقة الفارابي، فالدراسة التطبيقية تكشف عن خلاف ذلك" ففي اللسان، مثلاً احتجاجات لغوية بشعر لشعراء كثيرين من تلك القبائل التي قال أنها لم يؤخذ عنها مثل قضاعة وغسان وإياد وتغلب، وشواهد شعرية لشعراء من الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة"[3].

هذا ما يختص بتحديد الزمان والمكان. أما أحوال العرب المحتج بهم فخيرها ما كان موغلاً في البداوة بعيداً عن حياة الحضر، والاختلاط بالعجم[4].

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٤٤،٤٥.

(٢) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص٣٣.

(٣) ينظر: القياس في اللغة العربية. لمحمد حسن عبد العزيز، ص١٠٣.

(٤) ينظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، ص٢٤.

شروط قبول الرواية:

اشترط علماء اللغة والنحو في الراوي أن يكون ثقة يتصف بالعدالة والضبط لما يرويه. قال ابن فارس: "وتؤخذ سماعاً عن الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتبقى المظنون"[1].

واشترط الأنباري[2] في ناقل اللغة أن يكون عدلاً، رجلاً كان أم امرأة، حراً كان أم عبداً.

وفي القرن الرابع الهجري ينص ابن جني على أن الأصل عدم فصاحة الأعرابي إلا من ثبتت فصاحته إذ قال: "ينبغي أن يستوحش عن أحد إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته"[3].

ولهذا وجدنا أئمة هذا الشأن يضعفون بعض الرواة؛ لعدم توافر العدالة فيهم، من هؤلاء حماد الراوية، وخلف الأحمر[4].

أما رواية أهل الأهواء فالصحيح قبولها ماداموا لا يتهمون بالكذب، قال الأنباري: "اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة؛ وذلك أن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه"[5].

---

(١) ينظر:الصاحبي ، ص٤٨.

(٢) ينظر: لمع الأدلة، ٨٥.

(٣) ينظر الخصائص ٩/٢.

(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة، ١٣٨/١-١٣٩.

(٥) ينظر: لمع الأدلة، ص٨٦،٨٧.

الشواهد المجهولة:

وجود شواهد مجهولة القائل يؤدي إلى اختلاطها بشواهد المولدين والأبيات المصنوعة، ولهذا وجدنا من النحاة من سارع بِنِسْبَةِ الشواهد إلى قائليها، كما فعل الجرمي بكتاب سيبويه، والعيني بشواهد شروح الألفية، والسيوطي بشواهد المغني، قال الجرمي: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها"[1].

وقال صاحب الخزانة: "اجتهدنا في تخريج أبيات الشرح وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كل بيت إلى قائله إن أمكننا ذلك، ونسبناه إلى قبيلته، أو فصيلته، وميَّزنا الإسلامي عن الجاهلي، والصحابي عن التابعي وهلم جرا"[2].

وقد اختلف موقف النحاة من الشاهد المجهول القائل، فهناك من منع الاحتجاج به، كالمبرد[3]، وابن النحاس[4]، وابن الأنباري[5]، وهناك من نص على أن عدم الاستشهاد بالشاهد المجهول القائل غير لازم لأن الواجب كون الشاهد معروف القائل حال الاستشهاد به، وطرو الجهالة بقائله بعد ذلك لا تضر[6].

أما ابن هشام فقد نقل عنه السيوطي اضطراب هذا الأصل في ذهنه إذ إنه يمنع الاحتجاج بالشعر المجهول القائل تارة ويجيزه تارة أخرى[7].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ١٧/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٢٥/٢.

(٤) ينظر: الاقتراح ص٥٥، وخزانة الأدب ١٦/١.

(٥) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٣/٢.

(٦) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٦٢٧/١.

(٧) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٥٦-٥٧.

موقف ابن مالك من كلام العرب:

يعد سماع ابن مالك عن العرب سماعاً غير مباشر، فهو من نحاة القرن السابع الذين لم يدركوا عصر الاستشهاد، ولهذا فهو يقدم لشواهده بعبارات تدل على أن سماعه غير مباشر، كقوله: "وحكى الأخفش أن من العرب من يقول"[1]. وقوله: "لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء"[2].

وقد يورد أقوال العرب دون أن ينسبها إلى راو معين، وأحياناً يصرح بأسماء القبائل التي ينقل عنها وينسب إليها لغاتها، ومن هذه القبائل: الحجاز وقريش، وبنو تميم، وربيعة وكنانة، وبنو الحارث بن كعب، وبنو سليم، وهذيل، وطئ وثقيف. وقد لا ينسب اللغة إلى قبيلة معينة، ويكتفي بأن يقول: "وهي لغة معروفة" ، "على هذه اللغة جاء .."، "وهي لغة مشهورة".

وقد احتج ابن مالك بالشعراء المجمع على الاحتجاج بشعرهم، وأكثر من الشواهد الشعرية إكثاراً يدل على علو منزلته وسعة اطلاعه وجودة استقرائه لكلام العرب.

وهذا الكم الهائل من الاستشهاد كثيراً ما ينسب فيه الشاهد إلى قائله. ومن خلال هذه الشواهد المنسوبة يتبين أنه قد أكثر من الاعتماد على الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين. كما أن ابن مالك استشهد بشعر شعراء خرجوا عن النطاق الزماني كالمتنبي[3]، إذ يقول عند حديثه عن إعمال "لا" في معرفة عمل "ليس": "وشذ إعمالها في معرفة، في قول النابغة الجعدي[4] رضي الله عنه:

بـدتْ فِعْـلَ ذِي وُدٍّ فلمَّـا تبعتُهـا ... تولَّت وخلَّت حاجتي في فؤاديا

وحلَّـت سـوادَ القلـبِ لا أنـا باغيـاً ... سِـواها ولا فِـي حبِّهـا مُتَراخيـا

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢٥/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٣٢/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣٧٧/١.

(٤) البيتان من الطويل، ينظر: خزانة الأدب ٣٣٧/٣.

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال[1]:

إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خلاصًا من الأذى فلا المجدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

والقياس على هذا شائع عندي،،

وكما استشهد ابن مالك بشعراء خرجوا عن دائرة الفصاحة، وجدناه يستدل بلغات قبائل خرجت عن هذه الدائرة، منها قضاعة في قوله: "وإبدال الياء جيماً مشددة موقوفاً عليها، أو مسبوقة بعين عجعجة قضاعة"[2].

من هذا يتضح أن ابن مالك قد وسع دائرة الاحتجاج والاستشهاد، فاستشهد بشعراء خرجوا عن النطاق الزماني ولكن ربما اعتذر له بأن ذلك كان منه على سبيل الاستئناس، والمتابعة للشعراء المجمع على الاحتجاج بشعرهم كاستشهاده بشعر المتنبي بعد شعر النابغة الجعدي.

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه بشرح العكبري ٢٨٨/٤.

(٢) شرح تسهيل الفوائد، ٣٧٧/١.

شروط قبول الرواية عند ابن مالك:

اشترط ابن مالك في الراوي أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وهو دائماً يحرص على توثيق الرواة حتى يزيل الشك من نفس قارئه، وذلك كأن يقول: "وروى بعض الثقات عن أعرابي"[1]، "وهكذا رواه من يوثق بعربيته"[2]، "كذا رواه الثقات بكسر اللام...."[3]، "وهكذا ضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون"[4].

وقد يتتبع ابن مالك السند فيرد الرواية التي ليس لها سند صحيح، ويأخذ برواية العدل الضابط عن مثله، كما في قوله: "وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو، كقوله في قول العباس بن مرداس[5]:

وما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ يفوقانِ مرداسَ في مَجْمَع

الرواية: يفوقان شيخي، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح" [6].

ومن رده الرواية إذا كانت مجهولة، ولا يعرف لها راو عدل قوله: "وأما (ولكنني من حبها لعميد) فلا حجة فيه لشذوذه، إذْ لا يُعْلَم له تتمَّة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل، يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا غاية من الضعف..... "[7].

وقد عرف ابن مالك بقبول الرواية إذا ثبتت عدالة الراوي حيث يقول: "ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و (آي) بالمد إلا الكوفيون. رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم. ورواية العدل مقبولة"[8].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٩٧/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣١٠/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٨١/٣

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٠٠/٣.

(٥) البيت من المتقارب، ينظر: خزانة الأدب ١٤٧/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٤٣٠/٣-٤٣١.

(٧) ينظر:المرجع السابق، ٢٩/٢.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣٨٦/٣.

وهو يرى أن الكلام المنقول بنقل العدل الضابط فيه مستند قوي لما جيء به من أجله، ولذا فقد أيد رأي من ذهب إلى أن اللواحق بـ (إيَّا) ضمائر مجرورة بالإضافة، لا حروف، إذ قال: "إن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواهُ الخليل من قول العرب: (إذا بلغَ الرجلُ الستين فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ)، وروي (فإياه وإيا السَّوْءاتِ). وهذا مستند قوي؛ لأنه منقول بنقل العدل الضابط بعبارتين صحيحتي المعنى"[1].

وإذا تعارضت الرواية مع الرأي، أخذ بالرواية تاركاً الرأي، قال: "وقد حكى الفراء أن المد في (أولاء) و(أولئك) لغة الحارثيين، وان القصر فيهما لغة التميميين، وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي"[2].

وعلق على قول الشاعر[3]:

حمامةَ بطنِ الـــوادِيَيْنِ ترنَّمـــي سُقيتِ من الغُرِّ الغوادي مطيرُها

فقال: "هكذا رواه الحفاظ، ومن قال: (سقاك) فتارك للرواية آخذ بالرأي"[4].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٤٦/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢٤١/١.

(٣) البيت من الطويل، لتوبة بن الحمير أو الشماخ بن ضرار أو مجنون بني عامر، ينظر: الدرر اللوامع، ٦٦/١.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١١٨/٢-١١٩.

ابن مالك وتعدد الرواية:

يعود سبب تعدد الرواية إلى الرواة، أو إلى الشاعر نفسه ـ كما يعرف ذلك عند ذي الرمة ـ أو إلى النحاة[1]. وهذا الاختلاف ليس له أهمية إذا كان في غير موضع الاستشهاد، أما ذو الأهمية، فهو الذي يقع في موقع الاستشهاد، والذي قد يؤدي إلى إبطال القاعدة النحوية. ومن النحاة من إذا لم يستطع توجيه الرواية أنكرها محتجاً بأخرى، من ذلك رد المبرد قول الشاعر[2]:

مَنْ يفْعِل الحسناتِ اللهُ يَشْكرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ

والذي يحتج به سيبويه على جواز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر، وأخذه برواية الأصمعي الموافقة لرأيه، وهي:

(من يفعل الخير فالرحمن يشكره) [3].

أما ابن مالك فنجده كثيراً ما يذكر الروايات المتعددة للبيت الواحد، ويجتهد في توجيهها جميعاً دون أن يدفع واحدة منها بالأخرى إلا أنه قد يفضل الرواية التي يرى أنها أقيس إذْ يقول: "ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك (الزيارة يومُ الجمعة)، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة. ورُوي قول النابغة[4]:

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

بنصب (غد) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي. والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر ...." [5].

وعند تعليقه على قول الخِرِنْق[6]:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيبين مَعَاقِدَ الأُزُرِ

يقول: "يروى: والطيبون والنازلون، والطيبين والطيبون، أربعة أوجه"[7].

---

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٢٩، ٣٠.

(٢) البيت من البسيط، لعبدالرحمن بن حسان، ينظر: النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبدالقادر، الطبعة الأولى (بيروت: دار الشروق، ١٩٨١م ـ ١٤٠١هـ) ص٢٠٧-٢٠٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٤) البيت من الكامل ، ينظر: خزانة الأدب ١٣٣/٢.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢١/١.

(٦) البيتان من الكامل، ينظر: الكتاب ٢٠٢/١.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣١٩/٣.

موقف ابن مالك من الشواهد المجهولة القائل:

مر بنا[1] موقف النحاة من الشواهد المجهولة القائل، إذ وقف فريق موقفاً حاسماً، فقال بعدم جواز الاستشهاد بها، خشية أن يكون الشاهد المجهول مصنوعاً أو لأحد المولدين، وقسم آخر جوّز الاستشهاد بها مستنداً إلى أن سيبويه قد استشهد بخمسين بيتاً مجهولة. ومنهم من اضطرب فلم يثبت على رأي. وهذا ما نراه عند ابن مالك، فهو تارة يقبل الشاهد المجهول القائل، وتارة يرده. ومن ذلك أن الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد (لكن) اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع (إن) واحتجوا بقول الشاعر[2]:

(ولكنني من حبها لعميد)

وأما هو فقد رد هذا الدليل بقوله: "ولا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يُعْلَم له تَتِمّة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا غاية في الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه فجعل أصله: (ولكن إنني) ثم حذفت همزة (إن) ونون (لكن)، وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر (إن)" [3].

وهذا الموقف من ابن مالك يعد منهجاً واضحاً من الشواهد المجهولة لو أنه داوم عليه وظل متمسكاً به في كل ما هو من هذا القبيل، ولكنه في مواضع أخرى يحتج بأبيات مجهولة القائلين دون أن يردها، فقد احتج بقول الراجز[4]:

أكثرت في العذل ملحّاً دائماً لا تَلْحَنِي إنّي عسيتُ صائماً

على مجيء خبر عسى مفرداً منصوباً[5].

---

(١) ينظر: ص٣١.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦١/١٠، ٣٦٢، ٣٦٣.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢، وقد تابع النحاس، الذي نقل عنه السيوطي في الاقتراح ص٥٥ أنه ينص على أن هذا البيت مجهول القائل.

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٩/١، والخصائص ٩٨/١.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٣/١. وقد نقل السيوطي في الاقتراح ص٥٣ عن ابن هشام أنه نقل عن عبدالواحد الطواح طعنه في هذا الرجز بأنه مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به.

وأورد ابن مالك قول الشاعر[1]:

أردتُ لكيما أن تطـــيرَ بِقِرْبَتِـــي فتتركـــها شـــنًّا ببيـــداءَ بلقـــع

ثم علق عليه بقوله: "فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغرَبين، إما أن تكون (كي) مصدرية فيلزم اجتماعها مع (أن)، وهما حرفان مصدريان، وإما أن تكون حرف جر، فيلزم اجتماعها مع (اللام) وهما حرفا جر، إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل من اجتماع حرفي جر...." [2].

كما أن ابن مالك قد احتج بشواهد رميت بالوضع، حيث استدل[3] على جواز حذف نون الوقاية من (مِنْ) و(عَنْ) بقول الشاعر[4]:

أيُّـــها السَّـــائِلُ عَنْـــهمْ وعَنِـــي لستُ مِن قيسٍ ولا قيسٍ منِـــي

---

(١) البيت من الطويل، قال عنه البغدادي: "قلما خلا منه كتاب نحوي، ولم يعرف قائله". خزانة الأدب ٤٨٨/٨.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٢٤/١-٢٢٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١٣٨/١.

(٤) البيت من الرمل، وقد نقل صاحب خزانة الأدب عن ابن هشام شكه في هذا البيت وأنه من وضع بعض النحويين ٣٨١/٥.

مراعاة كلام العرب عند التقعيد:

يراعي ابن مالك كلام العرب نثره ونظمه عند وضع القاعدة، فقد جاء عنه في جواز تصدير جواب القسم بـ (لم) و(لن) إذا كان جملة فعلية أنه قال: "وندر نفي الجواب بـ (لن) في قول أبي طالب[1]:

واللهِ لنْ يَصِلوا إليك بِجَمْعِهِـم حتى أُوارَى في التراب دَفِينـا

وندر أيضاً نفي الجواب بـ (لم) فيما حكى الأصمعي أنه قيل لأعرابي: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالقِهم لم تقم عن مثلهم منجبة"[2].

وقد يعتمد على الشعر وحده في إثبات القاعدة دون غيره من أنواع السماع، ومن ذلك: أنه جوز تقديم التمييز على عامله المتصرف فقال[3] متابعاً الكسائي والمازني والمبرد: "وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف؛ ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح كقول ربيعة بن مقروم الضبي[4]:

وواردةٍ كأنهـا عُصَـبُ القطـا تُثير عجاجاً بالسـنابك أصْـهبا
رددتُ بمثل السِّيدِ نهدٍ مقلـصٍ كميشٍ إذا عطفاهُ مـاءً تحلَّبَـا

وكقول الآخر[5]:

أتهجرُ ليلى بـالفراقِ حبيبَهـا وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيـبُ

---

(١) البيت من الكامل، ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٠٧/٣.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٠٧/٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣٨٩/٢.

(٤) البيتان من الطويل ، ينظر: شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٢/٢.

(٥) البيت من الطويل، للمخبل السعدي، وقد نسب إلى أعشى همدان وإلى قيس بن معاذ، ينظر: المرجع السابق ٢٠١/٢.

وكقول الآخر[1]:

ضَيعّتُ حَزْمِيَ في إبعاديَ الأَمَلاَ وما ارْعوَيْتُ وشَيباً رأسي اشْتَعلا

ومثله[2]:

ولستُ إذا ذرعاً أضيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عند التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

ومثله[3]:

أنفساً تَطيبُ بنيلِ المُنى وداعي المنون يُنَادِي جِهارَا

وقد يعتمد ابن مالك على رواية شاهد واحد في إثبات القاعدة ولا يقول بتأويله، ففي جواز إلغاء عمل (ظن) وأخواتها عند التوسط قال: "ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر[4]:

أبالأراجيز يا ابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ والخَوَرَ

كذا رواها سيبويه رائية، والمشهور من رواية غيره:

وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية[5].

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شواهد العيني بحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠١/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٢٣/٣ ،وشرح تسهيل الفوائد ٣٨٩/٢.

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠١/٢. وفي شرح تسهيل الفوائد ٣٨٩/٢.

(٤) البيت من البسيط، لجرير بن عطية، ينظر: شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم، الطبعة الأولى (بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م) ٣٥٩/١.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٨٥/٢-٨٦.

موقف ابن مالك من الضرورة:

من مظاهر عناية ابن مالك بكلام العرب أنه ضيق نطاق الضرورة الشعرية فعدها ما ليس للشاعر عنه مندوحة[١].

وأما الجمهور فقد ذهب إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٢].

فالضرورة عند الجمهور تعد وسيلة للتخلص مما جاء مخالفاً للقاعدة، ولا يلجأون إليها إلا إذا أعيتهم الحيلة في توجيه الشاهد.

وأما ابن مالك فلم يكثر من استخدام هذه الوسيلة للتخلص مما جاء مخالفاً للقاعدة، ولذا حكم بجواز وصل الألف واللام بالفعل المضارع معتمداً على قول الشاعر[٣]:

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَي حكومتُـه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وقول الآخر[٤]:

يقولُ الخَنَا وأبغضُ العُجْمِ ناطقـاً إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَـدَّع

وكذا قول الآخر[٥]:

ما كاليروحُ ويغدو لاهياً مرِحـاً مُشَمِّراً يَستُديمُ الحَزْمَ ذو رَشَـدِ

ومثله[٦]:

وليس اليُرى للخل مثل الذي يرى له الخلُّ أهـلاً أن يُعَـدَّ خَلِيـلا

وقال معلقاً على ذلك: "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل الأول أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، (السعودية: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م) ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الآفاق العربية)، ص٥.

(٣) البيت من البسيط، للفرزدق، ينظر: خزانة الأدب ٣٢/١.

(٤) البيت من الطويل، لذي الخِرَق الطُهَوي، ينظر: المرجع السابق ٣٤/١.

(٥) البيت من البسيط، ينظر: المرجع السابق ٣٢/١.

(٦) البيت من الطويل، ينظر: المرجع السابق ٣٢/١.

ابن مالك ولغات العرب:

اعتنى ابن مالك بلغات العرب، ووثق بأصحابها، ورأى أن هذه اللغات تمثل قدراً كبيراً من الفصاحة، خصوصاً وقد ورد معظمها في القرآن وقراءاته.

ومن مظاهر هذه العناية:

استقراؤه للغة الحجازية والتميمية في القرآن الكريم، فقد نص على أن معظم القرآن حجازي، وقد دخله بعض لغة تميم، قال: "فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة- نحو به وفيه-، وإدغام نحو﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [1]. ورَفْع (الله) في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [2]؛ لأن اللغة الحجازية (بهُ وفيهُ) بالضم، و(لا يضارر) بالفك، و(إلا الله) بالنصب"[3].

وابن مالك يرى تعاور اللغات، وأن الحجازي يتكلم بلغة التميمي أو العكس، قال: "وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) – المشبهة بـ (ليس) – مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه ... وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازياً، ورفع إن كان المتكلم تميمياً أو نجدياً"[4].

وابن مالك ممن يرى تداخل اللغات، إذ يقول: "والتزم في مضارع (فعُل) ضم عينه، نحو شرُف يشرُفُ، وظرُف يظرُف، ويروى عن بعض العرب: كُدت تَكَاد، فجاء بماضيها على (فعُل)، وبمضارعه على (يفعَل) وهي عندي من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق (كُدت) بالضم أن يقال في مضارعه (تكُود)، لكن

---

(١) البقرة، آية ٢٨٢.

(٢) النمل، آية ٦٥.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٤/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣٨٤/١، ٣٨٣.

ابن مالك ولغات العرب:

اعتنى ابن مالك بلغات العرب، ووثق بأصحابها، ورأى أن هذه اللغات تمثل قدراً كبيراً من الفصاحة، خاصة وقد ورد معظمها في القرآن وقراءاته.

ومن مظاهر هذه العناية:

استقراؤه للغة الحجازية والتميمية في القرآن الكريم، فقد نص على أن معظم القرآن حجازي، وقد دخله بعض لغة تميم، قال: "فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة- نحو به وفيه-، وإدغام نحو﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [1]. ورَفْع (الله) في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [2]؛ لأن اللغة الحجازية (بهُ وفيهُ) بالضم، و(لا يضارر) بالفك، و(إلا الله) بالنصب"[3].

وابن مالك يرى تعاور اللغات، وأن الحجازي يتكلم بلغة التميمي أو العكس، قال: "وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) – المشبهة بـ (ليس) – مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه ... وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل نجد كثيراً ما يجرون الخبر بعد (ما) بالباء وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازياً، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازياً، ورفع إن كان المتكلم تميمياً أو نجدياً"[4].

وابن مالك ممن يرى تداخل اللغات، إذ يقول: "والتزم في مضارع (فَعُل) ضم عينه، نحو شرُف يشرُفُ، وظرُف يظرُف، ويروى عن بعض العرب: كُدت تكَاد، فجاء بماضيها على (فَعُل)، وبمضارعه على (يفعَل) وهي عندي من تداخل اللغتين، فاستغنى بمضارع أحد المثالين عن مضارع الآخر، فكان حق (كُدت) بالضم أن يقال في مضارعه (تكُود)، لكن

---

(١) البقرة، آية ٢٨٢.

(٢) النمل، آية ٦٥.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٨٤/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣٨٣/١، ٣٨٤.

استغنى عنه بمضارع المكسور الكاف فإنه على (فِعل) فاستحق أن يكون مضارعه على (يفعَل)، فأغناهم، (يكاد) عن (يكود)" [1].

ومع أنه يعتني بلغات العرب، ويثق بها، إلا أنه يفضل بعضها على بعض، ومن ذلك قوله: "وقد استغنوا في التثنية بقولهم (اللذان، واللتان) عن (اللذيين واللتيين)، فاعتبروا أخف اللغات، وإن كانت أقل من الذي والتي، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخفف جوازاً بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزاً"[2].

كذلك قوله: " وفي امرئ وابنم – أيضاً – لغتان: إحداهما فتح راء (امرأ)، ونون (ابنم)، والثانية: إتباعها الهمزة والميم في حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين"[3].

وإذا جاءت الكلمة عند العرب على أكثر من صورة نبه ابن مالك على اللغات الواردة فيها كما هو الحال في لغات (لعل) [4]، و(فم) [5].

بعد هذه الوقفة مع موقف ابن مالك من السماع وما ذكرته من كثرة اعتماده عليه كثرة حيرت العلماء الأفذاذ، بقي أن أبرهن على صحة ما ذكر بذكر المسائل النحوية التي رجحها بسبب السماع مُتْبعاً هذه الإحصائية بدراسة تفصيلية لبعض المسائل النحوية المختارة.

---

(١) ينظر المرجع السابق، ٤٣٧/٣.

(٢) ينظر المرجع السابق، ١٩١/١.

(٣) ينظر المرجع السابق، ٤٨/١.

(٤) ينظر المرجع السابق، ٤٦/٢.

(٥) ينظر المرجع السابق، ٣/ ٤٧، ٤٨.

المبحث الثالث : المسائل التي رجحها ابن مالك بسبب السماع:

١- ليس الخطأ كلاماً[١].

٢- القول يطلق على الجمل المفيدة وغير المفيدة[٢].

٣- النفي بـ (ليس وما وإن) ليس قرينة مخلصة للحال مانعة من إرادة الاستقبال[٣].

٤- مجيء المقرون بلام الابتداء للاستقبال[٤].

٥- الهن لا يجري مجرى الأسماء الخمسة في كثرة الاستعمال[٥].

٦- ثبوت ميم (فم) مع الإضافة[٦].

٧- جواز التشديد في (فم)[٧].

٨- جواز القصر في (فم)[٨].

٩- إعراب حمدون ونحوه[٩].

١٠- جمع لجبة وربعة ونحوهما[١٠].

١١- ما أضيف فيه جزآن أو ما هما كجزئين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى[١١].

١٢- إتيان ضمير الغائب كضمير الغائبة[١٢].

١٣- إشباع حركة ضمير الغائب[١٣].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٦/١.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٥/١.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢٢/١.
(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٢/١.
(٥) ينظر: المرجع السابق، ٤٤/١.
(٦) ينظر: المرجع السابق، ٤٩/١.
(٧) ينظر: المرجع السابق، ٤٨/١.
(٨) ينظر: المرجع السابق، ٤٧/١ ، ٤٨.
(٩) ينظر: المرجع السابق، ٨٧/١.
(١٠) ينظر: المرجع السابق، ١٠٢/١.
(١١) ينظر: المرجع السابق، ١٠٧/١ ، ١٠٨.
(١٢) ينظر: المرجع السابق، ١٢٧/١.
(١٣) ينظر: المرجع السابق، ١٣٢/١.

١٤- لحاق النون لـ (لدن)[١].

١٥- جواز وصل الضمير وفصله لاختلاف الرتبة[٢].

١٦- الضمير المفصول باللام الفارقة[٣].

١٧- اتصال الضمير إذا كان ثاني منصوبين لفعل غير قلبي وانفصاله[٤].

١٨- شروط جملة الصلة[٥].

١٩- حذف العائد إذا عاد على غير (أي) ولم يكن خبره جملة ولا ظرفاً[٦].

٢٠- بناء (أي) الموصولة[٧].

٢١- وقوع (الذي) مصدرية غير محتاجة إلى عائد[٨].

٢٢- مجيء (لو) مصدرية[٩].

٢٣- حذف الخبر بعد (لولا)[١٠].

٢٤- الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر[١١].

٢٥- دخول (كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات) على ما خبره فعل ماض[١٢].

٢٦- زيادة (كان) بين مسند ومسند إليه[١٣].

٢٧- حذف لام مضارع (كان) الساكن جزماً[١٤].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١/١٣٦.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١/١٥١.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ١/١٥٠.
(٤) ينظر: المرجع السابق، ١/١٥٣.
(٥) ينظر: المرجع السابق، ١/١٨٧، ١٨٨.
(٦) ينظر: المرجع السابق، ١/٢٠٧، ٢٠٨.
(٧) ينظر: المرجع السابق، ١/٢٠٨.
(٨) ينظر: المرجع السابق، ١/٢١٨، ٢٢٠.
(٩) ينظر: المرجع السابق، ١/٢٢٨، ٢٢٩.
(١٠) ينظر: المرجع السابق، ١/٢٧٦، ٢٧٧.
(١١) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٠٧، ٣٠٨.
(١٢) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٤٤.
(١٣) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٦٠، ٣٦١.
(١٤) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٦٦-٣٦٧.

٢٨- نصب خبر (ما) متوسطاً بينها وبين اسمها[١].

٢٩- إعمال (إنْ) النافية عمل ليس[٢].

٣٠- لا تلزم حالية المنفي بـ (ليس وما) [٣].

٣١- حذف اسم (إنَّ) وأخواتها إذا فهم معناها[٤].

٣٢- تكرار اللام بعد (إنَّ) [٥].

٣٣- تخفيف (أنَّ) [٦].

٣٤- دخول (أنْ) المخففة على فعل متصرف[٧].

٣٥- مجيء (إنْ) بمعنى نعم[٨].

٣٦- تخفيف (إنَّ) [٩].

٣٧- مجيء الفعل بعد (إنْ) المخففة[١٠].

٣٨- اقتران همزة الاستفهام بـ (لا) في غير ثمن وعرض[١١].

٣٩- إلحاق (سمع) الواقعة على اسم عين بـ (علم) ذات المفعولين[١٢].

٤٠- إلغاء ما وقع من ظن وأخواتها بين فعل ومرفوعه[١٣].

٤١- إلحاق (أرى) الحلمية بـ (أرى وأعلم) [١٤].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٧٢-٣٧٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٧٥ -٣٧٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١/٣٨٠-٣٨٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢/١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣١، ٣٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٢/٤٠، ٤١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢/٤٤، ٤٥.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٢، ٣٣.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٣، ٣٥.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٦، ٣٧.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٢/٧٠، ٧١.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٢/٨٤.

(١٣) ينظر: المرجع السابق، ٢/٨٧.

(١٤) ينظر: المرجع السابق، ٢/١٠٢.

٤٢- إلغاء وتعليق الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل[١].

٤٣- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده[٢].

٤٤- توسط عاطف بين جملة ذات وجهين والاسم المشتغل عنه[٣].

٤٥- تقديم منصوب الفعل عليه[٤].

٤٦- إعمال الملغي في ضمير المتنازع[٥].

٤٧- التنازع في متعديين إلى اثنين أو ثلاثة[٦].

٤٨- (لبيك) مثنى وليس مفرداً[٧].

٤٩- المصدر المحذوف العامل وجوباً؛ لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب[٨].

٥٠- مرادفة (عند) لـ (لدى)[٩].

٥١- الواو التي بمعنى (مع) تأتي في موضع تكون فيه عاطفة وتأتي في مواضع تكون فيها غير عاطفة[١٠].

٥٢- إذا كانت الواو بمعنى (مع) بعد ذي خبر وجب العطف[١١].

٥٣- إضمار المصدر العامل إذا دل عليه دليل[١٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٠٢/٢، ١٠٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٢٨/٢، ١٢٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١٥٣/٢، ١٥٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ١٧١/٢، ١٧٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ١٧٧/٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ١٨٦/٢.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ١٨٦/٢-١٩٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٢٣٥/٢، ٢٣٦.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٢٥٠/٢، ٢٥١.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٢٤٥/٢.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٢٥٥/٢-٢٥٧.

٥٤- إتباع المنقطع[١].

٥٥- جعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً[٢].

٥٦- اشتراط نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي أو عدم زيادته[٣].

٥٧- فعلية (حاشا)[٤].

٥٨- جواز تقديم حال المنصوب[٥].

٥٩- تقديم الحال على عامله الظرفي[٦].

٦٠- الاستغناء عن الواو الرابط بين الحال وصاحبها بالضمير[٧].

٦١- الاعتراض بأكثر من جملة[٨].

٦٢- تنكير فاعل (نعم وبئس)[٩].

٦٣- مجيء فاعل (نعم وبئس) موصولاً، ومضافاً إلى موصول[١٠].

٦٤- (ما أفقره، ما أشهاه، ما أحياه، ما أمقته، من أساليب التعجب ولا شذوذ فيها)[١١].

٦٥- إعمال (فعيل وفِعل)[١٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٢/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢/٢٩٠، ٢٩١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢/٢٩٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٠٦-٣٠٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٤٠-٣٤٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٤٦-٣٤٨.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٦٤-٣٦٦.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٢/٣٧٨.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٠.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣/١١.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٤٦.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/٨٠-٨٢.

٦٦- جر الضمير المتصل بالصفة المشبهة غير المتعرفة ونصبه[١].

٦٧- عمل الصفة المتجردة الرفع والنصب والجر نحو (حسن وجهه)[٢].

٦٨- إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة[٣].

٦٩- مجيء المصدر الصالح للعمل دون مرفوع ظاهر ولا مضمر[٤].

٧٠- عمل المصدر المقترن بأل[٥].

٧١- مجيء (من) لابتداء غاية الزمان[٦].

٧٢- لا يشترط كون المجرور بمن الزائدة نكرة بعد نهي أو نفي أو استفهام[٧].

٧٣- مجيء (إلى) بمعنى (على)[٨].

٧٤- استواء (إلى) و(حتى) في صلاحية الاسم المجرور بهما للانتهاء به والانتهاء عنده[٩].

٧٥- معنى (رب) التكثير[١٠].

٧٦- مجيء ما وقعت عليه (رب) مستقبلاً[١١].

٧٧- لا مانع من مجيء الضمائر المنصوبة والمجرورة بعد (لولا)[١٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٩٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/٩٥-٩٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٠٤، ١٠٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣/١١٢-١١٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣/١١٦-١١٧.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٣٠-١٣٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٣٧-١٤٠.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٤١، ١٤٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٦٦، ١٦٧.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٧٥-١٧٨.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٧٩، ١٨٠.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٨٥.

٧٨- مجيء الإضافة بمعنى (في)[١].

٧٩- اكتساب (غير) التعريف[٢].

٨٠- إضافة ظرف الزمان إلى جملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب[٣].

٨١- وجود أربعة أسماء مضاف أولها إلى ثانيها، وثانيها إلى ثالثها، وثالثها إلى رابعها[٤].

٨٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور[٥].

٨٣- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً[٦].

٨٤- كسر ياء المتكلم مدغماً فيها أو بعد ألف[٧].

٨٥- (جميع وعامة) من ألفاظ التوكيد المعنوي[٨].

٨٦- نصب (أجمعين) على الحالية[٩].

٨٧- توكيد النكرة[١٠].

٨٨- التسوية بين (كلهم وأجمعين) في إفادة العموم دون تعرض لاجتماع في وقت وعدمه[١١].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٢١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٦٩-٢٧١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٧٣-٢٧٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٧٦-٢٧٨.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٨٣.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٩٥.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٠١.

٨٩- إبدال النكرة من المعرفة[١].

٩٠- إبدال الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر[٢].

٩١- (حتى) العاطفة كالواو لا تفيد الترتيب[٣].

٩٢- ما بعد (بل) العاطفة مقرر على كل حال[٤].

٩٣- الفصل بين العاطف والمطوف بالظرف والجار والمجرور[٥].

٩٤- نصب النكرة المقصودة الموصوفة المناداة[٦].

٩٥- إلحاق ألف الندبة آخر نعت المندوب[٧].

٩٦- ترخيم غير المنادى بحذف ما يحذف وتقدير ثبوته[٨].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٣١، ٣٣٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٣٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٦٨-٣٧٠.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٨٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٩٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٣/٤١٦.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣/٤٣٠، ٤٣١.

المسائل المختارة لدراستها دراسة تفصيلية:

١- ثبوت ميم (فم) مع الإضافة:

للنحاة مذهبان في هذه المسألة:

أحدهما: منع ثبوت ميم (فم) عند الإضافة، والحكم على ما ورد في الشعر من ذلك بالضرورة، نحو قول الراجز:

(يصبح ظمآن وفي البحر فمه)

وقد ذهب إلى هذا المذهب أبو علي الفارسي[١]، وابن عصفور[٢]، والمغاربة[٣].

ثانيهما: جواز ثبوت الميم عند الإضافة. وهو مذهب ابن الناظم[٤]، وأبي حيان[٥]، والأزهري[٦]، والسيوطي[٧]، والأشموني[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، والمرادي[١٠]، وابن عقيل[١١]، وقد اختار ابن مالك[١٢] هذا المذهب معتمداً على الأدلة السماعية الآتية:

---

(١) ينظر: البغداديات، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، (بغداد: مطبعة العاني)، ص١٥٦، ١٥٧.

(٢) ينظر: المقرب ، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ ١٩٧١م، ٢١٦/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ ـ١٩٩٨م)، ١٣٢/١.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، ص٣٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ورمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، ٨٤١/٢.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، الطبعة الأولى، (مصر: الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، ٢١٩/١، ٢٢٠.

(٧) ينظر: همع الهوامع، ١٣٢/١.

(٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ٧٣/١.

(٩) ينظر:البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، (لبنان: دار العرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م)، ١٩٥/١.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، ٣٢١/١، ٣٢٢.

(١١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الثانية، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، ٣٠/١.

(١٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٤٩/١، ٥٠- ٢٨٥/٣.

- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"[1].

- قول الراجز:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه.

- قول الشاعر[2]:

وطعـــنٍ كفـــم الـــزَقِّ غدا والزَّقُّ ملآنُ

والراجح ما رآه ابن مالك ومن معه، لوجود أدلة سماعية غير مطعون فيها، خاصة وأن الحديث السابق ثابت في "الموطأ" وهناك شبه إجماع على الاحتجاج بالأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية كالإمام مالك.

---

(١) ينظر: الموطأ للإمام مالك، ٢٢٨/١.

(٢) البيت من الهزج، وقائله: الفند الزماني، ينظر: خزانة الأدب، ٤٣١/٣، ٤٣٢.

٢ ـ مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية:

من المسائل الخلافية التي تحدث عنها ابن مالك في شرحه للتسهيل مسألة (الخلاف في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية) إذ يقول: "ومجيء (من) لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه كقوله تعالى:﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَى ﴾[١]. ومجيئها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه، فبعض النحويين منعه، وبعضهم أجازه، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب"[٢].

وبتقليب صفحات كتب النحويين التي وقعت تحت يدي وجدت المنع قول البصريين[٣]، والإسفرائيني[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن يعيش[٦].

وقد سبق ابن مالك في اختياره الكوفيون[٧]، والأخفش[٨]،، والجرجاني[٩]، والزجاج[١٠]، وتابعهم في اختيارهم المرادي[١١]،

---

(١) سورة الإسراء، من الآية ١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١٣٠/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٧٠/١.

(٤) ينظر: اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعرّي، الطبعة الأولى، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م)، ص١٥٠.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشنار، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م) ٥٥٥/١ـ٥٥٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل، طبعة عالم الكتب، بيروت، ٩٣/٤.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٧٠/١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود، الطبعة الأولى، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، ٣٦٥/١.

(٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة بدون، (العراق: دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م)، ٦٩٩/٢.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، ٤٧٧/٢، ٤٧٨.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٧٤٩/٢.

وابن عقيل[1]، والسيوطي[2]، والأزهري[3]، والرضي[4]، والأشموني[5]، وابن الناظم[6].

وكان اختيار ابن مالك مؤيداً بالسماع من القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة.

فدليله من القرآن قول الله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[7].

ودليله من الحديث قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مِثلكُم ومثل اليهودِ والنَّصارى كرجلٍ استعمل عمالاً فقال: مَن يعملُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراط قيراط، فعملت اليهودُ إلى نصفِ النهار على قيراط، ثم قال مَن يعملُ لي من نصف النهار على قيراط قيراط، فعملتْ النَّصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال، ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجرُ مرتّين"[8].

ومن الأحاديث على ذلك أيضاً: قول من روى حديث الاستسقاء: " فمُطِرنا من جُمْعَةٍ إلى جمعة"[9].

وقول عائشة -رضي الله عنها- "فجلسَ رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يجلس عندي من يومٍ قيل فيَّ ما قيل"[10].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الطبعة بدون، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ١٧/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع، ٣٧٦/٢، ٣٧٧.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ٢٣/٣، ٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، الطبعة بدون، (بيروت: مطابع الشرق، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، ٢٦٣/٤، ٢٦٤.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢١١/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، ص ٣٦٠.

(٧) سورة التوبة، آية ١٠٨.

(٨) ينظر: صحيح البخاري، ١١٧/٣.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣٦/٢.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ١٥٢/٥.

وقول أنس -رضي الله عنه-: "فلم أزلْ أحبَّ الدَّبَّاءَ من يَوْمئذٍ"[1].

وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني[2]:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفَهم ... بهنَّ فلولٌ من قِراع الكتائبِ

تُخيِّرنَ من أزمانِ يومِ حَليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

ومنها قول جبل بن جوال[3]:

وكلُّ حسامٍ أخلصتْهُ قيونُه ... تُخيِّرْنَ مِن أزمانِ عادٍ وجرهمِ

ومنها قول الراجز[4]:

ترتعدُ الرعدةُ في ظُهيري ... من لَدنِ الظُّهرِ إلى العُصيْر

وقول الآخر[5]:

إنِّي زَعيمٌ يا نوي ... قةُ إن أمنتِ من الرَّزاحْ

ونَجَوْتِ من عَرَض المُنو ... نِ من الغدوِّ إلى الرواحِ

وقولُ بعض الطائيين[6]:

مِن الآن قد أزمعتُ حلماً فلن أُرى ... أُغازلُ خَوْداً أو أذوقُ مداما

وقول الشاعر[7]:

أَلِفْتُ الهوى مِن حين أُلْفِيتُ يَافِعاً ... إلى الآنَ ممنوًّا بواشٍ وعاذلِ

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٤٦/٧.

(٢) البيت من الطويل، ينظر: خزانة الأدب ٣٢٧/٣، ٣٣١، ٣٣٤.

(٣) البيت من الطويل ، ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١٣٢/٣.

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معجم الشواهد الشعرية، ٦٢٠.

(٥) البيتان من مجزوء الكامل، وهما للقاسم بن معن قاضي الكوفة. ينظر: العيني ٢٩٧/٢.

(٦) البيت من الطويل، وقد نسبه ابن مالك في شرحه للتسهيل إلى بعض الطائيين، ١٣٣/٣.

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد عبدالباقي، الطبعة الثالثة، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص١٣٢.

ومثله[1]:

مازلتُ من يوم بِنْتُم والهــاً دَنِفــاً ذا لوعةٍ، عيشُ من يُبْلَى بها عَجَبُ

وبعد تفصيل القول في هذه المسألة، يتعين ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه، لأن قول الفريق الآخر مبني على التأويل، وتقدير المحذوف، وقد تنوعت الشواهد وكثرت كثرة تجعل التأويل غير جيد، كما أن الأصل عدم الحذف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المرجع السابق، ص١٣٢.

٣- توكيد النكرة توكيداً معنوياً:

للنحويين في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

أولها: قولُ البصريين[١] بالمنع مطلقاً، وتبعهم الزجاجي[٢]، وابن يعيش[٣]، والحيدرة اليمني[٤]، وابن عصفور[٥]، وأبو البركات، الأنباري[٦]، والخوارزمي[٧]، والصيمري[٨].

ثانيها: قولُ بعض الكوفيين والأخفش[٩] بالجواز بشرط الإفادة، وتبعهم ابن عقيل[١٠]، والأزهري[١١]، والمرادي[١٢]، والسيوطي[١٣]، وأبو حيان[١٤]، والرضي[١٥]، وابن الناظم[١٦]، والأشموني[١٧]، والبغدادي[١٨].

أما ثالثها: فهو القول بالجواز مطلقاً، سواء أكانت النكرة محدودة أم غير محدودة، وقد عزاه ابن مالك إلى بعض الكوفيين[١٩]، ولم أعثر على من قال به من النحويين، وهو

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٥١/٢.

(٢) ينظر: الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م)، ص٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ٤٤/٣، ٤٥، ٤٦.

(٤) ينظر: كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطية الهلالي، الطبعة الأولى، (عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ص٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨.

(٥) ينظر: المقرب، ٢٤٠/١.

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥٥/٢، ٢٥٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم (بالتخمير)، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ٨٤/٢.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، ٦٠٩/٢.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٥١/٢.

(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ٦٠٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٣٩٢/٢.

(١١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ٥١٨/٣.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٩٧٦/٢.

(١٣) ينظر: همع الهوامع، ١٤٢/٣.

(١٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٥٣/٤.

(١٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٣٧٢/٢، ٣٧٣.

(١٦) ينظر: شرح الألفية، ص٥٠٦، ٥٠٧.

(١٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٧٧/٤، ٧٨.

(١٨) ينظر: خزانة الأدب، ١٧٠/٥، ١٧١.

(١٩) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٢٩٦/٣.

خلاف قوله في شرحه الكفاية الشافية[1]، فلعله نقله عمن لم تصلنا كتبه، وذكره في شرحه على التسهيل؛ لأنه مكان بسط وتوسع خاصة وأنه كان يحيل إليه في المسائل التي تحتاج إلى تفصيل وإطالة[2]. وقد اختار ابن مالك القول الثاني معتمداً على الأدلة السماعية الآتية:

- قول رؤبة[3]:

إن تميماً لم يُراضع مُشبَعا ولم تلدْه أمُّه مُقَنَّعا

أوقتْ به حولاً وحولاً أجْمَعا

- وقول الراجز[4]:

قد صرَّت البَكْرةُ يوماً أجْمَعاً

- وقول الآخر[5]:

يا ليتني كنتُ صبياً مُرضعاً تحملني الذَّلْفَاءُ حولاً أكْتَعَا

- وقول الشاعر[6]:

أولاكَ بنو خيرٍ وشرٍّ كِليهما جميعاً ومعروفٍ ألمَّ ومنكرِ

ومثله[7]:

ساعة قُدْرَ احْتِجَابِكَ فيها سنةً دامَ ضُرُّهَا جمعاَ دامَ

وقد منع المانعون توكيد النكرة مطلقاً لأمرين[8]:

أحدهما: الأسماء التي يؤكد بها معارف، فلا يجوز أن يُؤَكَّد بها إلا معارف مثلها.

---

(١) ينظر: ١١٧٦/٣، ١١٧٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافيه ٣١٩/١.

(٣) الرجز منسُوب لرؤبة في شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، ٢٩٦/٣، وهو بلا نسبة في معجم الشواهد العربية، ص٦٤٦.

(٤) البيت من الرجز. قال عنه صاحب خزانة الأدب: "وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، حتى قال عنه جماعة من البصريين أنه مصنوع، ١٨١/١.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، ١٦٨/٥، ومعجم شواهد العربية، ص٦٤٦.

(٦) البيت من الطويل، لمسافع بن خنيفة العبسي، ينظر: خزانة الأدب، ١٧١/٥.

(٧) البيت من الخفيف، وأورده ابن مالك في شرحه للتسهيل، ٢٩٧/٣ بلا نسبة.

(٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٤٥٥/٢.

ثانيهما: لا فائدة في توكيد ما لا يُعْرف، لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتوكيد المعنوي، إنما هو لتقرير حقيقة الاسم، وتقرير ما لم يثبت محال.

وقد طعنوا في صحة رواية أدلة المجيزين، ووصفوا بعضها بأنها مجهولة القائل.

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه؛ لأن توكيد النكرة المحدودة مفيد مثلما أن توكيد المعرفة مفيد، وقد جاء به السماع عن العرب، ولا حجة للمانعين في الطعن في الرواية؛ لأنه لا طعن في رواية الثقات، وأما الجهل بقائل الشاهد فلا يقدح في صحة الاستشهاد، ففي كتاب سيبويه خمسون بيتاً مجهولة القائل.

٤- إبدال النكرة من المعرفة:

للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراط كونها موصوفة، أو من لفظ المبدل منه، وهو قول سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، وابن جني[٥]، والصيمري[٦]، وابن يعيش[٧]، والشلوبين[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن الناظم[١٠]، والرضي[١١]، والمرادي[١٢]، وأبي حيان[١٣]، وابن عقيل[١٤].

القول الثاني: جواز إبدال النكرة من المعرفة بشرط أن تكون النكرة موصوفة وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني[١٥]، والحيدرة اليمني[١٦].

القول الثالث: جواز إبدال النكرة من المعرفة بشرط أن تكون النكرة موصوفة، وأن تكون من لفظ المبدل منه، وهو قول البغداديين[١٧].

---

(١) ينظر: الكتاب، ١٤/٢.

(٢) ينظر: المقتضب، ٥٢٩/٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، الطبعة الرابعة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ٤٧/٢، ٤٨.

(٤) ينظر: الجمل، ص٢٣، ٢٤.

(٥) ينظر: اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، (بيروت: مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ص١٤٤.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة، ١٥٧/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل، ٦٨/٣.

(٨) ينظر: التوطئة، ص٢٠٢.

(٩) ينظر: المقرب، ٢٤٤/١-٢٤٥.

(١٠) ينظر: شرح الألفية، ٥٥٧.

(١١) ينظر: شرح الكافية، ٣٨٧/٢.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ١٠٤٢/٢.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٩٦٢/٤.

(١٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٩/٢.

(١٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٣٠/٢.

(١٦) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص٤١٤.

(١٧) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٦٢٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٤٢٨/٢، ٤٢٩.

أما الكوفيون فقد عزا إليهم ابن مالك[1] اشتراط كون البدل من لفظ المبدل منه؛ لصحة إبدال النكرة من المعرفة، فتعقبه أبو حيان[2] منكراً عليه، وزاعماً أن ذلك مذهب البغداديين، أما الكوفيون فلا يشترطون سوى وصف النكرة.

وقد رجح ابن مالك القول الأول مستدلاً بشواهد سماعية تؤيد ما ذهب إليه. إذ يقول[3]: "وتبدل..... والنكرة من المعرفة نحو:﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ ﴾[4]، واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في الناصية وناصية، والعرب لا تلتزم ذلك، ومن الحجج عليهم قول الشاعر[5]:

ولم يلبثِ العصران يومٌ وليلـــةٌ إذا طلبـا أن يُدركا ما تيَمَّمَـا

ومنها ما أنشد أبو زيد من قول الشاعر[6]:

فلا وأبيكِ خيرٍ منـك أنـي ليَؤْذيني التَّحَمْحُمُ والصَّـهيلُ

وما رآه ابن مالك هو الراجح إذ يجوز إبدال النكرة من المعرفة دون أن توصف، أو تكون من لفظ المبدل منه؛ لورود السماع بذلك ولأن البدل والمبدل منه ليسا كالشيء الواحد؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة، والأخرى نكرة[7].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٣١/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب، ١٩٦٢/٤،

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٣١/٣.

(٤) سورة العلق، الآيتان ١٥،١٦.

(٥) البيت من الطويل، وقائله: حميد بن ثور، ينظر: ديوانه، ص٨.

(٦) البيت من الوافر، وقائله: شمير بن الحارث الضبي، ينظر: خزانة الأدب، ١٧٩/٥.

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٣٩٤/١.

هـ- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده:

اختلف النحاة في حكم نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، فذهب المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وابن جني[٣]، والعكبري[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن عصفور[٦]، والإسفرائيني[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وابن هشام[٩]، إلى منع نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجودة.

وذهب الكوفيون[١٠]، والأخفش[١١] إلى جواز ذلك وبقولهم قال ابن مالك[١٢] مستدلاً بأدلة سماعية من القرآن والشعر.

فدليله من القرآن قراءة أبي جعفر[١٣]: ﴿ لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾.

ومن الشعر:

قول الشاعر[١٤]:

ولَو ولَدت قُفيرةُ جـــروَ كلــبٍ لَسُــبَّ بذلــكَ الجــروِ الكلابَــا

وقول الراجز[١٥]:

أُتيحَ لـــي مــن العِـدا نذيــراً بــه وُقِيــتُ الشــرَّ مُسْــتَطِيرا

---

(١) ينظر: المقتضب، ٣٦٢/٤.
(٢) ينظر: الأصول في النحو، ٨٠/١-٨١.
(٣) ينظر: اللمع، ص٨٤.
(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٦٨.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢١٩/١.
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ٥٦٤/١.
(٧) ينظر: اللباب، ص٦٢.
(٨) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٩٦٠/٢.
(٩) ينظر: أوضح المسالك، ٧٥/٢.
(١٠) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١٢٨/٢، وهمع الهوامع، ٥٢٠/١، وشرح ابن عقيل، ٤٦٢/١.
(١١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١٢٨/٢.
(١٢) ينظر: المرجع السابق، ١٢٨/٢.
(١٣) سورة الجاثية، من الآية ١٤، اتحاف فضلاء البشر، ٣٩٠.
(١٤) البيت من الوافر، لجرير بن عطية، ينظر: خزانة الأدب ٣٣٧/١.
(١٥) البيت من الرجز، ليزيد بن القعقاع، ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية)، ص١٩٢.

ومثله[1]:

وإنما يُرضـــي المنيـــبُ ربَّـــه مـــا دامَ معنيـــاً بذكـــرٍ قلبَـــه

ومثله[2]:

لـــم يُعْـــنَ بالعَليـــاءِ إلاَّ ســـيِّداً ولاَ شَفَى ذا الغيِّ إلا ذُو هُـــدى

وقد أجاب المانعون عن أدلة المجيزين بأن القراءة شاذة[3]، أما الأبيات فقد نعتوها بالشذوذ[4]، أو الضرورة[5].

والراجح ما رآه ابن مالك لورود السماع بذلك ولا حجة للمانعين في ردهم القراءة ووصفها بالشذوذ، بل إنهم طعنوا فيما لا طعن فيه، أما وصفهم الأبيات بالشذوذ والضرورة فلا حجة لهم في ذلك؛ لكثرة الأبيات؛ ولورود نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده في غير الشعر.

---

(١) البيتان من مشطور الرجز، وهما بلا نسبة في شواهد العيني بهامش حاشية الصبان، ٦٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح، ٣٢٥/٢.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٦/٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٢٥٩/٤.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل بحاشية الخضري، ٣٤٣/١.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ٣٢٧/٢.

الفصل الثاني

القيـــــاس

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهومه وأهم النحاة الذين أثروا فيه.

المبحث الثاني: أنماط القياس وأركانه.

المبحث الثالث: المسائل المرجحة بسبب القياس مع دراسة بعضها دراسة تفصيلية.

المبحث الأول: مفهومه وأهم النحاة الذين أثروا فيه:

مفهومـــه :

عرف ابن الأنباري القياس بأنه : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[1].

أما الشريف الجرجاني فقد عرفه بقوله: " القياس : ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه، عند وجود تلك الضابطة يوجد هو "[2] .

وقد عرفته منى إلياس من الباحثات المحدثات بقولها : " هو عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة "[3].

أهم النحاة الذين أثروا فيه:

والقياس قديم ظهر في فترة متقدمة من تاريخ النحو، ويكاد ظهوره يرتبط باسم عبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ، وذلك حسب وصف ابن سلام له بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل "[4].

وقد عاصره أبو عمرو بن العلاء فسلك طريق القياس، إلا أنه كان أقل حظاً من صاحبه بشهادة ابن سلام حين قال موازناً بينهما : " وكان ابن أبي إسحاق أشدَّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو أوسعَ علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها "[5].

وهناك من يرى أن ابن أبي إسحاق قد ائتم بشيخه نصر بن عاصم الذي سبقه إلى الأخذ بالقياس، فكانت إشاراته بمنزلة التنبيهات التي نبهت ابن أبي إسحاق إلى معالجة القياس[6].

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني ، (مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ص٤٥.

(٢) ينظر: كتاب التعريفات، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ص١٢٨.

(٣) ينظر: القياس في النحو، الطبعة الأولى، (سوريا : دار الفكر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ص٩.

(٤) ينظر: طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، (مصر: دار المدني) ١٤/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٤/١.

(٦) ينظر: القياس في النحو، لمنى إلياس، ص١٣.

ثم جاء بعد ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وصفه العلماء بأنه الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه "[1].

وقد قرر ابن جني أن الخليل هو " سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[2].

وترسم خطا الخليل تلميذه سيبويه فاهتم بالقياس، وتوسع الكسائي فيه، وحد النحو بأنه : " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[3].

واهتم الأخفش الأصغر بالقياس وألف فيه كتاب " المقاييس "[4].

أما أبو عثمان المازني، فقد تشدد في القياس ولم يقبله إلا فيما كثر وروده عن العرب، وكان يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[5].

جاء بعد ذلك أبو علي الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ، فبلغ بالقياس أعلى مراتبه، وافترض صوراً عقلية لم يرد بها استعمال فقال: " وكذلك يجوز أن تبني بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: " خرجج " و " دخلل" و " ضربب " من " خرج" و " دخل". و"ضرب" على مثال : " شملل " و " صعرر" [6].

وقد تبنى ابن جني مذهب أستاذه الفارسي في الإعلاء من شأن القياس، والإكثار من الحديث عنه في خصائصه، إلا أنه لم يضع تعريفاً لهذا الأصل، ولم يبين أركانه وأقسامه.

ثم جاء أبو البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ فكان أول من اتضح هذا الأصل على يديه كأصل له أركان، وأقسام، وتعريفات، وحدود، وقد مر بنا تعريفه للقياس، وبذلك يعد الواضع الأول للإطار النظري للقياس.

وأخيراً جمع السيوطي ما تفرق من شتات هذا الأصل في باب واحد في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ".

---

(١) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ٥٥٧/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٦١/١.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ص٧١.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي ، لمحمود نحلة، ص١٠٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص١٠٧.

(٦) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ص٧٩.

المبحث الثاني: أنواع القياس وأركانه عند ابن مالك:

أنواع القياس:

أكثر ابن مالك من استعمال القياس، سواء نص عليه بلفظه أو أجرى عمليته، وللقياس أنماط ورد منها عند ابن مالك :

أولاً : قياس العلة :

عرفه الأنباري بقوله : " هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل "[1].

فهذا النوع من القياس يبنى على اشتراك المقيس، والمقيس عليه في العلة.

ويندرج تحت هذا النمط ثلاثة أقسام[2]:

١ – قياس الأولى :

وفيه تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل (حمل فرع على أصل).

ومن نماذجه عند ابن مالك قوله: " ومما تختص به (كان) جواز حذف لام مضارعها الساكن جزماً، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [3] ، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [4] . فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيبويه ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول ؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذٍ أولى ... "[5].

---

(١) ينظر: لمع الأدلة، ص١٠٥.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، ص٧٨،٧٧.

(٣) سورة النحل، آية : ١٢٠.

(٤) سورة النحل، آية : ١٢٧ .

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٦٦/١.

٢ - قياس المساوي :

وفيه تكون العلة في الفرع والأصل سواء (حمل ضد على ضد)، و (حمل نظير على نظير).

ومن نماذجه عند ابن مالك قوله في علة منع تقديم خبر (ليس) عليها: " واختلف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي، والفارسي، وابن برهان، والزمخشري. ومنعه الكوفيون، وأبو العباس، وابن السراج، والجرجاني، وبه أقول؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن (ليس) شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف (عسى)، فإنها تشبه حرفاً يشبه الأفعال وهو (لعل)، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال "[1].

٣ - قياس الأدنى :

وفيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل (حمل أصل على فرع) .

ومنه إجازة ابن مالك حذف الموصول الاسمي إذ قال : " وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على " أنْ " فإنَّ حَذْفها مكتفىً بصلتها جائز بإجماع، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي "[2].

ثانياً : قياس الشبه :

عرفه ابن الأنباري قائلاً : " اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل "[3].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ١/٣٥١،٣٥٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١/٢٣٥.

(٣) ينظر: لمع الأدلة، ص١٠٧-١٠٨.

ومن نماذجه عند ابن مالك أنه منع أفعل التفضيل من رفع الاسم الظاهر لشبهه بأفعل التعجب وزناً وأصلاً، وإفادة للمبالغة فقال: " ولأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به أوجب له القصور عن الصفة المشبهة في اللفظ وفي العمل. أما اللفظ فلزومه حال التنكير لفظاً واحداً. وأما في العمل فكونه لا يرفع فاعلاً ظاهراً إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه فقال على تلك اللغة : مررت برجل أكرم منه أبوه؛ لأنه بمعنى مررت برجل فائقهُ في الكرم أبوه"(١).

ومن نماذج قياس الشبه أيضاً، أن ابن مالك حكم بجواز تعدد الحال لشبهها بالخبر والنعت فقال: " أن للحال شبهاً بالخبر، وشبهاً بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً" ونعتان فصاعداً، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً فيقال: جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً، كما يقال في الإخبار : زيد راكب مفارق عامراً مصاحب عمراً. وفي النعت مررت برجلٍ راكبٍ مفارقٍ زيداً مصاحبٍ عمراً "(٢).

ثالثاً: قياس الطرد:

عرفه الأنباري بقوله : " اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة "(٣).

ومن نماذجه عند ابن مالك إنه قال في سبب سكون آخر المسند إلى (التاء والنون ونا) : " وإنما السبب تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرْمنا وأكَرَمنا ، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لـ (نا) في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتدال"(٤).

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/٦٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٤٨-٣٤٩.

(٣) ينظر: لمع الأدلة، ص١١٠.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/١٢٥.

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان[1]:

الركن الأول: المقيس عليه وهو الأصل:

قسّم علماء العربية اللغة المسموعة إلى قسمين؛ قسم مطرد وآخر شاذ. والأصل عندهم في القياس أن يقاس على المطرد وألا يقاس على الشاذ؛ فأبو عمرو بن العلاء يجيب عن سائله : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ بقوله : " أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات "[2].

وابن أبي إسحاق يوصي يونس بن حبيب بقوله : " عليك بباب يطرد من النحو وينقاس "[3].

وقال ابن جني : " فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً "[4].

أما ابن مالك فقد أولى المسموع في باب القياس جل عنايته . فهو يرجح أحد الأوجه قياساً على نظيره المسموع عن العرب ويمنع غيره لعدم وجود النظير، قال: " واختلف في (ما) من نحو قولهم : (لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفه)، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل، وقال قوم : هي اسم موصوف به، والأول أولى؛ لأن زيادة (ما) عوضاً عن محذوف ثابت في كلامهم، من ذلك قولهم : (أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ) فزادوا ما عوضاً من (كان) . ومن ذلك قولهم : (حيثما تكن أكن) فزادوا (ما) عوضاً من الإضافة. وليس في كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ كجمود (ما) إلا وهي مردوفة بمُكَمِّل قولهم : (مررت برجل أيِّ رجل)، و (أطْعَمَنا شاةً كلّ شاة) ، و (هذا رجلٌ ما شئت من

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٧١.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، (مصر : دار المعارف) ص٣٩.

(٣) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٥/١.

(٤) ينظر : الخصائص ٩٧/١.

رجل). فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له فوجب اجتنابه"[1].

وابن مالك يرى أن غير المستعمل الموافق للقياس يقبل ويقاس عليه قال- عند الكلام على اسم الفاعل ذي الألف واللام - : " وأجرى الفراءُ العلمَ وغيرَه من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه : (هذا الضاربُ زيد والضاربُ عبده والمكرم ذينك والمعين اللَّذَيْنِ نصراك)، ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام. وهي إضافة كَلاَ إضافة؛ إذْ هي لمجرد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف؛ فإن مانع اجتماعهما مع الإضافة إنما هو توفّي اجتماع مُعَرِّفين، وهو مأمون فيما نحن بصدده، فلم يضر جوازه"[2].

وهو يرى اجتناب ما خالف القياس ولم يستعمل إذْ قال: " ولا يلزم من ذلك[3] جواز (الحسن وجهه) ؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته؛ إلا أن المستعمل مقبول وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه كـ (الحسن وجهه)"[4].

ومن المستعمل الذي قبله ولم يقس عليه لمخالفته قواعد القياس قوله – في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: " حق همزة التعدية أن تُلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين، لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل ولم يُلحق بـ (علم ورأى) شيء من أخواتها؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه"[5].

ويرى ابن مالك أن القياس على الراجح العناية عند العرب أولى من القياس على المرجوحها، فقال – في باب المصدر - : " وأيضاً فإن المصدر المتعدي على الوجوه

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢١٦/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٨٦/٣.

(٣) أي من إجراء الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة إليه في النص السابق.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٨٦/٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٠٠/٢.

المذكورة وارد على أربعة أقسام : بمعنى الأمر كـ (بَـذْلاً المـال) وبمعنى المضارع الحاضر، نحو: (أعلاقة أمَّ الوليِّد)، وبمعنى المستقبل، نحو (وبلوغاً بغية ومنى)، وبمعنى الماضي كقول الشاعر[1]:

عَهْدِي بِهَا الحيَّ لم تَخْفُفْ نَعَامَتُهم

ولم يَرِد اسم الفعل المتعدي إلا بمعنى الأمر، فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه، والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها"[2].

وما كثر دورانه في كلام ا لعرب قبله ابن مالك وقاس عليه وما لم يكثر دورانه قبله ولم يقس عليه، قال – في باب تعدي الفعل ولوزمه - : " وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليُعلم أن الأصل ألا يحذف حرف الجر، فإن ورد حذفه وكثر قبل وقيس عليه، وإن لم يكثر قبل ولم يقس عليه، فمن الذي كثر قولهم : (دخلت الدارَ والمسجدَ) ونحو ذلك، فيقاس على هذا (دخلت البلد والبيت) وغير ذلك من الأمكنة . ومن المقتصر فيه على السماع: (توجه مكةَ وذهب الشامَ ومُطِرْنا السهلَ والجبلَ وضُربَ فلانٌ الظهرَ والبطنَ فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها)"[3].

والأصل عند ابن مالك عدم القياس على الشاذ إذ قال: " وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفرداً غير مفسر أو مفسراً بتمييز، وعلى الآخر إن كان مضافاً، أو عليهما شذوذاً لا قياساً خلافاً للكوفيين"[4].

وقال – في إعمال المصدر - : " ولا يعمل المحدود، وهو المردود إلى" فَعْلة" قصداً للتوحيد والدلالة على المرة؛ لأنه غُيِّرَعن الصيغة التي اشتق منها الفعل، فلا يقال عرفت ضربتك زيداً، ونحو ذلك. فإن روي مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يُقس عليه..."[5].

---

(١) من البسيط، وأورده ابن مالك بلا نسبة في شرحه للتسهيل ١٢٨/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٢٨/٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٤٩/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٤٠٨/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٠٨/٣.

ومع أن الأصل عنده رفض القياس على الشاذ . فهو يذكره بجانب المطرد منبهاً على شذوذه مبتعداً عن التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر .

وقد قرر هذا غير واحد من النحاة، فالسيوطي قال: " لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين؛ فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول إنه شاذ أو ضرورة .. "(١).

وها هو ذا محمد الخضر حسين يؤكد موقف ابن مالك من القياس على الشاذ بقوله: "المعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة، ويعملون القياس عليها والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ ... وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ، ولا يذهب مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه، بل يصفه بالشذوذ، أو يجعله من قبيل ما دفعت به الضرورة"(٢).

ومع أن الأصل عند ابن مالك عدم القياس على الشاذ، إلا أنه يخرج عن هذا الأصل في بعض المسائل:

١ – جوَّزَ مجيء غير الناسخ بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة، فقال حكاية عن الأخفش: " وأجاز الأخفش أن يقال: " إنْ قعد لأنا، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيد لعمرا، وإنْ ظننت عمراً لصالحاً" وصرح بذلك كله في كتاب المسائل، وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً"(٣).

قال السيوطي معلقاً على كلامه : وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ لَقَلِيلاً ﴾ (٤) وقول الشاعر(٥):

شلَّتْ يمينُك إنْ قتَلْتَ لمُسْلِمَـــا

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص١٣٢.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية، ص٤٢،٤١.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٢/٧٢.

(٤) سورة الإسراء، آية :٥٢.

(٥) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو. ينظر: خزانة الأدب١٠/٢٧٤،٢٧٣.

وما حكي : (إنْ قَنَّعتَ كاتبك لَسَوطاً) و (إنْ يَزينُكَ لنَفْسُكَ) و (إن يشينُكَ لَهِيَهْ). فالبصريون إلا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك"[1].

٢ ـ قال عن (لا) العاملة في نكرة عمل (ليس) : " وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي ـ رضي الله عنه[2] -:

بَـــدَتْ فِعْـــلَ ذي وُدٍّ فلمـــا تبعْتُهـــا ... تولَّـــتْ وخلَّـــتْ حـــاجتي فـــي فؤادِيـــا

وحلـــتْ ســـواد القلْـــب لا أنا باغياً ... سِواهـــا ولا فـــي حبِّهـــــا مُتَرَاخِـيـا

وقد حذا المتنبي حذْوَ النابغة فقال[3]:

إذا الجودُ لم يرزقْ خَلاَصاً مِن الأذى ... فلا المجدُ مكسوباً ولا المالُ باقيـــــــاً

والقياس على هذا شائع عندي "[4].

هذه نماذج تدل على قياس ابن مالك على الشاذ، ولست أول من توصل إلى ذلك، فقد وُجِّهَ إليه هذا الاتهام من قبْل، فها هو ذا أبو حيان يقول: " قال ابن مالك وقد يقال: لَذِي ولَذَان، ولَذينَ، ولَتي ولاتِي، ولم يذكر شاهداً على ذلك إلا قراءة أعرابي ﴿ صِرَطَ لَذِينَ [5]﴾ بتخفيف اللام، فيما سمعه أبوعمرو، ولا يجعل ذلك قياساً إن صح؛ فيحذف من بقية الألفاظ التي ذكر؛ لأن هذا التخفيف شاذ"[6].

وتبعته خديجة الحديثي فقالت: " ولم يكن ـ ابن مالك ـ يتحرج من الاعتماد على القراءات الشاذة في بناء القواعد والأقيسة من ذلك اعتماده على قراءة أعرابي شاذة لقوله تعالى:﴿ صِرَطَ لَذِينَ ﴾ بتخفيف اللام في الأسماء الموصولة الأخرى. فبنى عليها قاعدة

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٤٥٣/١، ٤٥٢.

(٢) البيتان من الطويل، ينظر: خزانة الأدب ٣٣٧/٣.

(٣) البيت من الطويل، ينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري، الطبعة الأولى، تحقيق: كمال طالب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م) ٢٨٨/٤.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢٦/١، ٣٢٥.

(٥) الفاتحة ، الآية : ٧.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٠٠٥/٢.

وقاس من غير أن يعرف صحة هذه القراءة أو خطأها، تواتر روايتها أو كونها من الآحاد التي انفرد بقراءتها هذا القارئ دون اعتماد على سماع أو تأكد من ثقة راويها "[1].

وأيدهما محمد حسن عبد العزيز بقوله: " وقد اختلف موقف النحاة من القياس على القليل أو الشاذ، فبعضهم يمنع، وبعضهم يجيز، ولكن أغلبهم يقول: "(يحفظ ولا يقاس عليه) على أن بعض المتاخرين كابن مالك توسع في الجواز "[2].

---

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، (القاهرة: دار غريب للطباعة) ص٣٥.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية، ص١٢.

الركن الثاني من أركان القياس : المقيس :

ابن مالك يلحق المقيس بالمقيس عليه ويعطيه حكمه، كما هو الحال في قوله: "ولأنَّ (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً ؛ لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فـ (ليس) أولى بذلك ؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها "[1].

فالمقيس هنا هو (ليس) وقد أخذ حكم المقيس عليه (عسى) وهو عدم تقدم خبره عليه ، وذلك بجامع عدم التصرف.

وقد يعُدَّ ابنُ مالك المقيس صحيحاً . وإن جاء على غير المستعمل من كلام العرب، بشرط ألا يخالف قواعد القياس، قال – في باب العدد - : " وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل : (عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً)، قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً، وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع "[2].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٧٥.

(٢) ينظر: المرجع السبق ٢/٣٩٣.

الركن الثالث : الجامع :

يقصد به العلاقة التي تربط المقيس بالمقيس عليه وهي على ثلاثة أنواع :

١ – العلة : وتكون بين طرفي القياس في قياس العلة، حيث يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وتعد هي السبب الذي أوجب للمقيس حكم المقيس عليه. وقد سبق ذكر نماذج لهذا عند الحديث عن قياس العلة.

٢ – الطرد: ومعنى كون الطرد جامعاً بين طرفي القياس أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة في أحدهما. وقد مُثِّل له عند الحديث عن قياس الطرد.

٣ – الشبه : وتجمع هذه العلاقة بين المقيس والمقيس عليه دون أن تكون سبباً في ثبوت حكم المقيس عليه للمقيس، فالحكم ثابت بعلة أخرى. وقد اتخذ ابن مالك هذا النوع من أنواع الجامع وسيلة لحمل المقيس على المقيس عليه، ولذا كان قياس الشبه أكثر أنماط القياس استعمالاً عنده. وقد سبق التمثيل لهذا النوع في قياس الشبه.

الركن الرابع : الحكم :

يقصد بالحكم ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

والحكم قسمان [1]:

١ – قسم ثبت استعماله عن العرب.

٢ - قسم ثبت بالقياس والاستنباط.

وقد نص السيوطي على أنه إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب[2]، وأما ابن جني فقد جوز القياس على الحكم الثابت بالاستنباط[3].

وقد أطلق النحاة أحكاماً على القواعد النحوية. وأكثر ابن مالك من استعمال هذه الأحكام وهي على النحو التالي :

١ – الوجوب :

قال : " وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ "[4].

٢ – الجائز :

قال ابن مالك : " من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المخبر عنه، كقولك: زيدٌ لمن قال: من عندك ؟ أي : زيد عندي. والعطف عليه نحو: زيد قائمٌ وعمرو، أي: وعمرو كذلك. فهذا وشبهه من الحذف الجائز "[5].

٣ – الحسن :

قال- في باب العدد - : " وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل: (عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً) ، قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً، وذلك إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب "[6].

---

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٨٣١/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٨٣١/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٨٦/١.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧٦/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢٧٥/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣٩٣/٢.

قال عند حديثه عن المتعدي من غير باب ظن وأخواتها : " وأشرت بقولي :" واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى، وما خلا من سبب الوجوب، وسبب الامتناع فجائز بقاؤه على الأصل"[1].

٥ – خلاف الأولى :

ويعبر عنه ابن مالك بلفظه تارة وبالمرجوح تارة أخرى، حيث قال في باب الاشتغال: " وإذا كان المشغول رافعاً لشاغله لفظاً أو تقديراً فسر رافعاً لصاحب الضمير. وينقسم ذلك الرفع إلى : واجب وراجح ومرجوح ومساو، كما انقسم النصب. فمثال الواجب رفع زيد في قولك (إنْ زيد قام قمت) . ومثال الراجح رفعه، نحو قولك: (أزيد قام) . ومثال المرجوح رفعه في نحو : (زيد قائم). ومثال المساوي رفعه، نحو قولك : (أنا قمت وزيد قاعد)"[2].

٦ – القبيح :

قال – عن (إذْ) : " ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض "[3].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١٥٢/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٤٦/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٠٦/٢.

المبحث الثالث: المسائل التي رجحها ابن مالك بسبب القياس:

وبعد الوقوف على منهج ابن مالك في القياس، سأذكر المسائل النحوية التي رجحها بسبب القياس، وسأدرس نماذجاً منها دراسة تفصيلية تبين اتخاذ ابن مالك القياس سبباً لترجيح ما يراه.

أولاً: حصر المسائل :

١) زيادة جملة (من ناطق واحد) في حد الكلام ليس ضروريًا[١].

٢) لغة النقص في الأسماء الستة[٢].

٣) جمع المركب[٣].

٤) حذف بعض الجملة التي تفسر ضمير الشأن[٤].

٥) تثنية أسماء الإشارة[٥].

٦) دخول حرف مصدري على مثله[٦].

٧) زيادة (أل)[٧].

٨) حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة[٨].

٩) حذف المبتدأ المخبر عنه بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله[٩].

١٠) اشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم يمنعه من التوسط[١٠].

١١) تقديم الخبر وتوسيطه إن كان جملة[١١].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٨/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٤٩/١، ٤٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٧٧/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١٦٣/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٤٠/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٢٤٦/١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٦١/١، ٢٦٠، ٢٥٩.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٢٧٨/١، ٢٧٧.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٢٨٨/١، ٢٨٧.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣٥٠/١.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣٥٧/١، ٣٥٦، ٣٥٥.

١٢) " إنَّ " الزائدة الكافة لـ (ما)[١] .

١٣) نصب ما بعد (ما) الداخلة على المبتدأ والخبر بسقوط الباء[٢].

١٤) فعلية (ليس)[٣] .

١٥) (خبر عسى)[٤].

١٦) معمول (عسى) إذا كان ضميراً[٥].

١٧) وقوع (إنَّ) بعد لا جرم[٦].

١٨) دخول اللام في خبر لكن[٧].

١٩) اللام التي بعد (إنْ) المخففة[٨].

٢٠) إجراء غير (ليتما) مجراها في العمل وعدمه[٩].

٢١) العامل في خبر (لا) العاملة عمل (إنَّ) إذا ركبت مع الاسم[١٠].

٢٢) إعراب اسم (لا) المثنى[١١].

٢٣) تقدم أحد المفعولين على العامل[١٢].

٢٤) نيابة ثاني مفعولي ظن وأخواتها عن الفاعل[١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣٧١/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣٧٢/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٧٩/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣٩٣/١، ٣٩٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣٩٦/١، ٣٩٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٢٤/٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٩/٢، ٣٠، ٣١.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣٥/٢، ٣٦.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣٨/٢.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٥٥/٢، ٥٦.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٥٧/٢، ٥٨.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٩٠/٢، ٩١.

(١٣) ينظر: المرجع السابق، ١٢٩/٢.

٢٥) نصب ما بعد العاطف في نحو (زيد لقيته وعمرو رأيته)[١].

٢٦) نصب الاسم قبل الفعل المنفي بلم أو لن[٢].

٢٧) حذف جار المفعول لأجله مع عدم اتحاد الفاعل[٣].

٢٨) ظرفية (الطريق)[٤] .

٢٩) ناصب المستثنى بـ (إلا)[٥].

٣٠) المستثنى بإلا المنفي المختار فيه الاتباع بدلاً أو عطفاً[٦].

٣١) الاستثناء بعد الأفعال التي تنصب مفعولين[٧].

٣٢) لا تفصل (إلا) بين الصفة والموصوف[٨].

٣٣) الاستثناء بـ (ليس، ولا يكون)[٩].

٣٤) تعدد الحال[١٠].

٣٥) مميز الجملة المضاف إلى معرفة[١١].

٣٦) إفراد مميز كم الاستفهامية[١٢].

٣٧) جار كم الخبرية[١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٤٤/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٤٥/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١٩٧/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢٢٨/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٧٨/٢، ٢٧١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٢٨٢/٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٩٣/٢، ٢٩٢.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣٠١/٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣١١/٢.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣٥٠/٢.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣٨٦/٢.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٤٢٠/٢.

(١٣) ينظر: المرجع السابق، ٤٢٠/٢.

٣٨) فتح العين الحلقية الساكنة اتباعاً للفاء المفتوحة[١].

٣٩) تمييز نِعْم وبِئْسَ لا يكون إلا صالحاً للألف واللام[٢].

٤٠) امتناع عمل اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عارياً من الألف واللام[٣].

٤١) زيادة (ما) الكافة بعد (رب)[٤].

٤٢) إذا حذف فعل القسم والباء نصب المقسم به إلا إذا كان (الله) فيجوز جره[٥].

٤٣) نوع جير[٦].

٤٤) إضافة أفعل التفضيل محضة[٧].

٤٥) توكيد ضمير النصب المتصل بضمير النصب المنفصل[٨].

٤٦) عدم لزوم كون متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه[٩].

٤٧) إبدال المضمر من المضمر[١٠].

٤٨) نداء المنادى غير المصرح باسمه[١١].

٤٩) نداء ما فيه هاء التأنيث بترخيمه أكثر من ندائه دون ذلك[١٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٧-٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٢،١٣،١٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق،٣/٧٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٧٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣/١٩٩،٢٠٠،٢٠١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢١٩.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٣/٢٢٨.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٠٥.

(٩) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٢٦.

(١٠) ينظر: المرجع السابق، ٣/٣٣٢،٣٣٣.

(١١) ينظر: المرجع السابق، ٣/٤٠٧،٤٠٨.

(١٢) ينظر: المرجع السابق، ٣/٤٢٨.

ثانياً: المسائل المدروسة دراسة تفصيلية :

١ – نيابة المفعول الثاني من باب (ظن) عن الفاعل:

اختلف النحاة في نيابة المفعول الثاني من باب (ظن) عن الفاعل على مذهبين:

أحدهما: جواز إنابته إذا أمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً، ومجروراً، وذهب إلى هذا المذهب، السيرافي[١]، وابن عصفور[٢]، والرضي[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، والمرادي[٥]، والشلوبين[٦].

ثانيهما: منع نيابة الثاني من باب (ظن)، و قال به الحيدرة اليمني[٧]، والخوارزمي[٨]، وابن أبي الربيع[٩]، وابن هشام[١٠]، والإسفرائيني[١١]، وابن الحاجب[١٢].

وحجة المانعين أن المفعول الثاني مسند إلى المفعول الأول، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة، مسنداً و مسنداً إليه وهذا لا يجوز[١٣].

وقد أخذ ابن مالك بالمذهب الأول مستدلاً بالقياس على المفعول الثاني من باب (أعطى)[١٤].

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح، ١٣٣/٢.

(٢) ينظر: المقرب ٨١/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٧/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية، ص٨٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٦٠٩/٢.

(٦) ينظر: التوطئة، ص٢٦٠، ٢٦٩.

(٧) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص٢١١.

(٨) ينظر: التخمير، ٢٦٧/٣.

(٩) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٩٦٨/٢.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك، ١٣٨.

(١١) ينظر: اللباب في علم الإعراب، ص٥٣.

(١٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٥/١.

(١٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٦١/٤.

(١٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٢٩/٢.

وأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه ؛ لأن القياس يدعمهم، ولا حجة للمانعين في قولهم إن إنابة الثاني من باب (ظن) يؤدي إلى كونه مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة، وذلك غير جائز على حد زعمهم؛ لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر[1].

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢١٧/١.

٢ـ دخول اللام على خبر (لكن) :

للنحاة في هذه المسألة قولان :

القول الأول: جواز دخول اللام بعد (لكن)، و هو قول الكوفيين[١]، وتبعهم المالقي[٢]، وقد احتجوا بقول الشاعر[٣]:

ولكنَّنِي مِنْ حُبِها لَعميدُ

كما قاسوا (لكن) على (إنَّ) في بقاء معنى الابتداء معها[٤]، ولأن الأصل[٥] في (لكن) (إنَّ) زيدت عليها لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر[٦]:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لوسيمـــــــــةٌ على هَنواتٍ كاذبٍ مَن يَقُولُهـــــــا

القول الثاني: منع دخول اللام بعد(لكن): وقد قال به البصريون[٧]، وابن أبي الربيع[٨] والشلوبين[٩] وابن الناظم[١٠] وابن هشام[١١] والدماميني[١٢] وأبو البركات الأنباري[١٣]

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٨/١، وشرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ٤٢٦/١.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٣٤٩.

(٣) البيت من الطويل، ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، ينظر: خزانة الأدب، ٣٤٣/٤، وشرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١.

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١.

(٧) البيت من الطويل، ولم يعرف له قائل، ينظر: خزانة الأدب ٣٤٤/١٠.

(٨) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٨٤/٢.

(٩) ينظر: التوطئة، ص٢٣٢.

(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص١٧٧.

(١١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٦٢/١.

(١٢) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤٤،٤٥/٤.

(١٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٨/١.

وابن عقيل[1]، وابن عصفور[2]، والأشموني[3]، وأبو حيان[4]، والمرادي[5]، وعباس حسن من النحاة المحدثين[6].

وقد أخذ بهذا الرأي ابن مالك مستدلاً على ذلك بقياس لكن على (أنَّ) المفتوحة في افتقار الكلام بعدها إلى كلام قبله بخلاف الكلام الذي فيه (إنَّ) المكسورة فإنه غير مفتقر إلى شيء قبله[7].

وأرجح ما ذهب إلي ابن مالك لأمرين :

١ – لأن القياس يدعمه.

٢ - لأنه لم يأت في كلام العرب دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر، كما جاء ذلك في (إنَّ) فدل ذلك على عدم جواز دخول اللام في خبرها؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها[8].

أما حجج المجيزين فقد أجاب عنها المانعون بما يلي:

١ – أما قول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

فقد وصفوه بالشذوذ وعدم نسبته إلى قائل، ولا راوٍ عدل[9].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: المقرب ١٠٦/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٠/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٢٦٧/٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٣٠/١.

(٦) ينظر: النحو الوافي ٦٦٠/١.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٧/١.

(٩) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٩/٢.

٢ – وأما قولهم: أن الأصل في (لكنَّ) (إنَّ) زيدت عليها اللام والكاف، فصارتا حرفاً واحداً، فردوه لأنه مجرد دعوى من غير دليل. وأما ما قاسوا عليه من نحو:

لهتك من عبسيَّة لوسيمة .

فقليل جاء على خلاف الأصل لدليل دل عليه، وما عداه يبقى على الأصل، وما كان هذا حاله لا يقاس عليه[1].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٦/١.

٣ - نـــوع جيـــر :

تعددت أقوال النحاة في نوع جَيْر:

فمنهم مـن ذهـب إلـى القـول بحرفيتـها، كـالحيدرة اليمنـي[١]، والزمخشـري[٢]، وابـن يعيش[٣]، والرضي[٤]، وابن هشام[٥]، والرازي[٦]، والإسفرائيني[٧].

ومنهم من قال باسميتها، كسيبويه[٨]، والمالقي[٩]، وابن عصفور[١٠].

واستدل هؤلاء على اسميتها بدليلين[١١]:

أحدهما: إن (جير) تأتي بمعنى (حقاً)، وما حل من الألفاظ المختلف فـي حرفيتـها واسميتها محل الاسم حكم باسميته إلا إذا قام دليل على حرفيته.

ثانيهما: إنها نونت في الشعر مراعاة لأصلها في الاسمية إذ قال الشاعر[١٢]:

وقائلـــةٍ أسِيتَ فقلتُ جَيْـــرٍ أسِيٌ إنَّنِي مـــــــــن ذاكَ إنَّهُ

وهناك من قال بأنها اسم فعل كابن أبي الربيع[١٣]، والجرجاني[١٤]، ونقل أبو حيان[١٥] عن بعضهم القول بأنها مصدر، وعن فريق آخر إنها ظـرف بمعنـى أبداً بُنِيَ لقلـة تمكنـه، ونقل ذلك البغدادي[١٦] أيضاً.

---

(١) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص١٦١،١٦٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل ١٢٢/٨.
(٣) ينظر: المرجع السابق ١٢٣/٨.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١١٧/٤.
(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٣٥/١.
(٦) ينظر: التخمير، ١٠٠/٤،١٠١.
(٧) ينظر: اللباب في علم الإعراب، ص١٦٧.
(٨) ينظر: الكتاب، ٢٨٦/٣.
(٩) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٥٣.
(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٦٠/١.
(١١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٥٣.
(١٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، ينظر: خزانة الأدب ١١١/١٠.
(١٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٤٥/٢،٩٤٦.
(١٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣١٨/٤.
(١٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٧٨٩/٤.
(١٦) ينظر: خزانة الأدب ١١١/١٠.

وأشار المالقي[1] إلى أن بعض النحاة يجعلها بمعنى (حقاً) دون التعرض لاسميتها، ولا حرفيتها.

وقد اختار ابن مالك[2] القول بحرفية (جير) مستدلاً بالقياس على (نعم). فهي تشبهها في الاستعمال، وتقع نعم في كل موقع وقعت فيه جير، ولكونها بمعنى نعم عطفت عليها في قول بعض الطائيين[3]:

أبَىَ كَرَماً لا آلِفاً جَيْر أو نَعَـــمْ بأحسن إيفاءٍ وأنجزِ مَوْعَـــدِ.

وأكدت نعم بها في قول طفيل الغنوي[4].

وُقْلْنَ على البردِيّ أولُ مشربٍ نعْم جَيْر إن كانت رِواءَ أسافِلُهُ.

وقوبلت بها " لا " في قول الراجز[5]:

إذا يقولُ " لا " أبُو العُجيـــر يَصْدُقُ "لا " إذا يقولُ جَيْر.

وأميل إلى القول بحرفيتها لأنها من الألفاظ التي اختلف في حرفيتها واسميتها، وما كان كذلك فسبيله الاسمية إلا أن يدل دليل على حرفيته. وقد عطفت (نَعَمْ) (على جير) وأكدت بها، وقابلت " لا " في الأبيات السابقة، وهذا يقوي حرفيتها.

---

(١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٢٥٢.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢١٩/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو منسوب إلى بعض الطائيين في شرح تسهيل الفوائد ٢١٩/٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع، ١٢٨/٢.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢١٩/٣، والدرر اللوامع١٢٨/٢.

(٥) البيت من الرجز، و هو بلا نسبة في الدرر اللوامع١٣٠/٢، وشرح تسهيل الفوائد ٢١٩/٣.

٤ - إعراب ضمائر النصب المتصلة بـ (عسى) :

إذا كان معمول عسى ضميراً، فالأصل أن يكون بلفظ الضمائر الموضوعة للرفع، وبهذا جاء القرآن الكريم، قال الله – تعالى:-﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾[١].

وقد أجمع العلماء على جواز اتصال ضمائر النصب بها، ومن ذلك قول بعض العرب: عساني، وعساك، وعساه، ورغم الإجماع على جواز التكلم بهذا ونحوه، اختلف النحاة في الضمير: أهو منصوب المحل أم مرفوعه[٢]، فكانت أقوالهم على النحو التالي:

القول الأول: إن ضمائر النصب المتصلة بـ (عسى) في موضع نصب اسماً لها لأنها محمولة على لعل في العمل. وممن قال بهذا القول سيبويه[٣]، وابن الحاجب[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن عصفور[٦]، والأزهري[٧].

واستُدِلَّ لهذا المذهب بالأدلة الآتية :

١ – التغيير في (عسى) تغيير واحد، بينما التغيير في الضمائر يتعدد، والتغيير الواحد أولى بالقبول[٨].

٢ – إنما حملت (عسى) على لعل في العمل لتقاربهما في المعنى[٩].

٣ – قول العرب (عساني) يدل على أن الضمير في محل نصب لأن النون والياء فيما آخره ألف لا يكونان إلا نصباً[١٠].

---

(١) سورة البقرة، آية :٢٤٦.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٦/١-٣٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢-٣٧٥.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، (بغداد : مطبعة العاني) ٢٢٢/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٠٣/١.

(٦) ينظر: المقرب ١٠١/١.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٨/٢.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١، ٤٧٧.

(٩) ينظر: كتاب سبويه ٣٧٥/٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٧٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٧.

القول الثاني: إن ضمائر النصب المتصلة بـ (عسى) في موضع رفع، وقد استعير لفظ النصب للرفع في هذا الموضع، وذهب إلى هذا القول أبو الحسن الأخفش[1]، وتبعه ابن مالك[2]، مستدلاً بالقياس إذ قاس نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع في نحو (عساني) على نيابة الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب في نحو (مررت بك أنت، وأكرمته هو)، فهو يرى أن هذا القول ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز[3]:

يا بنَ الزبير طالَمـا عَصَيكَـــا وطالَماعَنَّيْتَنا إليكَـــا

حيث نابت الكاف عن التاء في (عصيكا)، ولأن العرب تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بالفعل ومنصوبه عن المرفوع، ولا نظير لذلك.

ويمكن أن يستدل لهذا الرأي بأن الأولى أن يكون التغيير في الضمائر؛ لأن تغيير ما قبلها لا يكاد يعرف إلا في مثل (لدُن) وتغيير الضمائر لا يكاد ينحصر، وتقدير ما كثرت أمثاله أولى من تقدير ما لم تكثر أمثاله[4].

القول الثالث: إعراب ضمير النصب المتصل بـ (عسى) خبر مقدم والاسم مضمر فيها. وقد قال بهذا القول المبرد[5]، وقد نقل عنه ابن مالك أنه يجعل عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسماً جعل خبراً والذي كان خبراً جعل اسماً[6].

كما نقل عنه ابن يعيش أنه يجعل الضمير المنصوب خبراً مقدماً، والاسم إما محذوف في نحو (عساك) أو مذكور في نحو (عساك أن تفعل)[7].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١٢٣/٧، وشرح تسهيل الفوائد ٣٩٧/١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٨/١،٣٩٨،٣٩٧.

(٣) البيت من الرجز، نسبه البغدادي لراجز من حمير نقلاً عن أبي زيد، ينظر: خزانة الأدب ٤٣٠/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤٤٥/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٦١/٣.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٧/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٧.

كما نقل عنه ابن يعيش أنه يجعل الضمير المنصوب خبراً مقدماً، والاسم إما محذوف في نحو (عساك) أو مذكور في نحو (عساك أن تفعل)[1].

القول الرابع: إنها حرف كـ(لعل) في العمل وهو قول السيرافي[2]، وتبعه ابن هشام[3]، وتبعهما عباس حسن[4]، وإنما جعلوا(عسى) حرفاً؛ لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف[5].

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة، أجدني أميل إلى رأي سيبويه ومن معه لسلامته مما اعْتُرِضَ به على غيره من الآراء.

فرأي السيرافي يضعف لما فيه من اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل[6].

ورأي الأخفش الذي اختاره ابن مالك يُرَدَّ بأمرين :

أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل.

وأما قول الراجز:

(يا بن الزبير طالما عصيكا)

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً ، لا من إنابة ضمير عن ضمير[7].

والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قول الشاعر[8]:

فقلتُ عساها نـــــارُ كـــــأسٍ وعلَّها تَشَكَّى فآتِي نحوَها فأعودُها .

فقد رفعت كلمة (نار) على أنها خبر، ولو كان الضمير مرفوعاً ما رفعت[9].

وأما رأي المبرد فيرده أنه يؤدي إلى كون خبر عسى اسماً مفرداً، ولا يتأتى ذلك إلا في الضرورة[10].

كما أنه يؤدي إلى الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه[11].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٧.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٢٢/١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٣٢/١.
(٤) ينظر: النحو الوافي ٢٢٢/١.
(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢.
(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٨/١.
(٧) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣٠٥/٣.
(٨) البيت من الطويل ، لصخر بن جعد الخضري، ينظر: خزانة الأدب ٣٥٠/٥.
(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٠٨/١.
(١٠) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢.
(١١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٨/١.

٥ ـ العامل في المستثنى بـ (إلا) :

اختلف النحاة في ناصب المستثنى بـ (إلا) على ثمانية أقوال :

أحدها : أنه منصوب بالفعل السابق بواسطة (إلا) وممن أخذ بـهذا ابن السراج[١]، والجرجاني[٢]، والعكبري[٣]، والمالقي[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والحيدرة اليمني[٦].

والثاني: أنه منصوب بعد تمام الكلام، كانتصاب التمييز بعد عشرين ونحوه، وإلى هذا ذهب ابن عصفور[٧].

والثالث: أن الناصب (إلا) نفسها. وهو قول ابن مالك واستدل على ذلك بالقياس على الحروف المختصة بالاسم وليست كجزء منه، فوجب لها العمل، وقد عزاه إلى سيبويه والمبرد[٨]. و عزاه أبو البركات الأنباري[٩] إلى الزجاج. وقال به ابن هشام[١٠].

والرابع: ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال وإليه ذهب ابن خروف[١١].

والخامس: المخالفة، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الكسائي[١٢].

والسادس: الفعل المحذوف من معنى (إلا) وهي دليل عليه، وهو قول المبرد[١٣]، وعزاه الأزهري[١٤] إلى الزجاج.

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ٢٨١/١.
(٢) ينظر: المقتصد ٦٩٩/٢.
(٣) ينظر: التبيين: ص٣٩٩.
(٤) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ١٧٦.
(٥) ينظر: أسرار العربية، ص١٥٦.
(٦) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص٣٢٢.
(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٥٤/٢.
(٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧١/٢.
(٩) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ٢٦١/١.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٤٨/١.
(١١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧٧/٢.
(١٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٥٠/٢.
(١٣) ينظر: المقتضب ٥٩٥/٤.
(١٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٥٠/٢.

والسابع: الناصب لما بعد (إلا) (أنْ) مقدرة، وقد عزا هذا القول السيرافي إلى الكسائي[1].

والثامن : أنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ) و (لا) ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في اللام، ونسبه السيرافي إلى الفراء[2]، وكذلك فعل أبو البركات الأنباري[3].

ويمكن أن يُعترض على أصحاب القول الأول بأمرين هما :

١ ــ إن نحو (القوم إخوانك إلا زيداً) ليس فيها فعل ومع هذا انتصب الاسم بعد (إلا)[4].

٢ ــ وجود أكثر من أداة استثناء نحو (حضر الطلاب إلا خالداً، إلا صالحاً) ، والقول بعمل الفعل النصب في اسمين دون وجود حرف عطف لا نظير له[5].

أما القول الثاني، فقد رده بعض النحاة إلى قول البصريين[6] (أي نصب المستثنى بالفعل السابق بواسطة إلا) . وقد سبق الاعتراض عليه.

وقُدِحَ في القول الثالث بما يلي :

١ ــ أنَّ (إلا) لو كانت عاملة لا تَّصل بها الضمير باطراد.

٢ ــ لو كانت عاملة لزم ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً؛ لأنها طالبة له على كل حال، والواقع خلاف ذلك[7].

وقد رُدَّ القول الرابع بما رُدَّ به القول الأول، من أنه يوجد استثناء دون فعل، وينصب المستثنى نحو (القوم إخوانك إلا زيداً) كما أنه حُكْمٌ بما لا نظير له؛ لأن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا معنى له دونها، فإذا لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير[8].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٢/٥٥٠، شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٧٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٨١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/٢٦١.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٢٧٧.

(٦) ينظر: التبيين ، ص٤٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦٥.

(٧) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ص١٧٧.

(٨) ينظر: شرح تسهل الفوائد ٢/٢٧٧.

ويُرَدَّ القول الخامس بأن الاسم المخالف لما قبله لا ينصب في نحو (جاء زيد لا عمرو) .

وقد اعترض على القول السادس بالأمور التالية :

١ ــ أن فيه إضماراً، و تقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير.

٢ ـ أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف. وإعمال معاني الحروف لا يجوز[١].

٣ ـ أنه يمكن تقدير (امتنع) ونحوه بدلاً من استثنى فيكون ما بعد إلا مرفوعاً أبداً[٢].

٤ ـ أن هذا يؤدي إلى وجوب نصب المستثنى دائماً وهذا غير وارد[٣].

٥ ـ لو أعْمِلَتْ (إلا) بمعنى استثنى صار الكلام جملتين، وإعمال الفعل يصير الكلام جملة واحدة، ومتى أمكن ذلك كان أولى من جعله جملتين دون فائدة[٤].

٦ ــ إنه باطل بقولنا (قام القومُ غيرَ زيد)؛ فغير منصوب على الاستثناء، وتقدير الفعل يفسد المعنى[٥].

واعتُرِضَ على القول السابع بأنه مبني على إدعاء تقدير ما لا دليل عليه، والأولى عدم التقدير[٦].

أما القول الثامن فقد رُدَّ بما يلي:

١ ــ هذا القول يؤدي إلى التركيب، والأصل عدم التركيب.

٢ ـ إن (لا) لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو : جاء زيد لا عمرو، و " إلا " تأتي بعد الإثبات والنفي، فمن إتيانها بعد النفي قولهم : (ما جاءني القوم إلا زيداً)[١] .

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٣/١، ٢٦٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية، ص١٥٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص١٥٦.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٤/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٣/١.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧٩/٢.

٣ – إن القول بأن (إلا) تنصب مرة، وتتبع أخرى، يؤدي إلى اجتماع حكمين في موضع واحد، وذلك لا يجوز[١].

٤ – إن هذا القول يؤدي إلى حذف خبر " إنَّ " إذا كان المستثنى منصوباً، والإضمار خلاف الأصل.

وبعد عرض أقوال النحاة والرد عليها أرجح ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه من أن العامل " إلا " نفسها؛ لأنه فنَّد اعتراضات المعترضين على قوله هو ومن معه على النحو التالي[٢]:

١ – أما قولهم لو كانت " إلا " عاملة لا تصل بها الضمير بإطراد فقد أجاب عنه بخمسة أمور:

أحدها : أن المنصوب بإلا لا مرفوع معه، فهو شبيه بالمنصوب على التحذير والنداء؛ ولهذا استحق الانفصال إذا كان مضمراً.

الثاني : لزوم الانفصال في حالة التفريغ أدى إلى لزومه مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد.

الثالث: إن الاستثناء بإلا يؤدي إلى الاختصار واتصال الضمير اختصار آخر، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.

الرابع: إن " إلا " تشبه (ما) النافية في مرافقة الفعل في المعنى، وفي الإعمال تارة، وفي الإهمال تارة أخرى. ومعمول (ما) يجب انفصاله إذا كان ضميراً؛ فقيست "إلا" عليها.

الخامس: أن (إلا) تشبه " لا " العاطفة في لزوم التوسط، ومخالفة ما بعدها لما قبلها . ولا يلي الضميرُ " لا " العاطفة إلا منفصلاً، فجرت إلا مجراها.

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٨١/٢.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٧٤/٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧.

ومع هذا استشهد ابن مالك بقول الشاعر[1]:

وما أُبَالِي إذا ما كُنْتِ جارتَنَا ألاَّ يجاورَنَـــا إلا كِ ديارُ

وقول الآخر[2]:

أَعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَـــــتْ عليَّ فما لي عَوْضُ إلاهُ ناصـــــرُ.

على اتصال الضمير بإلا لشبهه بالمفعول المباشر عامله.

وأما قولهم : لو كان الناصب للمستثنى " إلا " نفسها لزم نصب ما بعدها دائماً، فأجيب عنه بأن " إلا " تشبه " ما " النافية في الدلالة على معنى الفعل دون لفظه، وفي الإعمال تارة، وفي الإهمال تارة أخرى؛ ولهذا قيست عليها. فلم يلزم وجوب نصب ما بعدها على كل حال.

وأما قولهم : إنها لا تشبه الفعل وما كان كذلك من الحروف فحقه أن يُجَرَّ، فقد أجاب عنه بأنه لا يلزم أن يكون عامل الاسم الذي لا يشبه الفعل جاراً. وإنما اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو الجر والنصب دون الرفع، وكان النصب أولى لأنه أخف من الجر. كما أن " إلا " خصت بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار؛ فخصت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين.

---

(١) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله . ينظر: خزانه الأدب ٢٧٨/٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد ٢٧٦/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣١١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٩/١.

الفصل الثالث

الإجمـــــاع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهومه وأهميته.

المبحث الثاني: الإجماع عند ابن مالك.

المبحث الثالث: المسائل التي رجحت بسبب الإجماع مع دراسة بعضها دراسة تفصيلية.

المبحث الأول: مفهومه وأهميته:

مفهومه :

الإجماع عند علماء العربية يراد به : " إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"[1].

أهميته :

وقد بين ابن جني مدى حجية هذا الأصل فقال: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعد يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ؛ وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : " أمتي لا تجتمع على ضلالة "[2]. وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريقٍ نهْجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[3].

فابن جني في هذا النص يبيح الخروجَ على الإجماع في اللغة؛ بشرط ألا يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص. ولا يبيح الخروج على الإجماع في الفقه لأنه ملزم للمخالف لقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " أمتي لا تجتمع على ضلالة".

ومع هذا نجده يحذر من الخروج على الإجماع اللغوي، فيقول: " إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبَه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكِل، والقوم الذين لا نشك في أن الله – سبحانه وتقدست أسماؤه – قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في التَّرْجيبِ له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمِرَ به، أو نُهيَ عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفَّحَه أحناءَ الحال، أمضى

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ص٦٦.

(٢) ينظر: سنن ابن ماجة ، ٣٦٧/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ١٨٩/١.

الرأي فيما يريه الله منه، غيرَ معازٍّ به ولا غاضٍّ من السلف – رحمهم الله – في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه، وشُيِّع خاطره، وكان بالصواب منئَّة، ومن التوفيق مِظنّة"[1].

ويرى غير ابن جني أن الإجماع أصل معتبر لا تجوز مخالفته، فقال ابن الخشاب: "مخالفة المتقدمين لا تجوز"[2] .

وقال العكبري " وخلاف الإجماع مردود "[3].

ومن أقوال أبي البركات الأنباري " ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه"[4].

وأما إجماع العرب من غير النحويين فقد اعتبره السيوطي حجة إن أمكن الوقوف عليه، وفي ذلك يقول: " وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنىَّ لنا بالوقوف عليه ؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه "[5].

---

(١) ينظر: الخصائص ١/١٩٠.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٦٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٦٩.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٠.

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٦٧.

المبحث الثاني: الإجماع عند ابن مالك :

اعتمد ابن مالك على الإجماع، واتخذه دليلاً دعم به جملة من آرائه، وجاء عنده في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية، وقد عبر عنه بلفظ الإجماع في بعض المواطن وبألفاظ غير لفظ الإجماع في مواطن أخرى.

فمن وروده بلفظ الإجماع قوله : " ومثل هذا الإجماع إجماعهم على ..."(١)، و"واقعة في كلامهم بإجماع"(٢) و " إن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع"(٣) و" سائغ أمثاله بإجماع"(٤) و " باطل بإجماع"(٥).

ومما ورد بلفظ آخر غير لفظ الإجماع :

قوله: " ... سائغ باتفاق"(٦) و " واتفقوا على أن ... "(٧) و " .. ولا خلاف في جواز نيابة كذا ... "(٨).

وابن مالك ينقل الإجماع عن العلماء المتقدمين ويحترمه ويقطع به، ولا يتجاوز ما أجمع عليه من الأحكام .

وقد نص ابن مالك على أن المقصود بالإجماع هو إجماع الكوفيين والبصريين، إذ قال: " وأجاز أبو علي الفارسي العطف والإبدال في (مقام) من قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ (٩) فجعله عطف بيان، مع كونه معرفة ، و ﴿ آيات ﴾ نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه"(١٠).

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٩/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣٤/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٧٤/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٢١٦/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣٢/٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٥/١.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٥/١.

(٨) ينظر: المرجع السابق، ١٢٩/١.

(٩) سورة آل عمران، آية :٩٧.

(١٠) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢٦/٣.

وكما احتج ابن مالك بإجماع النحاة نراه يحتج بإجماع العرب، ويجعله مرجحاً لما يذهب إليه.

ومن المواضع التي احتج فيها بإجماع العرب: استدلاله على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق[1]:

فَأصبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشرُ

وقد رد المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب. واعتمد ابن مالك على إجماع العرب في تفنيد هذه الحجة حيث قال: " ويجاب بأن الفرزدق كان له أعداء من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا له بزلّةٍ يُشَنِّعون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شئ من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله"[2].

وقد احتج بعض النحاة على ابن مالك بأنه نقل الإجماع عن النحاة في بعض المسائل وليس الأمر كذلك.

فقد قال : " وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جاراً، وكذا إن كان أحدهما جاراً وفصل المعطوف من العاطف بغير (لا) "[3].

فتعقبه أبو حيان مبطلاً هذا الإجماع إذْ قال: " فلو نابَ منابَ عاملين فمذاهب:

أحدها: القول بالجواز مطلقاً؛ سواءً أكان أحدُ العاملين جاراً أم لم يكن، فإن لم يكنْ جاراً، نحو (كان آكلاً طعامَك زيدٌ وتمراً عمرو)؛ أي : وكان آكلاً تمراً عمرو؛ فذكر ابن مالك في شرحه: الإجماع على منع ذلك، وليس بصحيح؛ بل ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقاً عن قوم من النحويين ونُسبَ للأخفش"[4].

---

(١) البيت من البسيط، ينظر: الدرر اللوامع ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٧٣/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٧٨/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٠١٤/٤.

وأكد ابنُ هشام كلام أبي حيان فقال: " وأما معمولاً عَامِلَيْن، فإنْ لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً، نحو (كان آكلاً طعامك عمرو وتمركَ بكْر). وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة؛ وقيل: إن منهم الأخفش"[1].

وزعم الشاطبي خروج ابن مالك على الإجماع في مسألة الضرورة الشعرية حيث قال- فيما نقله صاحب الخزانة - : " وما ذهب إليه ابن مالك باطل من وجوه : أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه"[2].

وقد رد على الشاطبي ابنُ الطيب في هذه المسألة فأبطل القول بخروج ابن مالك على الإجماع؛ لكون سيبويه قد سبقه إلى هذا القول[3].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٨٥/٢.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣٣/١.

(٣) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الافتراح، ٣٦٨/١.

المبحث الثالث: المسائل التي رجحها بسبب الإجماع :

بعد معرفة موقف ابن مالك من الإجماع . سأذكر المسائل التي رجحها بسبب هذا الأصل، مع دراسة نماذج منها توضح كيفية استدلال ابن مالك بهذا الدليل.

١) إعراب ما قبل ضمير الفصل[١].

٢) وقوع (مَن) زائدة[٢].

٣) نصب اليوم في (اليوم الجمعة) و (اليوم السبت) دون غيرها من الأيام[٣].

٤) تجريد الفعل عند تثنيته الفاعل الظاهر وجمعه[٤].

٥) جر المفعول لأجله المستوفي لشروط النصب[٥].

٦) توسط الواو بين الصفة والموصوف[٦].

٧) نصب المستثنى بعد (ما خلا – ما عدا)[٧] .

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٦٧/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢١٦/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٢٣/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١١٨/٢،١١٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ١٩٩/٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣٠٢/٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٣١٠/٢.

المسائل المدروسة دراسة تفصيلية :

١ – زيادة (مَن) :

أجمع النحاة على أن " مَن " لا تأتي زائدة[١]. وقد خرق هذا الإجماع الكسائي بقوله بزيادتها- ولعل ما دعاه إلى ذلك جواز زيادة الأسماء على مذهب الكوفيين[٢] – واستدل لمذهبه بقول الشاعر[٣]:

يا شاة مَن قنّصٍ لمَـن حلّتْ له حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لم تَحْـرُم

وقول الآخر[٤]:

فكفى بنا فضلاً علـى مَن غيرنا حبُّ النبـيِّ محمـدٍ إيَّانـــا

وقول الأخر[٥]:

آلُ الزُّبير سنامُ المجْدِ قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ والأثرَونَ مَنْ عددا

وقد أوّلت هذه الشواهد على النحو الآتي :

أما البيت الأول فله رواية أخرى، إذ يُنشد :

(يا شاة ما قنص) بزيادة (ما) دون (مَن)[٦]. وعلى تقدير صحة الرواية فإنه يحتمل هو والبيت الثاني أن تكون (مَن) فيهما نكرة موصوفة: أي على تقدير: (يا شاة إنسانٍ قنصٍ)، و (على قومٍ غيرنا) .

وأما البيت الثالث: فإن (عدداً) : إما صفة لـ (مَن) على أنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد : أي الأثرون قوماً عدداً، أي ، قوماً معدودين . وإما معمول لـ (يعد) محذوفاً صلة أو صفة لـ (مَن) و (مَن) بدل من الأثرون[٧].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢١٦/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٦٢٥/١.

(٣) البيت من الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، ينظر: خزانة الأدب، ١٣٠/٦.

(٤) البيت من الكامل، لكعب بن مالك – رضي الله عنه – ينظر: خزانة الأدب ١٢٠/٦، وقد نسب لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – في معاني القرآن للفراء ٢١/١.

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٢٨/٦.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١١٦/١، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٤٧/٢.

(٧) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٢٤٧/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦٢٥/١.

وقد نقل المرادي[1]، وابنُ هشام[2]، والدماميني[3]، وأبو حيان[4]، والخوارزمي[5]، وابن عقيل[6]، والسيوطي[7] إجماعَ النحاة على عدم مجيء (مَن) زائدة، وخرْقَ الكسائي للإجماع ، وأما الشلوبين[8] والرضي[9]، وابن عصفور[10]، وابن يعيش[11] فقد عزوا زيادة (مَن) إلى الكوفيين، والمنع إلى البصريين؛ وبذلك لا ينعقد الإجماع في هذه المسألة على حد زعمهم.

وقد قال ابن مالك[12] بإجماع النحاة غير الكسائي على عدم زيادة (مَن) وتابعهم فيما ذهبوا إليه، وهو الراجح للأسباب التالية:

١) إن أدلة الكسائي دخلها الاحتمال، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[13].

٢) إن ابن مالك وغيره رووا الإجماع عن النحاة. وهم عدول، ورواية العدل مقبولة[14].

٣) أما ما ذكره بعض النحاة من جواز زيادة (مَن) عند الكوفيين فيرده أن الفراء وهو من رؤوس الكوفيين يرى أن (مَن) في قول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على مَن غيرنا حبُّ النبي محمدٍ إيَّانَا

نكرة موصوفة[15].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٤٣١، ٤٣٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٦٢٥.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق : حسن هنداوي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) ٣/١٢٤.

(٥) ينظر: التخمير ٢/٢١٠.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٦٤.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/٣٠١.

(٨) ينظر: التوطئة ، ص١٧٥.

(٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣/٥٥.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣/٤٤، ٤٥.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٤/١٢.

(١٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/١١٦.

(١٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، ص٥٨.

(١٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/٣٨٦.

(١٥) ينظر: معاني القرآن ١/٢١.

٢ – تجريد الفعل عند تثنية الفاعل وجمعه :

مذهب جمهور العرب تجريد الفعل من علامة تدل على التثنية أو الجمع أو التأنيث، إذا أسند إلى ظاهر[١]. وقد روي عن بعض قبائل العرب أنها تلحق بالفعل، قبل الاثنين ألفاً، وقبل المذكرين واواً، وقبل الإناث نوناً، للدلالة بها على حال الفاعل الآتي قبل ذكره[٢].

ومن الشواهد على هذه اللغة قول بعض العرب:

" أكلوني البراغيث "[٣].

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – " يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنَّهار "[٤].

وقول الشاعر[٥]:

تولىَّ قِتَالَ المارقينَ بنَفْسِه وقد أسْلَمَاهُ مبعدٌ وحميمُ

ومثله قول الآخر[٦]:

يَلُومونَنِي في اشتراء النخيـ ـل أهلى فكلّهمُ ألُـومُ

ومثله[٧] :

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّـه بحورانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقاربُه

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١١٧/٢، ١١٦، وشرح ابن عقيل ٤٢٥/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٢٥/١.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١١٦/٢.

(٤) ينظر: صحيح البخاري ١٣٨/٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر: الدرر اللوامع ٣٥٦/١.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت، ينظر: المرجع السابق ٣٥٦/١.

(٧) البيت من الطويل للفرزدق، وينظر: المرجع السابق ٣٥٧/١.

ومثله[1]:

نُتِجَ الربيعُ محاسنًا ألْقَحْنَها غرُّ السَّحائبْ

ومثله[2]:

رأينَ الغواني الشيبَ لاحَ بمَفْرِقِي فأعْرَضْنَ عنِّي بالخدودِ النواضر.

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه العلامات التي تلحق الفعل . فذهب البصريون[3] إلى أنها حروف تدل على نوع الفاعل بعدها، فهذا سيبويه يقول:" واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعِلَيْن لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم ترد أن تثني يَفْعَلُ هذا البناء فتضُمَّ إليه يَفْعَل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين"[4]. ويقول – في موضع آخر : " واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانه) فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة"[5].

وقد تبعه ابن[6] عصفور، وابن أبي الربيع[7]، والأشموني[8]، والسيوطي[9]، والأزهري[10].

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد ١١٧/٢، وهمع الهوامع ٥١٣/١، والتصريح ٢٦٥/٢.

(٢) البيت من الطويل، لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، ينظر: شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٧/٢.

(٣) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ١١١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٩/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٤٠/٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي١٠٤/١،١٠٥.

(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل٢٢٧/١.

(٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤٨/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٥١٣/١،٥١٤.

(١٠) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٦٧/٢.

وذهب غيرُ البصريين إلى أنها ضمائر وإن تأخرت الأسماء[1] ثم انقسموا إلى فريقين:

فريق يزعم أن الأسماءَ بعدها مرفوعة بالابتداء، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبره، وفريق يرى أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر[2].

أما الشلوبين[3] فقد وصف هذه اللغة بالشذوذ.

وقد اختار ابن مالك القول بأن ما يلحق الأفعال إذا تأخرت عنها الأسماء حروف؛ محتجاً بأن أئمة هذا العلم متفقون على أنها لغة قوم من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما يصدقون في غيره[4].

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه؛ لأن هذه الحروف الدالة على نوع الفاعل، لو كانت ضمائر لكثر دورانها على الألسنة، كما كثر ذلك مع تقدم الأسماء، والواقع خلاف ذلك، فهي قليلة إذا ما قيست بكثرة النطق بها واستتبابها عند تقدم الأسماء[5].

---

(١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١١٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١١٢.

(٣) ينظر: التوطئة، ص١٦٤.

(٤) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١١٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ص١١٢.

٣ ـ نصب المستثنى بـ (ما خلا – ما عدا) :

لـ (خلا – عدا) حالتان هما :

الحالة الأولى : مجيئهما مجردتان من (ما) .

وفي هذه الحالة تَنْصِبَان فتكونان فِعْلين، وتَجُرَّان فتُعَدَّان حرفا جر.

وقد نقل ابن مالك[١] عن المبرد التسوية بينهما في الفعلية وقوله في المقتضب[٢] خلاف ذلك. فهو يسوي بين (حاشا، وخلا) في الحرفية والفعلية. ويعد (عدا) فعلاً مطلقاً.

والتزم سيبويه[٣] فعلية (عدا) وجعل (خلا) مترددة بين الحرفية والفعلية، وتبعه ابن جني[٤] في التزام فعلية (عدا).

ورجح المالقي[٥] الجر بهما على النصب، بينما ذهب الزجاجي[٦] إلى أن النصب بـ (عدا) أولى من الجر بها و (خلا) عكس ذلك.

ونقل المرادي[٧] عن الأخفش أنه لا يُعرف النصب بـ (خلا) .

الحالة الثانية : مجيئهما مسبوقة بـ (ما) :

وقد أجمع جمهور النحاة[٨] على فعليتهما إذا سبقتا بـ (ما) .

ونُقِلَ عن الجرمي[٩]، والكسائي[١٠]، والربعي[١١]، وأبو علي الفارسي[١٢]، الجَرَّ بـ (ما عدا وما خلا) رغم اتصالهما بـ (ما) . وقد نص أبو علي الفارسي[١٣] في بعض كتبه على وجوب النصب بـ (ما خلا) وأمَّا(عدا) فلم يعدها من الحروف وإنما جعلها فعلاً.

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: ٥٩٦/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٢، ٣٤٩، ٣٤٨.

(٤) ينظر: اللمع في العربية، ص١٢٥.

(٥) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٢٦٢.

(٦) ينظر: كتاب الجمل في النحو، ص٢٣٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ٦٨٥/٢.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٨٥/٢، وشرح تسهيل الفوائد ٣١٠/٢.

(٩) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٦٢، وشرح تسهيل الفوائد ٣١٠/٢.

(١٠) ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٦٣/١، والجني الداني في حروف المعاني، ٤٣٦.

(١١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٦٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٦٣/١.

(١٢) ينظر: همع الهوامع ٢١٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦٨٥/٢.

(١٣) ينظر: المقتصد ٧١٥/٢، ٧١٤.

واختار ابن مالك[1] النصب بهما بعد (ما) واحتج لذلك بإجماع النحاة. والراجح ما ذهب إليه للأسباب لتالية:

١ - الإجماع حجة يعتد به في الأحكام النحوية.

٢ - إن (ما) مصدرية ، ويتعين بعدها الفعل، وقد يليها جملة اسمية، ولا يليها حرف[2].

٣ – قول القائلين بجر (ما عدا – ما خلا) ما بعدهما باطل لأنه مبني على زيادة (ما) وهو قياس فاسد لأن (ما) لا تكون زائدة أول الكلام[3]. وإن حكي ذلك عن العرب فهو شاذ، ولا يقاس على شاذ[4].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/ ٣١٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٣١٠، والجني الداني في حروف المعاني، ص ٤٣٦.

(٣) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني، ص ٤٣٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٣٦، وشرح تسهيل الفوائد ٢/ ٣١٠.

الفصل الرابع

الاستصحاب

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهومه وأهميته.

المبحث الثاني: موقف ابن مالك منه.

المبحث الثالث: المسائل التي رجحت بسببه.

المبحث الأول: مفهومه وأهميته:

مفهومه :

عرف الأنباري استصحاب الحال بأنه : " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[1].

أهميته :

واستصحاب الحال أصل من أصول النحو المختلف في الأخذ بها، فابن جني يعتبر أدلة النحو ثلاثة هي السماع والإجماع والقياس، والأنباري يعتبرها ثلاثة أيضاً: نقل وقياس واستصحاب حال.

وأما السيوطي فقد جمع شتات هذه الأصول، وجعلها أربعة : سماع، وإجماع، وقياس، واستصحاب حال. إذ قال: " وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني – في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربيَّة، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة، وقد عَدَدْتُ لها أربعة كتب"[2]. بل يحتج الأنباري بالإجماع لترجيح ما يراه، فهو يقول في الإنصاف: "ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه"[3].

والمتمسك باستصحاب الحال خارج عن عهدة المطالبة بالدليل، قال الأنباري: "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل"[4].

واستصحاب الحال وإن كان من الأدلة المعتبرة إلا أنه دليل ضعيف .

قال الأنباري: واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم"[5].

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٦.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، ص٢١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٠٠.

(٥) ينظر: لمع الأدلة، ص١٤٣.

المبحث الثاني : الاستصحاب عند ابن مالك :

اعتمد ابن مالك عليه في بعض المواضع، وعده من الأدلة المعتبر في إثبات القواعد.

وهو يؤكد ما ذهب إليه الأنباري[1] من أن من خرج عن الأصل وجب عليه تقديم الدليل، فيقول : " ... فَحُكْمُه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل"[2].

وهو يستدل بالاستصحاب دون التصريح بلفظة تارة ويصرح بلفظه تارات أخرى.

فمن استدلاله به دون ذكر لفظه – رده على القائل بأن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث حيث ذكر أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل، فقال: " أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل"[3].

ومن استعمال ابن مالك الاستصحاب بلفظه : قوله : " ومن قال في النداء: (ياغلامي) بالفتح، استصحب الفتح في الندبة، نحو: (واغلامياه) . ومن لم يجيء بالألف فله أن يقول: (واغلامي) بالسكون، و (واغلاميه) باستصحاب الفتحة وزيادة هاء السكت"[4].

وقوله " فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها .."[5].

وقوله" وإن كان المستغاث قبل الاستغاثة معرباً استصحب إعرابه"[6].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٨/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٣٨/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤١٥/٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٩/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٤١٠/٣.

المبحث الثالث:

وبعد التعرف على منهج ابن مالك في الاستصحاب بقي أن أدرس بعض المسائل النحوية دراسة تفصيلية يظهر من خلالها اعتماد ابن مالك على هذا الدليل :

المسائل النحوية المدروسة دراسة تفصيلية:

١ ـ دلالة كان وأخواتها على الحدث:

اختلف النحاة في دلالة كان وأخواتها على الحدث على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها تدل على الزمان دون الحدث جميعها، وذهب إلى هذا المذهب، ابن السراج[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، والجرجاني[٤]، والشلوبين[٥]، والواسطي الضرير[٦]، وابن السيد البطليوسي[٧]، والحيدرة اليمني[٨]، وابن يعيش[٩]، والعكبري[١٠]، وابن أبي الربيع[١١].

المذهب الثاني: أنها تدل على الزمان والحدث جميعها، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور[١٢]، والخوارزمي[١٣]، والرضي[١٤] والدماميني[١٥]، وابن عقيل[١٦]، وأبو حيان[١٧]، والسيوطي[١٨].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو، ٨٢/١، ٨٣.
(٢) ينظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، (مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ٩١٢/٢، ٩١٣.
(٣) ينظر: اللمع في العربية، ص٨٥.
(٤) ينظر: المقتصد ٣٩٨/١.
(٥) ينظر: التوطئة، ص٢٢٤.
(٦) ينظر: شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) ص٣٩.
(٧) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق : حمزة عبد الله النشرتي، الطبعة الأولى(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ص١٢٥، ١٢٦.
(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص٢٢١.
(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٨٩/٧، ٩٠.
(١٠) ينظر: أسرار العربية، ص١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦.
(١١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٦١/٢.
(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي٣٧٠/١.
(١٣) ينظر: التخمير، ٢٨٣/٣، ٢٨٤.
(١٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨١/٤، ١٨٢.
(١٥) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد١٧٠/٣، ١٧١، ١٧٢.
(١٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٢/١.
(١٧) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣٣/٤.
(١٨) ينظر: همع الهوامع ٣٦٨/١.

وقد عزا ابن مالك[1]، وابن عقيل[2]، والسُّلْسِيلي[3]، إلى سيبويه والمبرد القول بدلالة كان وأخواتها على الزمان والحدث.

أما الدماميني[4]، وأبو حيان[5] فقد نسبا إليهما القول بدلالة الأفعال الناقصة على الزمن دون الحدث.

والذي يظهر أن الاضطراب الواقع في نقل النحاة عن سيبويه والمبرد راجعٌ إلى أن أقوالهما تحتمل الوجهين؛ فسيبويه يقول: " وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت، كما فعلت في ضَرَبَ لأنه فعل مثله"[6]، فهو يشبه (كان) بـ (ضرب).

ويقول في موضع آخر : " وذلك قولك: كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفِعْلِ مما لا يستغني عن الخبر"[7].

وقال المبرد: " وهذه أفعال صحيحة كضرب"[8] فشبه كان وأخواتها بالأفعال الصحيحة كسابقه، ثم قال في موضع آخر : " علم أن هذا الباب إنما معناه الابتداء والخبر، وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك"[9].

وبتأمل أقوال سيبويه والمبرد السابقة يمكن القول أنه يُفهم منها ذهابهما إلى ا لقول بدلالة كان وأخواتها على الزمان دون الحدث. وأما تشبيههما كان وأخواتها بالأفعال الصحيحة فهو من جهة اتصالها بالضمائر وتاء التأنيث ونحو ذلك، لا من جهة دلالتها على الحدث.

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٤٠/١.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٢/١.

(٣) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٠٨/١.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٧٠/٣، ١٧١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٣٣/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٥/١.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٤٥/١.

(٨) ينظر: المقتضب ٨٢/٣.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٨٢/٣.

المذهب الثالث: إنها دالة على الزمان والحدث إلا (ليس) وهو مذهب ابن مالك[1]، وتبعه السلسيلي[2] وابن هشام[3].

وقد استدل ابن مالك على ما ذهب إليه باستصحاب الحال؛ فقال- راداً على من قال أنها تدل على الزمان دون الحدث – : " أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة، بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل"[4].

وعضد ابن مالك الاستدلال باستصحاب الحال بوجوه أخرى هي[5]:

١) أن من أنكر دلالة هذه العوامل على الحدث مقر بفعليتها والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً.

٢) أن الأفعال الدالة على زمن معين لا يفرق بينها إلا بالحدث.

٣) أن (انفك) من جملة الأفعال الناقصة، ويشترط لعملها أن يتقدمها نفي، فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك للزم أن يكون معنى : ما انفك زيد غنياً، ما زيداً غنياً في وقت ما من الأوقات، وذلك خلاف المقصود فوجب اجتنابه.

٤) أن (دام) من العوامل المذكورة، وشرط إعمالها عمل كان أن تكون صلة (ما) المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، ولو كانت مجردة عن الحدث لم يقدر في موضعها اسم الحدث.

٥) أن دخول (أنْ) على هذه الأفعال يدل على وجود مصادرها؛ لأن (أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر وقد جاء مصدرها صريحاً في قول الشاعر[6]:

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٣٨/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٠٤/٢.

(٣) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٠٨/١.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٣٨/١.

(٥) هذه الوجوه من شرح تسهيل الفوائد لابن مالك بتصرف ٣٣٨/١، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في شرح تسهيل الفوائد ٣٣٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٢/١، والتصريح ٥٩٩/١، والدرر اللوامع ٢١٣/١.

ببذلٍ وحلمٍ سَادَ في قومِه الفتى وكونُكَ إيَّاه عليك يَسِيـــــــــــرُ

٦) لو خصت دلالة العوامل المذكورة بالزمان لجاز أن يعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما هو حال اسم المعنى مع الزمان، وعدم جواز ذلك دليل على بطلان دلالتها على الزمان دون الحدث.

٧) أن اسم الفاعل يغني عن الأفعال الناقصة ولا دلالة فيه على الزمان بل هو دال على الحدث، ومن إغنائه عنها قول الشاعر[١]:

وما كُلَّ مَن يُبْدِي البَشَاشَةَ كائِناً أخَاكَ إذا لم تُلْفِهِ لك مُنْجِـــدَا

٨) أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمن لأن دلالته على الزمان تتغير بالقرائن ودلالته على الحدث لا تتغير بها، فهذه الدلالة أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

٩) أن بناء الأمر من هذه الأفعال دليل على دلالتها على الحدث لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

واستدل القائلون بعدم دلالتها على الحدث بأنه لا يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان، فإذا قيل: (كان زيد قائماً) فهم من ذلك قيام زيد في الزمان الماضي. فإذا أُسْقِطَتْ (كان)، وقيل: (زيد قائم) فهم منه وجود القيام من زيد ونقص الزمان[٢].

وقد ذهب خليل عمايرة من الباحثين المحدثين إلى دلالة العوامل السابقة على الزمان لا غير، إذ قال: " وإذا ما دخلت عليها[٣] كان أو إحدى أخواتها، وهن عناصر زمن لا غير "[٤].

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع ٢١٤/١، وهمع الهوامع ٣٦٥/١، والتصريح ٦٠٠/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٦٦١/٢.

(٣) أي على الجمل.

(٤) ينظر: في نحو اللغة وتركيبها، لخليل عمايرة، الطبعة الأولى، (جدة : عالم المعرفة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ص١٠١.

والراجح : مذهب أولئك النحاة القائلين بدلالتها على الحدث والزمان معاً؛ لما أورده ابن مالك من الوجوه السابقة، إلا أنه خالفهم في (ليس) إذ لم يقل بدلالتها على الحدث، والصحيح دلالتها عليه وعلى الزمان معاً. يقول الرضي: " وأما سائر الأفعال الناقصة نحو صار، الدال على الانتقال، ومثله أخواته[1]، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته[2]، وليس الدال على الانتفاء : فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور"[3].

---

(١) المراد بأخواته عاد ورجع، وآض، وراح .....

(٢) المراد بأخوته الأفعال الدالة على الاستمرار نحو: ما انفك وما برح.

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٨٢/٤.

٢ – تعدية غير (أعلم) و (أرى) من أخواتهما بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل:

اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب سيبويه[١] والمازني[٢] والمبرد[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، والجرجاني[٥]، والصيمري[٦]، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن عصفور[٩]، والرضي[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، وأبو حيان[١٢]، والشلوبين[١٣]، وابن الخباز[١٤]، وابن جني[١٥]، والحيدرة اليمني[١٦]، والخوارزمي[١٧]، وابن عقيل[١٨]، والأزهري[١٩]، والأشموني[٢٠]، والصبان[٢١] والسيوطي[٢٢]، إلى القول بأنه لا يجوز أن يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إلا سبعة أفعال هي : (أعلم) و (أرى) المتعديان إلى مفعولين دون الهمزة، و(أنبأ) و (نبَّأ) و (أخبْر) و (خبَّر) و (حدَّث) إذا ضمنت معنى (أعلم) .

---

(١) ينظر: الكتاب ٤١/١.
(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٥٠/١.
(٣) ينظر: المقتضب ١٠٢/٣.
(٤) ينظر: المقتصد ٦٢١/١.
(٥) ينظر: المرجع السابق ٦٢٢/١.
(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٢٠/١.
(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، الطبعة الثانية (دمشق: دار الفكر، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م) ٢٥٨/١.
(٨) ينظر: شرح المفصل ٦٦/٧.
(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٧٩/١.
(١٠) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٤٢/٤.
(١١) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٤٥١/١، ٤٥٠، ٤٤٩.
(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١٣٣/٤.
(١٣) ينظر: التوطئة، ص٢٠٦.
(١٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص١٨٢.
(١٥) ينظر: اللمع في العربية، ص١٠٩.
(١٦) ينظر: كشف المشكل في النحو، ص٢٦٦.
(١٧) ينظر: التخمير ٢٦٤/٣.
(١٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٣/١.
(١٩) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/٢.
(٢٠) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٣/٢.
(٢١) ينظر: المرجع السابق، ٤٣/٢.
(٢٢) ينظر: همع الهوامع ٥٠٩/٢.

وذهب الأخفش[1] وابن السراج[2] إلى القول بجواز تعدية باب (ظن) إلى ثلاثة مفاعيل قياساً على (أعلم) و (أرى) .

وقد اختار ابن مالك[3] القول بعدم جواز تعدية باب (ظن) إلى ثلاثة مفاعيل معتمداً على الاستصحاب، إذ الأصل في تعدي الأفعال التجرد من الهمزة والتضعيف، وليس هناك أصلاً يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيلحق به المتعدي بالهمزة، وإنما سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة مفاعيل على خلاف القياس فقبل.

والراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة وابن مالك لما يلي:

١) أن السماع ورد بتعدي أعلم وأرى، وهو سماع مخالف للقياس، والمسموع المخالف للقياس، لا يقاس عليه[4].

٢) أن القول بجواز حمل باب ظن على أعلم وأرى في التعدي إلى ثلاثة مفاعيل يلزم منه حمل غيرها من الأفعال نحو : كسى وأعطى وهذا غير وارد[5].

٣) أن ما ادعى من السماع نحو قول الشاعر[6]:

نبئت زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها يُهْدِي إليَّ غرائبَ الأشْعَـــار

وقول الآخر[7]:

أومُنِعْتُم ما تُسْألونَ فمَـــن حُدِّثْتُموه له علينَا الـــولاءُ

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٢/١٠٠، وشرح جمل الزجاجي ٢٧٩/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١٣٣/٤، همع الهوامع ٢٥٢/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٨٧/١.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٠٠/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٠٠/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٠٠/٢.

(٦) البيت من الكامل، للنابغة الذبياني، ينظر: خزانة الأدب ٣١٥/٦،٣٣٣.

(٧) البيت من الخفيف للحارث بن حلزة اليشكري، ينظر: الدرر اللوامع ٣٥٤/١، وشواهد العيني بحاشية الصبان ٤١/٢.

وقول الآخر[1]:

وخُـبِّرْتُ سَـوْداءَ الغَمِيـمِ مريضـةً ... فـأقبَلْتُ مِـنْ أهلِـي بمصـرَ أعودُهـا

فواللهِ ما أدْري إذا أنا جِئْتُهـا ... أوُبْرِئُها من دائِهـا أمْ أزيدُهـا

وقول الآخر[2]:

مـاذا علَيْـكِ إذا أخُـبِرْتِنِي دَنِفًـا ... وغـابَ بَعلُـكِ يومـاً أن تعوديْنِـي

وقول الآخر[3]:

ثُبِّنْـتُ عبـدَ اللهِ بـالجوِّ أصْبَحَـتْ ... كِرَامـاً مواليـها لِئيمًـاً صَمِيْمُـها

أجيب بأنه من باب النصب لاسقاط حرف الجر، أو النصب على الحال، أو على تضمين الأفعال السابقة معنى (أعلم)[4].

---

(١) البيتان من الطويل، وقائلهما : العوام بن عقبة بن كعب بن زهير. ينظر: شواهد العيني بحاشية الصبان ٤١/٢، والدرر اللوامع ٣٥٣/١.

(٢) البيت من البسيط، لرجل من بني كلاب، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/٢، وشواهد العيني بحاشية الصبان ٤١/٢ والدرر اللوامع ٣٥٤/١.

(٣) البيت من الطويل، للفرزدق، ينظر: الكتاب ٣٩/١.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١٠١/٢، ١٠٢.

٣ ـ إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل:

اختلف النحاة في إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل نحو (مكرمك)، و(المكرمك)، و(المكرموك) على أربعة مذاهب هي:

المذهب الأول: الحكم للضمير المتصل باسم الفاعل بالإعراب الذي يحكم به للظاهر الواقع موقعه، وذهب إلى هذا المذهب سيبويه[١]، وابن عصفور[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، والدماميني[٤].

المذهب الثاني: أن يكون في موقع نصب مطلقاً، وهو مذهب الأخفش[٥]، وهشام الكوفي[٦]، وحجتهم في ذلك أن موجب النصب محقق، و هو المفعولية، وموجب الخفض الإضافة، وهي غير محققة ولا دليل عليها، والتنوين إنما حذف لسبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن الانفصال[٧].

المذهب الثالث: أن يكون موضع الضمير الخفض في الأمثلة كلها، وهذا ما ذهب إليه المبرد، والجرمي، والمازني[٨]، والزمخشري[٩]. وحجتهم في ذلك؛ أن الضمير نائب عن الظاهر، وعند حذف التنوين من الوصف يكون الظاهر مخفوضاً بالوصف، فكذلك نائبه[١٠].

وما كان خالياً من النون والتنوين نحو (المكرمك) يحمل على ما هما فيه ليكون الباب على سنن واحد[١١].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٨٧/١.

(٢) ينظر: المقرب ١٢٣/١.

(٣) ينظر: البسيط في شر جمل الزجاجي ١٠٠٢/٢،١٠٠١.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣٢٩/٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن، ٢ج، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة، الطبعة الأولى، (مصر: مطبعة المدني، ١٤١١هـ/١٩٩٠م) ٣٧٣/٢.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٨٣/٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٤٧٥/٥.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠١/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢٧٧/٥، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٣٢٩/٥.

(٩) ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٢.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٥١/٢.

(١١) ينظر: شرح المفصل ١٢٣/٢.

المذهب الرابع: جواز الوجهين: وهو مذهب الكسائي[1]، والفراء[2]، والزجاج[3].

واختار ابن مالك[4] هذا المذهب ونسبه إلى المحققين، وقد اعتمد في اختياره على الاستصحاب، فالظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا في مواطن الشذوذ[5].

وأرى ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك ومن معه للأسباب الآتية:

١) النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظياً بل يكتفى فيه بالتقدير؛ ولذلك زيدت بعض حروف الجر مع المفعولات[6].

٢) جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير المتصل من الانفصال مستغنى عنه بوجهين[7]:

أحدهما: أن حذفه للإضافة محصل لذلك.

والثاني: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب. وقد استعمل ذلك في الشعر، ومنه قول الشاعر[8]:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمرونَـــه إذا ما خَشوا مِنْ مُحْدثِ الأمرِ مُعْظَماَ

وقول الآخر[9]:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ محتضرونَه جميعـــاً وأيـــــدي المُعْتَفِينَ رواهقُهْ

---

(١) ينظر: المساعد على تسهل الفوائد ٢/٢٠٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٤٢٠،٢٠٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٥.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/٨٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣/٨٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣/٨٤.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٣/٨٤.

(٨) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٢٦٦.

(٩) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٥.

الفصل الخامس

أدلة أخرى

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة الجدلية.

المبحث الثاني: قواعد التوجيه.

المبحث الثالث: تضافر الأدلة.

المبحث الأول: الأدلة الجدلية

الأدلة الجدلية : هي تلك الأدلة التي تستعمل في الجدل النحوي عند تطبيق الأدلة النحوية[1].

وقد أسماها السيوطي في اقتراحه " أدلة شتى " وذكر منها ما يلي[2]:

١) الاستدلال بالعكس.

٢) الاستدلال ببيان العلة.

٣) الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

٤) الاستدلال بالأصول.

٥) الاستدلال بعدم النظير.

٦) الاستحسان.

٧) الاستقراء.

٨) الدليل المسمى بالباقي.

وعندما تحدث تمام حسَّان عن هذه الأدلة ذيَّل حديثه بالملاحظتين التاليتين :

١ ـ أن هذه الأدلة جزء من الجدل في النحو، وليست جزءاً من منهج استنباط القواعد، وكثر استعمالها عند المتأخرين من النحاة وخاصة في عصر ما بعد المأمون[3].

٢ ـ لا ينبغي القول أن النحاة نقلوا هذه الأدلة من المنطق، وإنما يمكن القول إنهم تأثروا في استعمالها بالمنطق، والنقل غير التأثر[4].

وأما ابن مالك فاستعمل هذه الأدلة على وجهين :

أحدهما : استعمالها مع غيرها من الأدلة لترجيح ما يراه.

---

(١) ينظر: الأصول لتمام حسان، ص١٨٤.

(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩.

(٣) ينظر: الأصول، ص١٨٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص١٨٨.

والثاني: استعمالها منفردة، ولم يَستَّعْمِل منها على هذا الوجه إلا دليلين هما:

١ - عدم النظير:

قال ابن مالك عند حديثه عن اسم " لا " النافية للجنس: " وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافي أن فتحة : لا رجلَ ، وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حُذِفَ منه تخفيفاً، ولشبهه بالمركب. وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزماً مخالفة النظائر "[1].

٢ - الدليل المسمى بالباقي:

تحدث عن سبب بناء المضارع المؤكد بالنون فقال: " المؤكد بالنون إنما بُنِيَ لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك مُنْتَفٍ من يفعلانِّ وأخويه. هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فَضَعُفَ بلحاقِها شبهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مُرَتَّبٌ على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثراً لَبُنِيَ المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل "[2].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٥٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/٣٦.

المبحث الثاني: قواعد التوجيه :

قواعد التوجيه هي تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الحكم(١).

ولم يكن النحاة يصدرون في أحكامهم عن رأي شخصي أو ذكاء حر، وإنما كانوا يلزمون أنفسهم بهذه القواعد العامة، والاختلاف في المسألة الواحدة إنما كان سببه خلاف في اختيار القاعدة التي بني الحكم عليها.

يقول تمام حسان: " وبهذا نعلم أن النحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصرون عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة. ويجتهد كل منهم في العثور على القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة. فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها"(٢).

ولم يُعن النحاة بجمع هذه القواعد وتصنيفها وإنما كانت ترد في كتبهم متفرقة يحتجون بها كلما دعت الحاجة إليها. وقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بهذه القواعد في شرحه للتسهل فكان يستدل بالقاعدة منفردة تارة، ومع دليل آخر تارة أخرى، وهذه جملة من تلك الأحكام التي رجحها ابن مالك بسبب قواعد التوجيه.

أ ـ الأصل والفرع :

١ – من ادعى الفرع فعليه الدليل:

رد ابن مالك على من ألحق (مَن وما) الاستفهاميتين بالمعارف؛ نظراً إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقاً للسؤال، بقوله: " إن (مَن وما) في السؤالين قائمان مقام : أي إنسان ؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام

---

(١) ينظر: الأصول لتمام حسان، ص١٩٠،١٨٩.

(٢) ينظر: الأصول، ١٩٠.

مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضاً فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير"[1].

٢ – ما جاء على خلاف الأصل لا يبالى بانفراده:

قال ابن مالك عند حديثه عن نوع (حاشا) : " وقال بعض المتعصبين: لو كانت (حاشا) فعلاً لجاز أن يوصل بها (ما) كما وصلت بـ (عدا وخلا) . وهذا غير لازم، فإن من أفعال هذا الباب (ليس ولا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضاً فإن الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر. ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة. فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يبالى بانفراده بذلك"[2].

٣ – تفضيل الفرع على الأصل ممنوع :

ذهب أبو الحسن بن خروف إلى أن جارَّ مميز كم الاستفهامية يجر بـ (مِن) مقدرة إذا دخل عليها حرف جر وليس بكم نفسها نحو (بكم درهم تصدقت)، وأيده ابن مالك بقوله: " الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف، أعني كون المميز في نحو (بكم درهمٍ تصدقت) مجروراً بـ (من) مقدرة لا بـ (كم)؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده، ولا يَخْفِضُه، فلو خَفَضَتْ ما بعدها مرة، ونَصَبَتْهُ مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل"[3].

٤ – تجنب كثـــرة مخالفة الأصل:

قال ابن مالك (في باب أفعال المقاربة) : " ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال في: طفقت أفعل : أفعل طفقت، والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدِّمت لازدادت مخالفتها للأصل"[4].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١١٩/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٠٧/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤٢٠/٢، ٤١٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣٩٤/١، ٣٩٥.

٥ – لا يقع الفرع إلا حيث يقع الأصل:

قال عند حديثه عن مجيء اسم (إنَّ) صفة رافعة لظاهر مغنٍ عن الخبر نحو(إن قائماً الزيدان)، فمن قاس على هذا في باب الابتداء أجاز دخول إنَّ عليه، فيقول: إنَّ خبيراً بنو لهب. ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظننت خبيراً بنو لهب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا : ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنَّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما"[1].

٦ – الأصل عدم التركيب:

قال عند حديثه عن (مُذ ومُنْذ) : " وروى الكوفيون مِذْ ومِنْذْ بكسر الميم وجعلوا ذلك حجة على تركيبها من " مِن" و " ذو " الطائية؛ ولا حجة فيه لأن الأصل عدم التركيب"[2].

٧ – لا وجود لفرع لا أصل له:

تابع ابن مالك البصريين في القول بأن المصدر أصل الفعل فقال: " من المصادر مالا فعل له لفظاً ولا تقديراً، وذلك ويح ، وويل، وويس، وويب، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها وذلك محال"[3].

ب ـ القلة والكثرة:

١ – موافقة الأكثر أولى :

قال عند الكلام عن العطف على عاملين إذا كان أحدهما جاراً: " وقد ذكرت منها في باب حروف العطف جملة، وبينت أن الوجه في استعمالها أن يُجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدم، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٨/٢، ١٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢١٨/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٧٩/٢.

جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى"[1].

٢ – الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل:

قال ابن مالك في باب تعدي الفعل ولزومه :" ومذهب الخليل والكسائي في "أنَّ وأنْ" عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل"[2].

جـ ـ الأولويـــــة :

١- الأخذ بأسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف أولى بالقبول:

قال عند عرضه لأقوال النحاة في إعراب الأسماء الستة: " ومنهم من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جَعْلِ مقدَّرٍ متنازعٍ فيه دليلاً، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة"[3].

٢ـ مراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما:

قال عن إعراب (كِلا) : " فإن القائل: إنَّ (كلا) معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلابَ ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف (لدى وإلى وعلى) . ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف (لدى وعلى وإلى) مع الظاهر. على أن مناسبة (كلا) للمثنَّى أقوى من مناسبتها لـ (لدى، وعلى، وإلى). ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما "[4].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٧٨/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٥٠/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤٣/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٦٨/١.

٣- اتفاق الاستعمال مع صحة المعنى أولى من اختلافه :

قال عند كلامه عن (مُذ ومُنذ): " وزعم الأكثرون أنَّ الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة في مثل : لم أره مُذ الجمعة، وبمعنى جميعها في مثل: لم أره مذ يومان، وما بعده خبر، والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة، ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال"[١].

٤- ما لا يمنع من اطراده مانع أولى بالصواب:

قال في تعيين المشْتَمِل في بدل الاشتمال: " مذهب الفارسي كون المشتمل هو الأول، ومذهب غيره أنه التابع، وظاهر قول المبرد أنه العامل . ومذهب الفارسي هو الصحيح؛ لأن الثاني والثالث لا يطردان"[٢].

٥ – الرواية أولى من الرأي :

قال في باب أسماء الإشارة: " وقد حكى الفراء أن المد في " أولاء وأولئك " لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به، لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأي، والرواية أولى من الرأي"[٣].

د ـ قواعد السماع :

١ – رواية العدل مقبولة :

قال في باب النداء: " ولم يذكر مع حروف النداء " آ " و" آي " بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، ورواية العدل مقبولة".

٢- الرواية لا تعارض بالرأي :

قال متحدثاً عن مراتب حروف النداء:" وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب، ومن زعم أن أي كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي"[٤].

---

(١) ينظر: المرجع السابق٢/٢١٧،٢١٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق٣/٣٣٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق١/٢٤١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٨٦.

هـ ـ قواعد القياس :

١ – استعمال ما لا يفهم معناه بغيره حسن وإن تستعمله العرب:

قال في باب العدد: " وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً، قاصداً أن لكل منهم عشرين درهماً. قلت : وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره. ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع"[١].

٢ – الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه :

قال عند حديثه عن تعريف العدد: " وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك : قبضت العشرة الدنانير، واشتريت الخمسة الأثواب. وهذا شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه"[٢].

٣- ما خالف القياس ولم يستعمل تعيَّن اجتنابه :

قال في باب اسم الفاعل:" وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذي الألف واللام في الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: هذا الضاربُ زيد والضارب عبده والمكرم ذينك، والمُعِينُ اللَّذَيْنِ نصراك، ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم وله من النظر حظ .... ولا يلزم من ذلك جواز الحسن وجهه؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته ، إلا أنَّ المستعمل مقبول وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعيَّن اجتنابه كالحسن وجهه"[٣].

٤ـ لا يلزم التنظير إذا أمكن غيره بلا خلاف:

قال في باب عطف النسق: " وأجاز الكوفيون استعمال " ليس " حرفاً عاطفاً فيقولون: قام زيد ليس عمرو، كما يقال: قام زيد لا عمرو. ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديق – رضي الله عنه - : " بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي"[٤] كذا ثبت في

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٨٦/٣.

(٤) ينظر: صحيح البخاري ٢٢٧/٤.

صحيح البخاري برفع شبيه، كما يقال: بأبي شبيه بالنبي لا شبيه بعلي . ومما يحتج لهم به أيضاً قول الراجز[1]:

أينَ المفرُّ والإلهُ الطالـــــبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

كما يقال: والأشرم المغلوب لا الغالبُ. وهذا التنظير لا يلزم، لإمكان غيره مما لا خلاف في جوازه، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون خبر كان وأخواتها ضميراً متصلاً، ثم يحذف منوياً ثبوته، كما يفعل إذا كان الضمير مفعولاً به، فيقال: صديقك إني كنته، ثم يترك الضمير من اللفظ تخفيفاً فيقال: صديقك إني كنت، كما يقال: صديقك إني أكرمت".

٥- لا يقاس على النادر:

قال عند حديثه عن تثنية المقصور: " وأجاز الكسائي في نحو : رضىً وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياساً على ما ندر، كقول بعض العرب: رضى ورضيان، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه"[2].

٦ – لا يقاس على القليل:

قال عن جمع (هَرَاوَى) على (هَرَاوات) : " وهو جمع هَراوَى، وهَراوَى جمع هِراوة. وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة، لأن ألف هَرَاوى منقلبة عن لامْ الكلمة. والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته"[3].

---

(١) البيت من الرجز وهو لنفيل بن حبيب، ينظر: الدرر اللوامع ٤٥٧/٢.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٩٢/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٩٦/١.

و ـ التقديـــــر:

١ـ ما لا يحوج إلى تقدير محذوف أولى مما يحوج إلى تقدير:

قال أثناء الكلام عن مواطن فتح همزة (إنَّ) وكسرها:" ومن المستعمل بوجهين؛ لإمكان تقديرين: (إنّ) الواقعة بعد (إذا) المفاجأة، كقول الشاعر[1]:

وكنتُ أَرى زيداً كما قِيل سيِّداً إذا إنَّه عبدُ القفا واللَّهازِمِ

روي بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل (إنَّ) ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف.."[2].

ز ـ المعنـــــى :

١ – عروض تغير المعنى لا يتغير له الحكم:

قال في باب كان وأخواتها: " ولاحظ لـ (زال) وما بعدها في وجوب تقديم الخبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها ... وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن (ما زال زيد فاضلاً) بمنزلة : (كان زيد فاضلاً) في المعنى، فاستويا في جواز تقديم الخبر. وهذا الذي اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم"[3].

حـ الأساليب:

١- المضاف والمضاف إليه كشيء واحد:

قال في باب المبتدأ: " وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوَّى في ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: (في داره قيام زيد). وبين ما لا يصلح لذلك نحو: (في دارها عبد هند) ، وبقوله أقول؛

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والدرر اللوامع ٢٩١/١، وقال عنه البغدادي في خزانة الأدب: " وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائل كل بيت منها". ٢٦٨/١٠.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٢،٢٣/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣٥١/١.

لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدراً معه"[1].

٢ـ ما جرى مجرى المثل لا يغير:

قال عند حديثه عن (حبذا) : " فإن الواقع بعد حبذا يسمى المخصوص، وأنه مرفوع بالابتداء وخبره حبذا .... ويجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمر كأنه قيل لمن قال حبذا مَن المحبوب ؟ فقال: زيد، يريد : هو زيد، والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم؛ لأن مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهي هنا لا تدخل؛ لأن حبذا جارٍ مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران. فهذا المعنى أيضاً منع من تقديم المخصوص فلا يقال زيد حبذا "[2].

٣ – لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم خاص بالفعل:

قال في باب التعجب: " وأما ما أفعَلَ فمختلف في فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملاً في ياء المتكلم نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يكون كذلك إلا فعل. ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني، فإنه قد يقال فيهما عليك بي ورويد لي فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرني ونحوه فإن النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها"[3].

٤ـ حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما:

وقال عند الكلام عن تكرير المنادى المفرد نحو (يازيد زيد) : " وأكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو: يا زيد زيد بدلاً، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه"[4].

٥ـ التابع لا يتقدم على المتبوع:

رد ابن مالك على الكسائي قولَه بجواز وجود ضمير الفصل إذا قُدِّم الخبر فقال: " لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعاً لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر؛

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/٣٠٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣/٣١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣/٤٤.

لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعاً، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني في حسبت زيداً هو خيراً منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى، فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي رحمه الله من ذلك"[1].

ط ـ الأصالة والزيادة:

١ – الأصل عدم الزيادة:

قال عند الكلام عن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة: " وزعم المازني أن الواو والألف والياء المشار إليها حروف تدل على أحوال الفاعل، كالتاء من (فَعَلَتْ) والفاعل مستكن كاستكنانه في (زيد فَعَلَ) و (هند فَعَلَتْ) . وما زعمه غير صحيح، وإنما هي أسماء أسند الفعل إليها، ودلت على مسمياتها كدلالة النون والألف من (فَعَلْنَا) والتاء من (فَعَلْتُ وفَعَلْتَ وفَعَلْتِ)؛ ولأن المراد مفهوم بها، والأصل عدم الزيادة"[2].

٢ـ السبب العارض لا يكفي للترجيح:

قال عند حديثه عن (غير) : " وأجاز الفراء بناء " غير " على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معرباً أو مبنياً، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد، وما جاءك أحد غيرَك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جَعْلَ سببِ البناء تضمن " غير" معنى " إلا "، وذلك عارض فلا يجعل وحده سبباً"[3].

ي ـ الإعراب والبناء:

١ـ ما شبه بالمعرب ضَعُفَ جعل مناسبته سبباً للبناء:

رد ابن مالك على الذين أرجعوا سبب بناء أسماء الأفعال إلى مناسبتها الأفعال التي وقعت موقعها، فقال:" .... وأما الأمر فشبَهُهُ بالمجزوم بيِّن؛ لأنه يجري مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحاً، وفي حذفه إن كان معتلاً، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة، بل يُكتفى بسكون آخره كالذي والتي. وإذا ثبت أن المبني من الأفعال يشبه

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/١٦٩،١٦٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/١٢٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢/٣١٢.

بالمعرب، ضعف جعل مناسبته سبباً لبناء بعض الأسماء، فهذا بيان ضعْف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التي هي واقعة موقعها"[1].

٢ـ لا يلزم من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً :

قال عند الكلام عن حروف التهجي: " ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بني قبل التركيب كحروف التهجي المسرودة، وهي أيضاً غير خالية من شبه الحرف، لأنها كلها غير عاملة في شيء ولا معمولة لشيء، فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا . وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال : لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلاً بعد ساكن نحو: سين قاف، إذْ ليس من المبنيات ما يكون كذلك. ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظاً عدمه حكماً"[2].

٣ـ الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل:

قال عند الكلام عن إعراب الأفعال الخمسة:" وزعم الأخفش أن هذه النونَ دليلُ إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف، لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك"[3].

ك ـ العامـــــل :

١ – العامل اللفظي مقدم على العامل المعنوي:

قال في باب الفاعل : " تبيَّنْتُ أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، لا الإسناد كما يقول خلف؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه"[4].

٢- العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه :

قال عند الكلام عن المعطوف على معمول اسم الفاعل:" فإن كان المعطوف كزيد مما لم يقرن بالألف واللام ولم يضف إلى مقرون بهما ولا إلى ضمير المقرون بهما فإن سيبويه يجيز جرَّه أيضاً، ومنع ذلك أبو العباس، وهو المختار عند أبي بكر بن السراج، وهو عندي

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٨/١.

(٢) ينظر: المرجع السباق ٣٨/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٥١/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٠٧/٢.

أصح القولين؛ لأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه. واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب سيبويه وغيره من البصريين لا يَجُرَّ زيدٌ ونحوُه، فلا يصح أن يعطف على المجرور به"[1].

٣- العاطف ليس بعامل:

قال عند الكلام عن " رب" : " وزعم المبرد أن الجَرَّ بعد الواو بالواو نَفْسِها، ولا يصح ذلك؛ لأن الواو أسوة الفاء وبل في إضمار رب بعدهما؛ ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل"[2].

٤- لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل:

قال في باب التابع: " وأجاز الكوفيون: هذا طعامَك رجلٌ يأكل، وزيداً قُمْتُ فَضَرَبْتُ، فقدموا معمول يأكل على رجل، وهو منعوت به، ومعمول ضربت على قمت، وهو معطوف عليه، ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾[3]فجعل "في أنفسهم" متعلقاً بـ" بليغاً"، ولا يصح ذلك على طريق البصريين، لأن حق المعمول ألا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله"[4].

٥- اجتماع مرفوعين بفعل واحد لا يجوز:

رد ابن مالك على الأخفش في زعمه أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل والفاعل مستتر كاستتاره في نحو: هند قَعَلَتْ فقال: " وهذا القول مردود أيضاً بما رد به قول المازني، وشيء آخر، وهو أن الأخفش جعل ياء افعَلِي كتاء قَعَلَتْ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: فعليا، كما يقال فعلتا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كون ذلك مستلزماً اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز"[5].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٨٧/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٨٩/٣.

(٣) سورة النساء، آية :٦٣.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٢٨٨/٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١٢٤/١.

التعويض والنيابة:

٤٠- لا يجمع بين نائب ومنوب عنه:

قال عند الكلام عن " لو " ومجيئها بمعنى التمني: " وأما الزمخشري فإنه قال: وقد يجيء (لو) في معنى التمني كقولك : لو تأتيني فتحدثني، كما تقول : ليتك تأتيني فتحدثني، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت. وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه..."[١].

٤١- لا يجمع بين حذف العِوَض المحض والمعوَّض عنه:

رد ابن مالك على من زعم أن حرف النداء عوض محض من الفعل المضمر فقال: "ومن زعم أن حرف النداء عوضٌ محضٌ، رُدَّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعو ض منه"[٢].

الحـــــذف:

٤٢- شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً:

أجاز الأخفش في نحو (ما أحد قائماً إلا زيد) أن يقال: (ما قائماً إلا زيد) بحذف اسم (ما) والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا. فقال ابن مالك راداً عليه : " ومثل هذا لو سمع عن العرب لكان جديراً بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول؛ لاحتمال أن يكون أصله: (ما أحد قائماً إلا زيد)، وأن يكون أصله : (ما كان قائماً إلا زيداً) . وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً. ولذلك لا يجوز لمن قال: (تمرون الديار) أن يقول: (رغبت زيداً) ؛ لأن المراد مجهول؛ لاحتمال أن يكون أراد : (رغبت في زيد) وأن يكون أراد : رغبت عن زيد "[٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/٢٣٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٨٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١/٣٧٢.

القواعد العقلية :

٤٣- ما أفضى إلى الممتنع ممتنع:

قال عند حديثه عن العامل في البدل: " وظاهر قول سيبويه أن عامل البدل هو عامل المبدل منه ... ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع"(١).

٤٤- ما لا دليل عليه ولا محوج إليه مردود:

رد ابن مالك على قطرب قوله بوقوع (مَن) على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، فقال: " وزعم محمد بن المستنير الملقبُ قُطْرُبا أن (مَن) تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك ..... وهذا القول غير مرضي إذ لا دليل عليه ولا محوج إليه"(٢).

٤٥- ما بُني على باطل فهو باطل:

اختلف البصريون والكوفيون في خبر اسم المعنى إذا كان ظَرْفَ زمان موقوعاً في أكثره نحو قوله تعالى:﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾(٣) إذ رأى البصريون أنه لا مانع من جره بفي أو نصبه على مقتضى الظرفية، وامتنع ذلك عند الكوفيين، ورجح ابن مالك ما ذهب إليه البصريون بقوله : " ولو جُرَّ هذا النوعُ بفي، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين، وحجتهم في المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبني على قول بعضهم إن " في " للتبعيض، حكاه السيرافي . وليس ذلك بصحيح، وإنما " في " حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها، فإن كان الواقع يستلزم استغراقاً كالصوم بالنسبة إلى النهار، فلا يمنع منه معنى " في " ولا لفظها ، وإن كان صالحاً للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته " في " أو لم تقارنه"(٤).

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٣٠،٣٣١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/٢١٦.

(٣) سورة البقرة، آية :١٩٧.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/٣٢٠.

وبعد عرض موقف ابن مالك من الأدلة الجدلية وقواعد التوجيه بقي أن أدرس نماذج من المسائل النحوية دراسة تفصيلية تبين توظيفه تلك الأدلة في خدمة آرائه النحوية :

المسائل النحوية المدروسة دراسة تفصيلية :

١ ـ فعلية : " أفْعَلَ " التعجب :

لا خلاف في فعلية " أفعِلْ " التعجب؛ لأنه على وزن مختص بالأفعال؛ ولأنه قد يؤكد بالنون[١].

وأما : " أفْعَلَ" فمختلف في فعليته على النحو التالي:

أجمع البصريون على أنه فعل[٢]، وتابعهم الكسائي[٣]، وهشام الضرير[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، واختار ما ذهبوا إليه ابن مالك[٨]. واستدل أصحاب هذا المذهب على فعلية " أفْعَلَ" بالأدلة الآتية:

١ – لزوم اتصال نون الوقاية به إذا وصل بياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يكون كذلك إلا فعل[٩].

٢ – أنه ينصب المعرفة والنكرة، و" أفعل" إذا كان اسماً لا يعمل ذلك بل يقتصر على نصب النكرة وحدها على التمييز نحو: زيد أكثر منك مالاً. ولو قلنا: زيد أكثر منك المالَ، لم يجز ويصح أن نقول: (ما أكثر المال له)، وهذا دليل على فعليته[١٠].

٣ – أنه بُني على الفتح، ولو لم يكن فعلاً ماضياً لما كان لبنائه على الفتح وجه، ولو كان اسماً لرفع على أنه خبر لـ " ما " .

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٠/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦/١، وشرح تسهيل الفوائد ٣١/٣.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٨/٣، ٣٦٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣٦٩/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٩/١.

(٦) ينظر: التبيين، ص٢٨٦.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣١/٣.

(٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣١/٣، والتبيين، ص٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف١٢٩/١،

(٩) ينظر: التبيين، ص٢٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف١٣٢/١.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦/١، والتبيين، ص٢٨٨.

وذهب بقية الكوفيين[1] وصدر الأفاضل[2] إلى القول باسميته واستدلوا لصحة قولهم بما يلي:

١ ـ أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لتصرف؛ لأنه التصرف من خصائص الأفعال ولهذا حكم باسميته[3].

٢ ـ أنه يجوز تصغيره ـ والتصغير من خصائص الأسماء ـ إذ قال الشاعر[4]:

يامـــا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَـدَنَّ لنا مِـــن هؤليَّاءِ بَيْنَ الضَّالِ والسَّمُرِ

فـ (أميلح) تصغير(أملح) وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام[5].

٣ ـ أنَّ عين " أفعَلَ" تصح إذا كانت واواً أو ياءً نحو: ما أخوف زيداً وما أسْيَرَه، ولو كان فعلاً لاعتلت؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال[6].

٤ ـ إننا نقول : ما أعظمَ الله، قال الشاعر[7]:

ما أقْدَرَ اللهُ أن يدني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممَّن دَارُهُ صُولُ

ولو كان فعلاً لصح التقدير: شيءٌ عظم الله، وعظمة الله جل شأنه من صفات الذات لا تَحْصُلُ بِجَعْلِ جاعل[8].

ولكل فريق اعتراضات على أدلة الفريق الآخر. فالكوفيون يعترضون على أدلة البصريين بما يلي:

١ ـ أن قول البصريين أن دخول نون الوقاية على " أفعَل" دليل على فعليته غير صحيح؛ لأن نون الوقاية قد دخلت على الأسماء في قول الشاعر[9]:

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٣/٣٦٩.

(٢) ينظر: التخمير ٣/٣٢٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٦، والتبيين، ٢٩٠.

(٤) البيت من البسيط، وقد نسب للعرجي ولمجنون بني عامر، ولكامل الثقفي، ولذي الرمة، وللحسين بن عبدالله. ينظر: خزانة الأدب ١/٩٧.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٢٧.

(٦) ينظر: التبيين، ص٢٩٠.

(٧) البيت من البسيط، وهو لجندج المري، ينظر: الدرر اللوامع ٢/٥٣٨.

(٨) ينظر: التبيين، ص٢٩٠.

(٩) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٣٠، والخصائص ١/٢٣، وشرح المفصل ٢/١٣١.

امتـــــلأ الحوضُ وقالَ: قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْداً قد مَلأْتُ بَطْنِـــي

إذ دخلت النون على " قط " وهو اسم بمعنى : حسب .

وقول الآخر(١):

فَهَل فتىً مـــن بني شيبان يَحملُني وليس حاملَني إلاَّ ابنُ حمَّالِ

فقد دخلت النون على " حامل " وهو اسم .

٢ ـ أن قول البصريين" أفعَلَ " لا ينصب إلا النكرات باطل لورود إعماله في المعرفة في كلام العرب، كقول الشاعر(٢):

فما قَوْمـــي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بِفَزارَةَ الشُّعُرِ الرِّقابـــا

" فالرقاب" منصوب بالشعر، وهو جمع أشعر، والجمع أضعف من المفرد في العمل؛ لأن الجمع يبعده عن مشابهة الفعل، إذ إن الفعل لا يجمع. وكلما بعد الاسم عن مشابهة الفعل ضعف عن العمل، وعمل الجمع مع بُعْدِه عن العمل يدل على أن الواحد أولى بذلك(٣).

كما ورد إعمال " أفْعَلَ" في المعرفة في قول الشاعر(٤):

ونَأْخُذْ بَعْدَه بذنـــــاب عَيْشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لـــه سَنَامُ

فنَصْبُ " الظهر " بأجبَّ.

وقول الآخر(٥):

ولَقَدْ اغتدي ومَا صقَعَ الدِّيـــــ كُ على أدهَمٍ أجَشَّ الصَّهيـلاَ

فنَصْبُ " الصهيل " بأجش .

٣ ـ أما قول البصريين: الدليل على أنه فعل ماض كونه مفتوح الآخر، فلو لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه؛ لأن القول باسميته يقود إلى رفعه خبراً لـ " ما "، فقد اعترض عليه الكوفيون من وجهين(٦):

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي ملحَّم السعدي، ينظر: خزانة الأدب ٢٦٥/٤.

(٢) البيت من الوافر، وقائله الحارث بن ظالم المري ينظر: الكتاب ٢٠١/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٣/١.

(٤) البيت من الوافر: وقائله النابغة الذبياني، ينظر: الكتاب ١٩٦/١.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٤/١، وأسرار العربية، ١٩٩.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦/١.

أحدهما: أن فُتِحَ " أفعَلَ" في التعجب، إنما كان للتفريق بينه وبين الاستفهام لأن التعجب أصله الاستفهام.

الثاني: أنه فُتِحَ لأنه مبني لتضمنه معنى التعجب، إذ كان يجب أن يكون له حرف كالاستفهام والشرط والنفي والتمني والترجي وغيرها. فلمَّا لم ينطقوا بحرف التعجب، وضمنوا معناه هذا الكلام استحق البناء قياساً على أسماء الإشارة التي بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به.

وأما البصريون فقد اعترضوا على أدلة الكوفيين من جهة، وردوا على اعتراضاتهم السابقة من جهة أخرى. وهذه اعتراضاتهم على أدلة الكوفيين:

١) لا يتخذ من عدم تصرف" أفْعَلَ" دليلٌ على اسميته، إذ أجمع النحاة على فعلية "عسى وليس" وهما جامدان[١].

٢) تصغير " أفْعَل" لا يدل على أنه اسم، ولكنه لمّا منع التصرف أشبه الاسم، فتقول: ما أحيسن زيداً. ووجه تصغيره: أنهم أرادوا تصغير المصدر الذي هو اسم الجنس، ولمَّا لم يصلوا إلى ذلك لعدم التصرف صغروا الفعل لدلالته على المصدر[٢].

٣) تصحيح عين " أفْعَلَ" في التعجب نحو: ما أقومه، وما أبيعه لا يقطع بصحة اسميته، وذلك أنه حمل على باب (أفْعَلَ) الذي للمفاضلة فَصُحِّحَ كما صُحِّحَ حين غلب عليه شبه الأسماء للزومه طريقة واحدة، وليس الشبه الغالب على الشيء بمخرجه عن أصله، فالأسماء غير المصروفة غلب عليها شبه الفعل، فمنعت الجر والتنوين كما مُنِعَهُمَا الفعل ولم يخرجها عن الاسمية شبهها بالفعل، فكذلك شبه " أفْعَلَ" في التعجب بـ "أفعَلَ" الذي للمفاضلة ليس بمخرجه عن أصله، على أن تصحيحه غير مستنكر في كلام العرب، فقد وردت أفعال متصرفة مصححة نحو قولهم : استنوق الجمل، واستحوذ، وأغْيَلَتْ المرأة، وأغْيَمَتْ السماء، ومجئ التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بُعْدِها عن مشابهة الاسم يدل على أن التصحيح في الفعل الجامد الذي لا يتصرف أولى[٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١٣٨/١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٧٣/١، ٢٧٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٤/١.

٤) أما قولهم: إننا نقول : ما أعظم الله، ولو كان فعلاً لأصبح التقدير: شيءٌ عظَّمَ الله، وعظمة الله سبحانه من صفات الذات لا تحصل بجعل جاعل، فمردود؛ لأن معنى قولهم: شيء عظم الله : أي وصفه بالعظمة كما يقول سامع الآذان: كبَّرْتَ كبيراً، وعَظَّمْت عظِيماً، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صيرته كبيراً عظيماً[١].

وأما ردودهم على اعتراضات الكوفيين فكانت على النحو لتالي:

١) رد البصريون على الكوفيين قولهم: إن نون الوقاية دخلت على الاسم في نحو: "قدني وقطني" فقالوا : إن قدني وقطني شاذ لا يلتفت إليه فهو بمنزلة " مني وعني" والذي سوغ دخول النون على " قط وقد " إننا نقول : قدك من كذا، وقطك من كذا بمعنى: اكتف به، فأشبهتا الفعل في الأمر بهما. كما أن العرب تقول: قدي، وقطي، كما تقول قدني وقطني، والشاهد على ذلك قول الشاعر[٢]:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ليس الإمامُ بالشحيحِ المُلْحِدِ

ثم إنهم أجمعوا على عدم جواز : ما أكرمي بحذف النون، ويقال: ما أكرمني بإثباتها، بخلاف (قد وقط) فإنه يقال فيهما : قدني وقدي وقطني وقطي، وبهذا يظهر الفرق بينهما وبين أفعل في التعجب[٣].

٢) وأما قولهم : إن " أفْعَلَ" لا يختص بنصب النكرات بل ينصب النكرات والمعارف فمردود بما يلي:

أما قول الشاعر:

فَمَا قومِي بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفَزَارةَ الشُّعرِ الرِّقَابَا

فقد روى " الشعرى رقاباً"[٤] على أنه لو صحت رواية الكوفيين لا حجة لهم فيه؛ لأنه من باب " الحسن الوجه" و " الحسان الوجوه" وقد قالوا " الحسن الوجه" بنصب الوجه تشبيهاً بالضارب الرجلَ، كما قالوا: " الضاربُ الرجلِ" بالجر تشبيهاً بـ "الحسن

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١٤٤/١.

(٢) البيت من الرجز، لحميد الأرقط، ينظر: خزانة الأدب٣٩٣/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٢/١، ١٣١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٠١/١.

الوجه" . ثم إن بعض البصريين قال بزيادة الألف واللام في " الرقابا" فهو في تقدير النكرة[1].

وأما قول الشاعر:

ونَأْخُذْ بَعْـــدَه بِذَنَـــابِ عيشٍ أجَـــبَّ الظَّهرَ لَيْسَ له سِنامُ

فقد روي : " أجبَّ الظهر" بجرهما، و " أجبَّ اظهرُ" برفع الظهر، على أنه فاعل والتقدير عند البصريين : " أجبَّ الظهرُ منه" ، وعند الكوفيين الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد، والقياس فيهما الجر، وإن صحت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بُيِّن في البيت السابق[2].

وأما قول الآخر:

ولَقَدْ أَغْتَدِي وما صَقَّعَ الدِّيـــــكُ على أدهَمٍ أجَشَّ الصَّهيلاَ

فالوجه فيه جر " الصهيلا" إلا أنه نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به، أو على زيادة الألف واللام على نحو ما تقدم.

ولو سُلِّم بصحة دعوى الكوفيين في هذه الأبيات فإنه لا يوجد " أفعَلَ" وصفاً نصبَ اسماً مضمراً أو علماً أو اسماً من أسماء الإشارة، واستحالة هذا عمل "أفعَلَ" في التعجب في جميع أنواع المعارف يدل على بطلان القول باسميته[3].

٣) وأما قولهم : إن التعجب أصلهُ الاستفهام، وفتحُ آخر " أفعَل" في التعجب إنما كان للفرق بين الاستفهام والتعجب فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل؛ لأن التفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما، فكذلك هنا على أن التعجبَ إخبارٌ يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام. استخبار لا يحتملهما ؛ فلا يصح أن يكون أصلاً له[4].

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٦/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٣٧/١.

وأما قولهم : إنما فُتِحَ آخر " أفْعَلَ " في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى التعجب وإن لم ينطق به، فيرد بأنه كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعاني، ولمَّا لم يفعلوا ذلك ضمنوا " ما " معنى حرفه فبنوها كما ضمنوا " ما " الاستفهامية معنى الهمزة، وضمنوا " ما " الشرطية معنى " إنْ " الشرطية وبنوهما دون أن يكون للكلمة التي تليهما علاقة بالبناء، فكذلك ما بعد " ما" التعجبية لا علاقة له بالبناء، وإنما فتح لأنه فعل ماض[1].

٤) وقد اعترض الكوفيون على قول البصريين: إن " أفْعَلَ" التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلحقه التصغير بأنَّ قولهم ينتقض بـ (ليس وعسى) إذْ لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما على (لُيَيْس وعُسَيّ) فرد البصريون اعتراضهم بما يلي[2]:

١) أن " ليس وعسى " يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة، و"أفْعَلُ" في التعجب مقصور على رفع المضمر دون الظاهر، فقرب بهذه المخالفة من الاسم الجامد[3].

٢) أنهما وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين نحو: لستُ ولستم، وليسوا وعسيتُ وعسيتم وعسوا، كاتصالهما بالأفعال المتصرفة. بخلاف " أفْعَلَ" في التعجب الذي ألزم ضمير الغيبة دون سواه، فبهذا الفرق جاز أن يدخل " أفْعَلَ" التصغيرُ بخلاف (عسى وليس)[4] .

٣) أن " عسى وليس " ليس لهما مصدر من لفظهما، بخلاف أفعل في التعجب فإنَ له مصدراً من لفظه نحو: الحُسْن والمَلاحة؛ ولأن التصغير في الحقيقة إنما هو للمصدر بطل تصغير " ليس وعسى " ، وقام تصغير " أفْعَلَ" مقام تصغير مصدره[5].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/١٣٧،١٣٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/١٤٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١/١٤٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/١٤٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١/١٤٣.

٤) أن " أفْعَلَ" التعجب يحمل على " أفْعَلَ" الذي للمفاضلة، أما (ليس وعسى) فلا نظير لهما من الأسماء يُحملان عليه.

وبعد عرض رأي كل فريق وأدلته أجدني أميل إلى ترجيح رأي البصريين ومن تبعهم، لأن شواهد أهل الكوفة وردت بروايات أخرى، وخرجت على أوجه شتى، كما أن اتصال نون التوكيد خاص بالأفعال، ولا يمكن القدح في صحة ذلك بما ورد من الشاذ؛ لأنه يحفظ ولا يقاس عليه.

٢ ـ إعمال العدد المشتق عند إضافته إلي ما اشتق منه:

للنحاة في إعمال العدد المصوغ على وزن فاعل المضاف إلى أصله نحو: ثاني اثنين وثالث ثلاثة، ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الإعمال، وإنما تجب الإضافة، وهو قول سيبويه(١)، والفراء(٢)، والمبرد(٣)، والزجاج(٤)، والزجاجي(٥)، والصيمري(٦)، وأبي علي الفارسي(٧)، وابن هشام(٨)، والسيوطي(٩). وحجتهم في ذلك أن العدد المشتق منه على وزن فاعل إذا جاء بعده مُوافقه في الحروف الأصلية لا تأتي العرب منه بفعل، واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل؛ لهذا لا يعمل منه إلا ما كان له فعلٌ(١٠).

القول الثاني: جواز الإعمال مطلقاً مع جواز الإضافة، وهو قول الكسائي(١١)، وقطرب(١٢)، والأخفش(١٣). فيجوز أن نقول على مذهبهم: ثانٍ اثنين، وثالثٌ ثلاثةً، وثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ.

القول الثالث: التفريق بين ما كان ثانياً نحو: ثاني اثنين، وما كان غير ذلك نحو: ثالث ثلاثة، فيعمل ما كان ثانياً؛ لأن له فعلاً، إذ تقول العرب ثَنَّيْتُ الرجلين إذا كنت الثاني منهما، وما لم يكن كذلك لا يعمل. فلا يقال: ثالثٌ ثلاثةً، بتنوين " ثالث" وإعماله النصب

---

(١) ينظر: الكتاب ٥٥٩/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١٧/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٦٩/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٢.

(٥) ينظر: الجمل، ص١٣١.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٩٠/١.

(٧) ينظر: التكملة، ص٢٧٩.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٦/٤.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢٢٤/٣.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٢٢٤/٣.

(١١) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٦/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٩٥/٤.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٣٣١/٣.

(١٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١٢/٢، وأوضح المسالك ٢٣٦/٤.

فيما بعده؛ لأنه لا فعل له، وهو مذهب ابن مالك إذ قال: " وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به وما ذهب إليه غير مرضيّ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له، إلا أن يكون ثانياً، فإن العرب تقول ثَنَّيْتُ الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذر؛ لأن له فعلاً، ومن قال: ثالثٌ ثلاثةً لم يعذر؛ لأنه لا فعل له"[1].

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك، لنقله عن العرب قولهم: " ثَنَّيْتُ الرجلين" وإذا جاز ذلك جاز ثنيت الاثنين[2]. ولا يجوز الإعمال مطلقاً؛ لدخول غير "ثاني اثنين" في الحكم، ولا أفعال لها، واسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، فلا يعمل منه إلا ما كان له فعلٌ يحمل عليه. ولا حجة لمن يوجبون الإضافة ؛ لثبوت عمل " ثاني" المحمول على الفعل " ثنيت " الثابت عن العرب وروده.

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٤١٢/٢.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤٩٣/٤.

٣ ـ دخول " لا سيَّما" في أدوات الاستثناء :

اختلف النحويون في مجيء " لا سيَّما " أداة استثناء، فذهب الأخفش[١] وأبو حاتم[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، والنحاس[٤]، وأبو علي الشلوبين[٥]، وابن يعيش[٦]، والرضي[٧]، إلى أنها من أدوات الاستثناء، ونسب السيوطي هذا القول إلى الكوفيين[٨]. وحجة القائلين به أن ما بعد "لاسيما" مُخْرَجٌ عمَّا قبلها من حيث أولويته بالحكم[٩].

وأنكرت طائفة من النحويين مجيئها أداة استثناء، كابن الحاجب[١٠]، والقرافي[١١]، وأبي حيان[١٢]، والسيوطي[١٣].

وأما سيبويه فلم يصرح بعدم مجيئها للاستثناء، ولكنه لم يوردها في بابه وإنما أوردها في باب " لا " التي لنفي الجنس، إذ قال: " وسألت الخليلَ ـ رحمه الله ـ عن قول العرب : ولا سيما زيدٍ، فزعم أنه مثل ، قولك : (ولا مِثْلَ زيدٍ) ، و " ما " لغْوٌ. وقال: ولا سيما زيدٌ كقولهم: دع ما زيدٌ وكقوله :﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾[١٤] فـ " سيّ" في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن ثم عملت فيه " لا " كما تعمل " رُبَّ" في " مثل" وذلك قولك: رُبَّ مِثْلِ زيدٍ"[١٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢١٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٢١٦.

(٣) ينظر: البغداديات، ص٣١٩.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/١٥٥٠.

(٥) ينظر: التوطئة، ٣٠٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/٨٦،٨٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١٣٤.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٣/٢١٦.

(٩) ينظر:شرح الرضي على الكافية ٢/١٣٤.

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٩.

(١١) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي،٢٠٩ ،تحقيق: طه محسن،(بغداد: مطبعة الإرشاد)ص١١١.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/١٥٥٠.

(١٣) ينظر: همع الهوامع ٣/٢١٧.

(١٤) سورة البقرة، آية :٢٦.

(١٥) ينظر: الكتاب ٢/٢٨٦.

وقد اختار ابن مالك القول بعدم مجيئها للاستثناء واستدل على ذلك بأن أصل أدوات الاستثناء " إلا " فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يقع موقعه ويغني عنه فليس منها[1].

وأميل إلى قول القائلين بعدم مجيئها للاستثناء؛ لأن ما بعد أدوات الاستثناء مُخْرَجٌ مما قبلها وما بعد " لا سيما " ليس كذلك. فإذا قلنا : " جاء الطلاب إلا محمداً " دل ذلك على إخراج " محمد " من الطلاب الذين جاءوا ، لأنه لم يأت. أما إذا قلنا: " جاء الطلاب لا سيما محمد" فإن " لا سيما" لا تفيد ما أفادته " إلا " من عدم المجيء، بل فيها تأكيد مجيء " محمد" وشهادة له بأنه أحق بذلك من غيره.

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٣١٨.

٤ ـ تعريف العدد المضاف:

لا يخرج العدد المضاف نحو(خمسة رجال) عن ثلاثة أوجه:

الأول: إدخال الألف واللام على الثاني وتعريف الأول به نحو (خمسة الرجال) وهذا جائز بالإجماع[١].

الثاني: إدخال الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني نحو: الثلاثة رجالٍ، وهذا لا يجوز بالإجماع لإضافة المعرفة إلى النكرة[٢].

الثالث: إدخال الألف واللام على الأول وعلى الثاني كذلك نحو: الثلاثة الرجال. وهذا الذي وقع فيه الخلاف إذ انقسم النحاة تجاهه إلى طائفتين:

الطائفة الأولي: ترى جوازه اعتماداً على السماع والقياس. فأما السماع : فما نقله الكسائي من قول بعض العرب: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدارهم. وأما القياس فعلى "الحسن الوجه" وهذا مذهب أهل الكوفة[٣].

الطائفة الثانية: تنكر إدخال الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني معرفاً بأل، وحجتهم في ذلك أن الإضافة في نحو (خمسة الرجال) معنوية فامتنع تعريف الأول حتى لا يجمع بين تعريفين[٤]. وهو قول البصريين[٥]، وتابعهم ابن مالك واصفاً ما ذهب إليه أهل الكوفة بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه[٦].

والراجح ما ذهب إليه البصريون وابن مالك؛ لأن قول الكوفيين يفضي إلى الجمع بين تعريفين وذلك لا يجوز، ولا حجة لهم في قياسهم على " الحسن الوجه" لأن إضافته لفظية لا تفيد تعريفاً ، فلا تقاس عليها المعنوية التي تفيده[٧].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي٢/٣٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق٢/٣٧.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٣/٢٢٣.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٠٨.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣/٢٢٣.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٤٠٩.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٠٨.

وأمَّا ما استدلوا به من السماع فضعيف؛ لأنه خلاف ما روي عن فصحاء العرب[1]، فالفرزدق حين أراد تعريف العدد المضاف قال[2]:

ما زالَ مُذْعَقَدَتْ يـــــــداه إزارَه فَسَمَـــــا وأدْرَكَ خمسةَ الأشْبَار

وقال ذو الرمة لما أراد ذلك[3]:

وهَل يَرجِعُ التَّسليمُ أو تَكْشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البَلاقِعُ

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ١٠٤.

(٢) البيت من الكامل، ينظر: خزانة الأدب ٢١٢/١.

(٣) البيت من الطويل، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص١٠٤.

٥ ـ وقوع المصدر موقع الحال:

للنحويين في المصادر الواقعة موقع الحال ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أصحاب هذا القول أن المصادر الواقعة موقع الحال لا يقاس عليها وإنما يقال منها ما قالته العرب، وهذا قول سيبويه[١] وتبعه ابن مالك محتجاً لصحة ما ذهب إليه بقوله: " ... إن الحال خبر في المعنى، وإن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جُثَّة، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفِظ ولم يُقسْ عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً"[٢].

القول الثاني: يقول أصحابه : إن هذه المصادرَ المُنكَّرَة قياسيَّةٌ فيما يدل عليه الفعل، وذهب إلى هذا المبرد في أحد قوليه إذْ قال: " ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيَسُدَّ مسدَّه فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، واغنى غناءَه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله : صابراً أو مصبراً، وكذلك:" جئته مشياً"؛ لأن المعنى : جئته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً؛ لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: "جئتَه إعطاءً" لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن:"جئته سعياً"، فهذا جيِّد؛ لأن المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[٣]"[٤].

وحجة المبرد فيما ذهب إليه : أن الحال نكرة وهذا المصدر نكرة، وكل منهما يدل على الفعل، فقد دل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر، ووقع نكرة كما يقع فلا مانع من جواز ذلك والقياس عليه[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٨٤/١.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢٨/٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية :٢٦٠.

(٤) ينظر: المقتضب : ١٩٤/٣.

(٥) ينظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحيدري، (دمشق: مجمع اللغة العربية) ص١٤.

القول الثالث: أن وقوع المصادر المُنْكَّرةِ موقعَ الحالِ قياسيٌّ مطلقاً، وهو أحد قولي المبرد، ونسبه الدماميني إلى ابن هشام أيضاً، ونقل عنه احتجاجه بالسماع والقياس[1].

أما السماع: فقد كثر ورود ذلك في لغة العرب ومنه: قول الله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[2]وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[3]وقوله : ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[4]وقوله:﴿ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[5].

وأما القياس : فقد قاس وقوع المصدر حالاً على اطراد وقوع المصدر خبراً، فالحال بالخبر أشبه منه بالنعت، لأنه لو حذف عامل الحال لتعين كونها خبراً عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه والنعت ليس كذلك[6].

وأخذ بهذا الرأي عباس حسن من النحاة المحدثين إذ قال: " وقد ورد – بكثرة – في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكر حالاً؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحققين، وهو رأي – فوق صحته – فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر كما فعل بعض النحويين من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذي يبيح القياس"[7].

ويستثنى من الأحكام السابقة ثلاثة أنواع جوز النحويون القياس فيها:

١ – ما وقع بعد خبر قُرِنَ بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل أدباً[8].

٢ - ما وقع بعد خبر يشبه به المبتدأ نحو (أنت زهيرٌ شعراً)[9] .

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٧٩/٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٦٠.

(٣) سورة البقرة ، من الآية :٢٧٤.

(٤) سورة الأعراف، من الآية :٥٦.

(٥) سورة نوح، من الآية:٨.

(٦) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٣٥/٢.

(٧) ينظر: النحو الوافي ٣٧٢/٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢٢٨/٢.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٢٢٨/٢.

فـ " أدباً " و " شعراً" حالان في المثالين السابقين: وذهب أبو حيان إلى أنهما تمييزان[1].

٣ ـ ما وقع بعد " أمَّا " نحو: " أما علمًا فعالمٌ " فـ " علمًا" منصوب على الحالية. وذهب بعضهم إلى أن نصبه على أنه مفعول به منصوب بفعل الشرط المقدر فكأنه قال: مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم[2].

وبعد عرض أقوال النحويين أجدني أميل إلى القول بالوقوف على المسموع عن العرب وعدم القياس عليه؛ لأن الحال خبر في المعنى وصاحبه مخبر عنه، وجعْلُ المصدر حالاً يقود إلى الإخبار بمعنى عن جثه[3]، كما أن السيوطي نقل إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره[4].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٥٧٢/٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢٢٨/٢.

المبحث الثالث : تضافر الأدلة عند ابن مالك:

لم يكتف ابن مالك بالاستدلال بالسماع والقياس والإجماع والاستصحاب كلٌّ بمفرده، فهو يجمع بين بعض الأدلة الكبرى لتقوية ما يذهب إليه إذ يقول عند الحديث عن حذف الموصول إذا كان اسماً : " وإذا كان الموصول اسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِمَ، وبقولهم في ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع "[1].

ويقول عند الكلام عن الحال الجامدة المؤولة بمشتق: " ومذهب سيبويه في "كَلَّمتهُ فاه إلى فيَّ " أنه نُصِبَ نَصْبَ الحال، لأنه واقع موقع مشافهاً ومؤدٍّ معناه. ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ . ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى فيَّ، وأولى الثلاثة أولها؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدمٌ للنظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته، ومن نظائره المستعملة في هذا الباب: بايعته يداً بيد، وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، والبر قفيزاً بدرهم، والدار ذراعاً بدرهم"[2].

فهو يرجح كون " كلمته فاه إلى في" منصوب نصب الحال لأنه واقع موقع مشافهاً ومؤدٍّ معناه، ويستدل على ما ذهب إليه بالإجماع والقياس.

ويقول عند حديثه عن " إما " وأنها ليست من حروف العطف: ونفيت أن تكون (إما) حرف عطف لأنها – أيضاً – لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو كقوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾[3] فالعطف بالواو لا بها؛ لأن عطفية الواو إذا خلت من إما ثابتة، وعطفية إما إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ما ثبت ونفي ما نفي، وأيضاً فإن توسط الواو بين إما وإما كتوسطها بين لا ولا في نحو: زيد لا بخيل ولا جبان، والعطف قبل " لا " بالواو بإجماع، فليكن بها قبل إما ليتفق المتماثلان ولا يختلفا"[4].

فابن مالك ينفي العطفية عن " إما " معتمداً على استصحاب الحال والقياس.

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣٢٤/٢، ٣٢٥/٢.

(٣) سورة مريم، آية : ٧٥.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣٤٤/٣.

فابن مالك ينفي العطفية عن " إما " معتمداً على استصحاب الحال والقياس.

وكما جمع بين بعض الأدلة الكبرى نجده يجمع بينها وبين بعض الأدلة المنطقية لترجيح ما يراه إذْ يقول عند الكلام عن " السين " وأنها فرع " سوف " : " وزعموا أن السين أصلٌ برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل "[1]، ثم يمضي فيقول: "وأيضاً فقد أجمعنا على أنَّ سَفْ وسَوْ، وسَيْ عند من أثبتها فروع سوف فلتكن السين أيضاً فرعها، لأن التخصيص دون مخصص مردود"[2].

ويرد على من زعم أن السين ليست فرع سوف بحجة أنها لو كانت فرعها كسفْ وسَوْ لجاءت أقل استعمالاً منهما؛ لأنها أبعد من الأصل وهما أقرب إليه؛ لأن الحذف فيهما أقل. فيقول: " هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعْم وبئْس فإنهما نِعِمَ وبَئِسَ، وهما أكثر استعمالاً. وكأخٍ وأبٍ المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فإنْ يفوق فرع فرعاً أولى "[3].

وقال قوم أنها لو كانت السين فرع سوف لكانت مدة التسويف بهما متساوية والأمر ليس كذلك فهي بسوف أطول، فدل ذلك على أن كل واحدة منهما أصل برأسها.

فرد عليهم ابن مالك قائلاً: " وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس. وأما السماع فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى :﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾[5]"[6].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٢٥/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢٦/١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٦/١.

(٤) سورة النساء، آية :١٤٦.

(٥) سورة النساء، آية : ١٧٥.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢٦/١، ٢٧.

يتبين من حديث ابن مالك عن هذه المسألة أنه يعضد الأدلة الكبرى بالأدلة المنطقية ليصل إلى ما يريد.

وإذا أعوز ابن مالك الاستدلال بالأدلة الكبرى لجأ إلى الجمع بين الأدلة المنطقية لترجيح ما يقول به ومن ذلك حديثه عن النون المحذوفة من الأفعال الخمسة المؤكدة بالنون في التخفيف فهو يرى أن نون الرفع أولى بالحذف من نون التوكيد للأسباب التالية:

أولاً: حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه:

يقول ابن مالك: " أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه"(١).

ثانياً: ليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل:

يقول في ذلك: " وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفاً في الفعل نحو: قوله – تعالى - : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾(٢) و﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ ﴾(٣) في قراءة السوسي....(٤) فحذفُ النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل فرع على أصل"(٥).

ثالثاً: حذف ما يؤمن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف:

يقول – مؤكّداً ذلك - : " وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف"(٦).

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٥٢/١.

(٢) سورة البقرة، آية: ٦٧.

(٣) سورة الأنعام، آية :١٠٩.

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ص٢١٥.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٥٢/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٥٢/١.

رابعاً: التغيير الذي يؤمن معه تغيير آخر أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير:

يقول – مؤكداً هذا السبب - : " لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير "[1].

يتضح من نصوص ابن مالك السابقة اعتماده على تضافر الأدلة في ترجيحاته النحوية، فإليك ذكر المسائل النحوية التي رجحها ابن مالك بسبب تعدد الأدلة علماً بأنني سأشفع ذكرها بدراسة تفصيلية لنماذج منها يتبين من خلالها كيفية تناوله الأدلة المتعددة وتوظيفها في خدمة ما يراه.

المسائل النحوية التي رجحها ابن مالك بسبب تضافر الأدلة:

١) المضارع المنفي بلا يقع في مواقع تنافي الاستقبال[2].

٢) السين فرع سوف[3].

٣) الفعل المضارع قد يبقى مستقبلاً في حالة الاقتران بـ (الآن)[4].

٤) الإعراب عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما[5].

٥) النون المحذوفة من الأفعال الخمسة المؤكدة بالنون في التخفيف[6].

٦) تثنية المختلفين في المعنى[7].

٧) إعراب المثنى والمجموع جمع سلامة[8].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٥٢/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١٩/١، ٢٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٥/١، ٢٦، ٢٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢١/١، ٢٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٥٢/١، ٥٣.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٥٩/١، ٦٠، ٦١.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٧٤/١، ٧٥.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٨٧/١، ٨٨.

٨) إعراب الاسم المعتل اللام المعوض عنها تاء التأنيث[١].

٩) همزة صحراء، وأربعاء، وثلاثاء ونحوها[٢].

١٠) جمع ذروة ولحية ونحوهما[٣].

١١) اسم الإشارة والعلم أيهما أعرف[٤].

١٢) إعراب ياء المخاطبة[٥].

١٣) سبب سكون الفعل الماضي المتصل بالتاء والنناء[٦].

١٤) ألف " أنا "[٧].

١٥) فصل الضمير الذي فصل بينه وبين عامله ضمير مرفوع[٨].

١٦) تقدم الضمير المكمل معمول فعل على مفسر صريح[٩].

١٧) أصل لفظ الجلالة[١٠].

١٨) موصولية الألف واللام[١١].

١٩) تنكير (أي) ووصفها قياساً على (من ، ما)[١٢].

٢٠) حذف الموصول إذا كان اسماً[١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/٩٢،٩٣ .
(٢) ينظر: المرجع السابق ١/١٠٢،١٠٣.
(٣) ينظر: المرجع السابق ١/١٠٢،١٠٣.
(٤) ينظر: المرجع السابق ١/١١٧،١١٨.
(٥) ينظر: المرجع السابق ١/١٢٤.
(٦) ينظر: المرجع السابق ١/١٢٥.
(٧) ينظر: المرجع السابق ١/١٤١،١٤٢.
(٨) ينظر: المرجع السابق ١/١٥٤،١٥٥.
(٩) ينظر: المرجع السابق ١/١٥٩،١٦٠،١٦١،١٦٢.
(١٠) ينظر: المرجع السابق ١/١٧٧،١٧٨،١٧٩،١٨٠.
(١١) ينظر: المرجع السابق ١/٢٠٠،٢٠١،٢٠٢،٢٠٣.
(١٢) ينظر: المرجع السابق ١/٢١٥،٢١٦.
(١٣) ينظر: المرجع السابق ١/٢٣٥،٢٣٦،٢٣٧،٢٣٨.

٢١) مراتب أسماء الإشارة[١].

٢٢) مجيء أنْ المصدرية وما بعدها في موقع الظرف[٢].

٢٣) الموقع الإعرابي للكاف المتصلة بأرَيْتَ التي بمعنى أخبرني[٣].

٢٤) المعرف من " أل "[٤] .

٢٥) تعويض " أل " عن الضمير[٥].

٢٦) الرافع للمبتدأ والخبر[٦].

٢٧) الإخبار بجملة طلبية[٧].

٢٨) العامل في الظرف الذي يغني عن الخبر نحو (زيد خلفك)[٨].

٢٩) مجيء بات بمعنى صار[٩].

٣٠) توسط خبر " ليس وما دام "[١٠].

٣١) تقديم خبر (ليس) عليها[١١].

٣٢) إسناد كان الزائدة[١٢].

٣٣) إعمال (ما) في الخبر الموجب بإلا [١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١/

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/٢٢٥،٢٢٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١/٢٤٦،٢٤٧،٢٤٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ١/٢٥٣،٢٥٤،٢٥٥،٢٥٦،٢٥٧.

(٥) ينظر: المرجع السابق ١/٢٦١،٢٦٢،٢٦٣،٢٦٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١/٢٦٧،٢٦٨،٢٦٩،٢٧٠،٢٧١،٢٧٢.

(٧) ينظر: لمرجع السابق ١/٣٠٩،٣١٠.

(٨) ينظر: المرجع السابق ١/٣١٣،٣١٤،٣١٥،٣١٦،٣١٧،٣١٨.

(٩) ينظر: المرجع السابق ١/٣٤٥،٣٤٦.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ١/٣٤٩.

(١١) ينظر: المرجع السابق ١/٣٥١،٣٥٢،٣٥٣،٣٥٤.

(١٢) ينظر: المرجع السابق ١/٣٦١.

(١٣) ينظر: المرجع السابق ١/٣٧٣،٣٧٤.

٣٥) دخول اللام في خبر " إنَّ " إذا كان جملة شرطية[١].

٣٦) مجيء أن وصلتها بعد لو[٢].

٣٧) إعراب لا رجلَ ونحوه[٣].

٣٨) تركيب العَلَم مع " لا "[٤].

٣٩) العامل في الاسم المتنازع عليه[٥].

٤٠) (ما قام وقعد إلا زيد) ونحوه ليس من باب التنازع[٦].

٤١) المصدر والفعل أيهما أصل للآخر[٧].

٤٢) إعراب الاسم المرفوع بعد" إذا "[٨].

٤٣) نوع إذا الفجائية[٩].

٤٤) سبب بناء الآن[١٠].

٤٥) إعراب (أمس) وبناؤه[١١].

٤٦) ظرفية (مع)[١٢] .

٤٧) ناصب المفعول معه[١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٤٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢/٥٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢/٦٧،٦٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق٢/١٦٨،١٦٧،١٦٦.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢/١٧٥،١٧٤.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٢/١٨٠،١٧٩،١٧٨.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٢/٣١٤،٢١٣.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٢/٢١٥،٢١٤.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٢٠،٢١٩.

(١١) ينظر: المرجع السابق٢/٢٢٤،٢٢٣.

(١٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٤٢،٢٤٠،٢٣٩.

(١٣) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٥٠،٢٤٩،٢٤٨.

٤٧) ناصب المفعول معه[١].

٤٨) واو المعية لا تتقدم على العامل في المصاحب[٢].

٤٩) نيابة بعض الضمائر عن بعض[٣].

٥٠) لا يلزم الاتباع إذا كان المستثنى منه نكرة[٤].

٥١) الاستثناء المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب[٥].

٥٢) اسمية " حاشا" إذا وليها مجرور بحرف جر[٦].

٥٣) الحال الجامدة المؤولة بمشتق[٧].

٥٤) إعراب المصدر بعد " أما "[٨].

٥٥) تقدم الحال على صاحبه المجرور[٩].

٥٦) تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً[١٠].

٥٧) جار مميز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر[١١].

٥٨) فعلية نعم وبئس[١٢].

٥٩) الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل في نعم وبئس[١٣].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٥٩، ٢٦٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٢/٢٨٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٠٨، ٣٢٠٩، ٣١٠.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٢٤، ٣٢٥.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٢/٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١.

(١١) ينظر: المرجع السابق ٢/٤١٩، ٤٢٠.

(١٢) ينظر: المرجع السابق ٣/٥، ٦.

(١٣) ينظر: المرجع السابق ٣/١٤، ١٥.

٦١) فعلية حبذا[١].

٦٢) الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور[٢].

٦٣) صياغة أفعل التفضيل مما لا فعل له[٣].

٦٤) إذا أضيف أفعل التفضيل منوياً بعده معنى" من " جازت المطابقة وعدمها[٤].

٦٥) امتناع عمل اسم الفاعل المصغر أو الموصوف[٥].

٦٦) عمل اسم الفاعل المقصود به المضي إذا وقع صلة للألف واللام[٦].

٦٧) تعدي المصدر النائب عن فعله[٧].

٦٨) نوع رب[٨].

٦٩) وصف المجرور بـ (رب) [٩].

٧٠) الجر بحرف جر محذوف[١٠].

٧١) ايمن إذا وليها لفظ الجلالة[١١].

٧٢) نوع إضافة المصدر[١٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٧،٢٦،٢٥،٢٤،٢٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق٣/٤٢،٤١،٤٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣/٥١.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣/٦٠،٥٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣/٧٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣/٧٨،٧٧،٧٦،٧٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٣/١٢٩،١٢٨،١٢٧،١٢٦،١٢٥.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٣/١٧٥.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٣/١٨٤،١٨٣،١٨٢،١٨١.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٣/١٩٤،١٩٣،١٩٢.

(١١) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٠٣.

(١٢) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٢٨.

٧٣) إعراب المضاف إلى ياء المتكلم وبناؤه[١].

٧٤) حذف المؤكَّد والاستغناء عنه بالمؤكِّد[٢].

٧٥) لا يلزم تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان[٣].

٧٦) " إما " ليست من حروف العطف[٤].

٧٧) ما ولي " أم " المنقطعة من مفرد معطوف بها على ما قبلها[٥].

٧٨) العطف على المجرور إذا كان ضميراً دون إعادة الجار[٦].

٧٩) نعت المنادى المبني [٧].

٨٠) إعراب المنادي المنعوت بـ (ابن)[٨].

٨١) نداء ما فيه أل[٩].

٨٢) نداء الموصول المصدر بالألف واللام، واسم الإشارة العاري من الكاف[١٠].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٨٠،٢٧٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٣/٢٩٩،٢٩٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٢٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٤٥،٣٤٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٦٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٧٧،٣٧٦،٣٧٥.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٩٣.

(٨) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٩٥،٣٩٤.

(٩) ينظر: المرجع السابق ٣/٣٩٩،٣٩٨.

(١٠) ينظر: المرجع السابق ٣/٤٠٠،٣٩٩.

المسائل النحوية المدروسة دراسة تفصيلية :

١ - تقديم خبر (ليس) عليها :

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها نحو (ماشياً ليس عمرو) فذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين[١] كالمبرد[٢] والزجاج[٣]، وابن السراج[٤]، وتبعهم الجرجاني[٥] وأبو البركات الأنباري[٦] والمرادي[٧] إلى عدم جواز ذلك.

وذهب قدماء البصريين[٨] والفراء[٩]، والأخفش[١٠]، والفارسي[١١]، وابن جني[١٢]، والزمخشري[١٣]، وأبو علي الشلوبين[١٤]، وابن عصفور[١٥]، وابن أبي الربيع[١٦]، وابن الحاجب[١٧]، والحيدرة اليمني[١٨] إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فيجوز عندهم (ماشياً

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٥١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١، والتبيين، ٣١٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب١١٧١/٣، ١١٧٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١١٧١/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٩٧/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١١٧١/٣.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢٢٨/٢.

(٥) ينظر: المقتصد ٤٠٨/١، ٤٠٩.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٣/١. وأسرار العربية ١١٧، ١١٨.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٩٧/١.

(٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٧/١، ٦٠٨.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٠٧/١، ٦٠٨.

(١٠) ينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى (دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٢٨٠.

(١١) ينظر: المرجع السابق ، ٢٨٠.

(١٢) ينظر: اللمع في العربية، ص٨٨.

(١٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ٣٦٨.

(١٤) ينظر: التوطئة، ٢٢٨.

(١٥) ينظر: المقرب ٩٥/١.

(١٦) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي٦٧٨/٢.

(١٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٤.

(١٨) ينظر: كشف المشكل في النحو، ٢٢٢.

وقد اختلف النحاة في النقل عن سيبويه، فنسب إليه قوم القول بالمنع نقل ذلك عنهم أبو البركات الأنباري[1]، ونسب إليه ابن جني[2]، والأعلم الشنتمري[3]، وابن السيد البطليوسي[4]، وابن مالك[5] القول بالجواز، وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن سيبويه ليس له نص صريح في ذلك[6]، ولعل ذلك هو الصحيح[7].

وقد اختار ابن مالك القول بمنع تقديم خبر " ليس " عليها مستدلاً لتأييد مذهبه بالأدلة الآتية[8]:

أولاً: أن (ليس) فعل غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله قياساً على غيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب.

ثانياً: أن ليس شبيه في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف (عسى) التي تشبه حرف يشبه الأفعال وهو (لعل) والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال.

ثالثاً: أن (ليس) فارقت الأصل فراقاً لازماً على وجه عُدِمَ به النظير في الأفعال وثبت به شبه الحرف بخلاف نعم وبئس التي شاركتها في مخالفة الأصل، ولكنها لم تفارق أصلها فراقاً يعدم به النظير في الأفعال، ويثبت به شَبَهُ الحرف، وفعلية ما رُوعيَ أصله، وسلك به سبيل مطردة في الأفعال، أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة.

رابعاً: أن شبه (ليس) في اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل وهذا يقتضي أن يسلك بها سبيله، ولكن ذلك يلغي فعليتها فرفعت الضمائر المتصلة، فلو استبيح تقديم الخبر لكَثِرت مخالفة الأصل وهذا لا يجوز.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١.

(٢) ينظر: الخصائص ١٨٨/١.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٣٢/١.

(٤) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠،١٢٩.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٥١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١.

(٧) ينظر: الكتاب ١٤٧،١٤٦،٥٠،٤٦،٤٥/٤٠/٢/١.

(٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٥٣،٣٥٢،٣٥١/١.

خامساً: أنهم أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة (ليس) بذلك أولى، لأصالتها في منع التصرف.

أما المجيزون فقد استدلوا لمذهبهم بما يلي[1]:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[2] لأن "يوم" معمول لمصروف، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، وقد أجاب عنها المانعون بما يلي[3]:

١) أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو (أما زيداً فاضرب؛ وعمراً لا تُهن، وحقكَّ لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أما تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و (لن) تقديمها عليهما، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم خبرها عليها.

٢) أن نصب (يوم) بفعل مضمر، والتقدير: يعرفون يوم يأتيهم. و" ليس مصروفاً" جملة حالية أو مستأنفة.

٣) إذا كان " يوم " منصوباً بمصروف فهو ظرف له، والظروف يُتَّساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها[4].

٤) أن " يوم " مبتدأ بُنِيَ لإضافته إلى الجملة.

ثانياً: أن " ليس " تتميز عن " عسى " وفعل التعجب فهي فعل وتعمل في المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر، وتلحقها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بخلاف "عسى" فإنها لا تعمل في جميع الأسماء، وبخلاف فعل التعجب فإنه أجري مجرى الأسماء وابتعد عن الأفعال لتصغيره ولا تلحقه تاء التأنيث. فإذا خالفتهما (ليس) في هذه الأمور، جاز أن تخالفهما بجواز تقديم خبرها عليها ولحاقها بأخواتها.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٣،١٦٢، والتبيين، ٣١٦.

(٢) سورة هود، آية :٨.

(٣) ينظر: شرح تسهل الفوائد ١/٣٥٤.

(٤) ينظر: التبيين ، ص٣١٦.

ثالثاً: أنه كما جاز أن يتقدم خبرها على اسمها، جاز أن يتقدم خبرها عليها.

رابعاً: لا يجوز قياس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ما) لا يتقدم خبرها على اسمها بخلاف(ليس)، وللاختلاف بينهما جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها.

وأميل إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها للأسباب الآتية:

أولاً: أنه ورد في القرآن الكريم إذْ قال الله – تعالى - : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[1].

فنصب " يوم " بمصروف، وهو خبر ليس ، وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر، وتوجيه المانعين للآية مردود بما يلي:

أما قولهم : إن " يوم " في موضع رفع وبُني على الفتح لإضافته إلى الفعل فجوابه من وجهين[2]:

أحدهما: أنه لو كان " يوم " في موضع رفع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه ولابد أن يكون فيه حينئذ ضمير يعود على المبتدأ، فيكون التقدير : ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة.

والثاني: أن" يوم " مضاف إلى فعل معرب، والجيِّد في مثل ذلك إعراب المضاف، وأما قولهم: أنه منصوب بفعل مضمر فلا حاجة إليه مع صحة عمل مصروف فيه فالإضمار على خلاف القياس[3].

وأما قولهم: إنه ظرف فليس بعلة لصحة إعمال الخبر المتأخر فيه لأن أحداً لم يفرق بين عمل خبر (ليس) فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره[4].

ثانياً: أنه ورد في الشعر حيث قال الشاعر[5]:

فيأبَى فما يزدادُ إلا لجاجـــةً وكُنْتُ أبيًّا في الخَنَا لستُ أقدمُ

---

(١) سورة هود، من الآية :٨.

(٢) ينظر: التبيين، ٣١٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣١٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣١٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر،١٤٠٣هـ، ٢٠٦/٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ) ٢٩٢/٦.

حيث تقدم معمول الخبر" في الخنا" على " ليس " وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر.

٢ - زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية :

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها بليس في العمل، بشرط تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقارنة " إنْ ".

وعلى مذهبهم نزل القرآن، قال تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[١] وقال تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[٢].

والثاني: مذهب التميميين، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، وحق العامل أن يختص بالأسماء أو بالأفعال كي يعمل[٣].

وقد اختلف النحويون في جواز دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، فذهب سيبويه[٤]، والفراء[٥]، والأخفش[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، والرضي[٩]، وابن أبي الربيع[١٠]، والمالقي[١١]، والمرادي[١٢]، والحيدرة اليمني[١٣]، وابن الخباز[١٤]، والسيوطي[١٥] إلى جواز ذلك.

---

(١) سورة يوسف، من الآية :٣١.

(٢) سورة المجادلة، من الآية :٢.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١٦/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/٢، ٤٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٩/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١١٦/٢.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٨/٢.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٨/٢.

(١٠) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٩٩/٢.

(١١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٢٥، ٢٢٦.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٠٨/١.

(١٣) ينظر: كشف المشكل في النحو، ٢٣٢.

(١٤) ينظر: توجيه اللمع، ١٤٦.

(١٥) ينظر: همع الهوامع ٤٠٤/١.

وذهب أبو علي الفارسي[1]، والزمخشري[2]، والاسفراييني[3] إلى أن الباء لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التيمية.

واحتج الذين يرون المنع بأنك لا تقول: زيد بمنطلق؛ و (ما) لا تعمل في لغة تميم فالجملة التي تدخل عليها (ما) التميمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، ولا تجوز زيادة الباء في الخبر[4].

وقد رد النحويون – الذين يرون جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية- مذهب من يرى المنع بما يلي[5]:

١ – أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما)، كقول الفرزدق[6]:

لَعَمْرُكَ ما معنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

٢ – أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً.

٣ – أن الباء الزائدة قد ثبت دخولها بعد بطلان عمل (ما) بمقارنة" إنْ" كقول الشاعر[7]:

لَعَمْرُك ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قُـــواَه

فكما دخلت الباء على الخبر المرفوع بعد (إنْ) لكونه منفياً، كذلك تدخل على الخبر بعد " ما " التميمية دون وجود " إنْ ".

أما ابن مالك[8] فقد اختار القول بجواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، وحجته في ذلك السماع والقياس:

---

(١) ينظر: المسائل البغداديات، ص ٢٨٤، وشرح تسهيل الفوائد ٣٨٣/١.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ١٠٢.

(٣) ينظر: اللباب في علم الإعراب، ١١٧.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ، ١٠٢.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٨٤/١.

(٦) البيت من الطويل، ينظر: الدرر اللوامع ٢٥٩/١، وشرح تسهيل الفوائد ٣٨٣/١.

(٧) البيت من المتقارب، للمتنخل الهذلي، ينظر: خزانة الأدب ١٣٥/٢.

(٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٨٤/١، ٣٨٣ .

فأما السماع فقد ذكر أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيراً بعد (ما)، واستدل بقول الفرزدق:

لَعمْرُكَ ما معنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

وأما القياس : فإن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لأنه منفي دون النظر إلى كونه خبراً منصوباً، ولهذا دخلت على خبر (لم أكن) ولم تدخل على خبر (كان)، وقد دخلت على الخبر بعد هل في قول الشاعر[1]:

يَقُولُ إذا اقْلَوْلَى عليها واقْرَدَتْ أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائِمِ

لشبه " هل " بحرف النفي، فدخولها على الخبر بعد (ما) التميمية أحق وأولى؛ لأن شبهها بحرف النفي أكمل من شبه هل به[2].

والراجح جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية؛ لكثرة ورود السماع بذلك؛ ولأن دخول الباء على الخبر بعد (ما) سببه كونه منفياً لا كونه خبراً منصوباً.

---

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، ينظر: خزانة الأدب ٤/٥،٢ ١٤٢/١٤.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ١/٣٨٤.

٣ – **موقع المصدر المؤول من " أنَّ " وما دخلت عليه بعد " لو" من الإعراب:**

اتفق النحاة على أن موضع " أنَّ " وما دخلت عليه بعد " لو" الرفع في نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ ﴾[١]، وقول الشاعر[٢]:

ولَوْ أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشة كَفَانِي ولَمْ أطْلُبْ قليلاً من المال

ولكنهم اختلفوا في إعرابها، على مذهبين:

المذهب الأول: أن " أنَّ " وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف تقديره: ثبت أو وقع، وذهب إلى هذا القول الكوفيون[٣] والزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، وابن يعيش[٦]، والمالقي[٧]، والمرادي[٨]، وحجتهم أن هذا القول يؤدي إلى إبقاء " لو " مختصة بالفعل[٩].

أما المذهب الثاني، فيرى أصحابه أنَّ " أنَّ " وما دخلت عليه مصدر مؤول ، مبتدأ محذوف الخبر، وذهب إليه سيبويه[١٠]، والأعلم الشنتمري[١١]، وابن عصفور[١٢]، وأبو حيان[١٣]، وقد اختار هذا القول ابن مالك[١٤]، فجعل نظير إعراب" أنَّ" وما دخلت عليه بعد " لو " مبتدأ، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : لَحَقٌ أنّه ذاهبٌ، بالإضافة إلى "أنَّ"

---

(١) سورة البقرة، آية :١٠٣.

(٢) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ينظر: خزانة الأدب١/١٥٨، والكتاب ١/٧٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ٢٨٠،٢٧٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٥١٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/٥١٣.

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ٢٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٨٣.

(٧) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٣٥٩.

(٨) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ٢٧٩، ٢٨٠.

(٩) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٤/٤١٨.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣/١٣٩.

(١١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٧٦٥.

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي٣/٢٠.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤/١٩٠١، ١٩٠٠.

(١٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٢/٤٠.

٤ ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي:

اختلف النحويون في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد[١] نحو: (مررت جالسة بهند) فذهب بعض الكوفيين[٢] وابن كيسان[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، وابن برهان[٦]، والحيدرة اليمني[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن عقيل[٩]، والسيوطي[١٠]، والمرادي[١١]، والسلسيلي[١٢] إلى جواز ذلك.

وذهب سيبويه[١٣]، والمبرد[١٤]، والزجاج[١٥]، وابن السراج[١٦]، والصيمري[١٧]، والزمخشري[١٨]، والعكبري[١٩]، وأبو علي الشلوبين[٢٠]، وابن الحاجب[٢١]، والإسفراييني[٢٢]، وابن هشام[٢٣]، والدماميني[٢٤]، والأشموني[٢٥] إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب٣/١٥٧٩.
(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/٦٣٥،٦٣٦.
(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٢/٣٣٧.
(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ،١٧٩.
(٥) ينظر: اللمع في العربية١١٧،١١٨.
(٦) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١.
(٧) ينظر: كشف المشكل في النحو، ٣٠٨.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب٣/١٥٧٩.
(٩) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد٢/٢٢.
(١٠) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٣٥.
(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/٧٠٦.
(١٢) ينظر: شفاء العليل في شرح التسهيل ٢/٥٢٨،٥٢٩.
(١٣) ينظر: الكتاب ٢/١٢٤.
(١٤) ينظر: المقتضب ٤/٥٣٣.
(١٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤.
(١٦) ينظر: الأصول في النحو١/١١٤،١١٥.
(١٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٩٧.
(١٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ، ٧٥.
(١٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/٢٩١.
(٢٠) ينظر: التوطئة ، ٢١٤.
(٢١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٣٢.
(٢٢) ينظر: اللباب في علم الإعراب ١٠٠.
(٢٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/٣١٨.
(٢٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد٥/١٩٧.
(٢٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣٣٦.

وقد اختار ابن مالك[1] القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، واستدل على ذلك بأدلة سماعية ودليل قياسي:

أما الأدلة السماعية: فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[2] .

ومن الشعر: قول الشاعر[3]:

فـــإنْ تَـــكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونِسوةٌ ... فلن يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَـــالِ

وقول الآخر[4]:

لَئِن كانَ بـــرْدُ الماءِ هَيمانَ صادياً ... إليَّ حبيبـــــاً إنهـــــا لَحَبيبُ

وقول الآخر[5]:

تسلَّيْتُ طُـــــراً عَنْكُـــــمُ بعد بَيْنِكُم ... بِذِكراكُـــمُ حتـــــى كأنَّكُمُ عِنْدِي

وقول الآخر[6]:

غَافِـــــلاً تعرِضُ المَنِيةُ لِلْمـــــر ... ءِ فَيُدْعى ولَاتَ حين إبَـــــاءِ

وقول الآخر[7]:

مشغوفـــةً بِـــــكَ قد شُغِفْتُ وإنَّما ... حُتِمَ الفـــــراقُ فما إليك سبيلُ

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٦/٢.

(٢) سورة سبأ، من الآية: ٢٨.

(٣) البيت من الطويل، وقائله طليحة بن خويلد الأسدي، ينظر: شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني١٧٧/٢.

(٤) البيت من الطويل، نسبه العيني لكثير عزة، ينظر: المرجع السابق ١٧٧/٢، ونسبه البغدادي لعروة بن حزام، ينظر: خزانة الأدب ٢١٢/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد ٣٣٨/٢، وشواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٧/٢.

(٦) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شواهد ا لعيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٧/٢،وشرح تسهيل الفوائد ٣٣٨/٢.

(٧) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني١٧٧/٢، وشرح تسهيل الفوائد ٣٣٩/٢.

أما دليل القياس:

فقد قال ابن مالك ـ معلقاً على جواز تقديم الحال في قولنا: " مررت جالسةً بهند- : "فإن" (جالسة) من قولنا " مررت جالسةً بهند منصوب بمررت وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له، أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عَدَّاهُ لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية مررت، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله كما يتقدم حال المنصوب"[1].

وقد تبع عباسُ حسن ابن مالك في القول بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي لوروده في القرآن وخلوه من التكلف[2].

أما الذين منعوا تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي فعللوا ذلك بعلل مختلفة[3]:

إذ منع بعضهم التقديم؛ لأن تَعَلُّقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنَّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحدٍ إلى شيئين فجعلوا التزام التأخير عوضاً من الاشتراك في الواسطة.

وبعضهم يعلل المنع حملاً على حال المجرور بالإضافة.

كما علله بعضهم بأنَّ حَالَ المجرور شَبيهٌ بحالٍ عَمِلَ فيه حرفُ جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار متكئاً. فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في (مررت بهند جالسة).

وقد أجابوا عن أدلة المجيزين بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[4].

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٩/٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي ٣٥٣/٢.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٦/٢.

(٤) سورة سبأ، من الآية :٢٨.

ردوا الاستدلال بها بالحجج التالية:

١) أن " كافّة " صفة لإرسالهِ وحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه[١].

٢) أن " كافة " حال من الكاف، والتاء فيه للمبالغة[٢].

٣) أن جَعْل " كافة " حالٌ من " الناس" يقود إلى جعل اللام بمعنى إلى، وتعدية أرسل باللام خلاف الأكثر[٣].

٤) أن جَعْل " كافة " حالٌ من " الناس " يؤدي إلى تقديم الحال المحصورة، وذلك ممتنع[٤].

ثانياً: الشواهد الشعرية:

حكموا عليها بأنها ضرورة وأولوا بعضها، فقالوا:(هيمانَ وصادياً) من قول الشاعر:

لَئِن كانَ بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليَّ حبيباً إنَّها لَحَبيبُ

حالان من الماء[٥].

وجعلوا : (طراً) من قول الشاعر:

تسليتُ طُراً عنكُمُ بعد بينكم بذكركُمُ حتى كأنّكُمُ عِنْدي

حالاً من (عنكم) محذوف مدلولاً عليها بـ (عنكم) المذكورة[٦].

والراجح ما اختاره ابن مالك لما يلي:

١) ورود السماع بما ذهب إليه في القرآن والشعر العربي الفصيح.

٢) عضد القياسُ السماعَ فأكسب القول بالجواز قوة وتمكيناً.

٣) أقوال المانعين مبنية على التأويل، وتأويل الكثير قبيح.

٤) لا يحتج بقول الزمخشري إن " كافة " من قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[٧] صفة لأن العرب لم تستعمله إلا حالاً[٨]. ولا بقول الزجاج

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ١٩٨/٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٨٤/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٢٨٤/٢.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٢١٢/٣.

(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح٦٣٧/٢.

(٧) سورة سبأ، من الآية :٢٨.

(٨) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٣٧/٢.

أنها حال من الكاف؛ لأنه جعلها حالاً مفردة ولا يعرف ذلك في غير محل النزاع وجعله مذكراً وهو مؤنث، ولا حجة في قوله : أن التاء للمبالغة؛ لأن ذلك مقصور على السماع[1].

٥) تقديم الحال المحصورة بإلا ليس ممتنعاً عند الجميع كما زعم المانعون، بل صرح ابن هشام في باب الفاعل بجواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل فالحال يجوز تقديمه من باب أولى[2].

٦) لا شبهة في جواز تعدية أرسل باللام لقوله تعالى:﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[3].

٧) لا حجة لهم في قولهم : " إن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة..." ؛ لأن حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن الواسطة، والحال أشد استغناءً عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يتعدى بحرف الجر، كاسم الإشارة، وحرف التنبيه، والتشبيه والتمني[4]. ولا حجة لهم أيضاً في تشبيههم الحال المجرور بحرف بالحال المجرور بالإضافة،لأن المجرور بالحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فحملُ المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة يؤدي إلى أن يكون الأصل تابعاً للفرع[5].

وأما تشبيههم (مررت بهند جالسة) بـ (زيد في الدار متكئاً) فمردود؛ لأن (جالسة) منصوبة بالفعل المتصرف (مررت) ولا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية (مررت) فالمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب.

أما (متكئاً) في نحو (زيد في الدار متكئاً) فناصبه (في) لتضمنها معنى الاستقرار، وهي ترفع ضميراً يعود على (زيد) هو صاحب الحال. فلا يجوز تقديم (متكئاً) على حرف الجر (في)، لأنه عامل فيه وهو عامل ضعيف[6].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٠٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٣٨/٢.

(٣) سورة النساء، من الآية :٧٩.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣٣٩/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق ٣٢٩/٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ٣٣٩/٢، ٣٤٠.

٥ ـ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر:

للنحويين في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ثلاثة أقوال:

أحدها: جواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار نحو (مررت بك وزيد)، وهو قول الكوفيين[١]، ويونس[٢]، وقطرب[٣]، والأخفش[٤] في أحد قوليه، وأبي علي الشلوبين[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والسيوطي[٨]، وأبي شامة[٩].

والثاني: منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[١٠]، والأخفش في قوله الآخر[١١]، والزجاج[١٢]، وابن السراج[١٣]، والسيرافي[١٤]، وابن جني[١٥]، والصيمري[١٦]، والجرجاني[١٧]، والزمخشري[١٨]، وأبو البركات الأنباري[١٩]،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢، وشرح تسهيل الفوائد ٣٧٥/٣.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٠٢٦/٢.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، الطبعة الثالثة (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص٥٣.

(٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٧٥/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٠١٣/٤.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٩/٣،٣٤٨.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٠/٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٨٩/٣.

(٩) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة الدمشقي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة بدون، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده) ص٤١١.

(١٠) ينظر: الكتاب ٢٤٨/١.

(١١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١.

(١٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢.

(١٣) ينظر: الأصول في النحو ٧٩/٢.

(١٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٦٨/١.

(١٥) ينظر: اللمع في العربية، ١٥٧.

(١٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٠/١.

(١٧) ينظر: المقتصد ٩٥٩/٢.

(١٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ١٤٧.

(١٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٤٦٤/٢،٤٦٣.

والعكبري[1]، وابن يعيش[2]، وابن عصفور[3]، والاسفراييني[4]، وابن الناظم[5]، والرضي[6]، وابن أبي الربيع[7]، والأزهري[8]، والبغدادي[9]، والحيدرة اليمني[10]، وابن الخباز[11]، وصاحب حماة[12].

والثالث: القول بالجواز إذا أكد الضمير المجرور بضمير رفع منفصل نحو (مررت بك أنت وزيد) وقال به الجرمي والزيادي[13]، مستدلين بالقياس على العطف على الضمير المرفوع المنفصل.

واختار ابن مالك[14] القول الأول واستدل أصحاب هذا الرأي لتأييد مذهبهم بالسماع والقياس.

فأما السماع فقد كان على النحو الآتي:

أولاً: القرآن الكريم:

قال تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرْحَامِ ﴾[15]بكسر الميم من الأرحام.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٧/٣.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: اللباب في علم الإعراب، ١٤٠.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ٥٤٦.

(٦) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب٣٣٤/٣.

(٧) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١،٣٤٦.

(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦١٤/٣.

(٩) ينظر: خزانة الأدب ١٢٨/٥.

(١٠) ينظر: كشف المشكل في النحو، ٣٩٤.

(١١) ينظر: توجيه اللمع ، ٢٩٣.

(١٢) ينظر: الكُنّاش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل، الشهير بصاحب حماة ، تحقيق: رياض حسن الخوام، الطبعة الأولى، (بيروت: المطبعة العصرية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)٢٢٩/١.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب٢٠١٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد٤٧/٢.

(١٤) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣٧٥/٣.

(١٥) سورة النساء، من الآية:١. ينظر في القراءة: اتحاف فضلاء البشر ١٨٥.

وقال تعالى: ﴿ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[2] وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[3].

ثانياً: الحديث الشريف:

ومنه قول الرسول – صلى الله عليه وسلم - : " إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجلٍ استعمل عمالاً ... "[4] الحديث.

ثالثاً: النثر:

ومنه ما رواه قطرب: (ما فيها غيرُهُ وفرسِه)[5].

رابعاً: الشعر:

ومنه قول الشاعر[6]:

أكُرُّعلـــــى الكتيبة لا أُبالي احْتفِي كان فيها أم سِواهـــــا

إذْ عطف (سواها) على الضمير المجرور في قوله (فيها) دون إعادة الجار .

وقول الآخر[7]:

فاليومَ قرَّبتَ تَهجونا وتَشْتُمُنَا فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ من عجبِ

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار.

وقول الآخر[8]:

نُعَلِّقُ في مثلِ السواري سيوفَنَا ومَا بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نفانفُ

---

(١) سورة البقرة، من الآية:٢١٧.

(٢) سورة الحجر، الآية:٢٠.

(٣) سورة النساء، من الآية:١٢٧.

(٤) ينظر: صحيح البخاري ٤٤٦/٤.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح٦١٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤.

(٦) البيت من الوافر، لعباس بن مرداس السلمي، ينظر: خزانة الأدب ١٢٥/٥.

(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، وشرح تسهيل الفوائد ٣٧٦/٣، وخزانة الأدب ١٢٩/٥، قال عنه صاحب الخزانة : " من أبيات سيبويه الخمسين لا يعرف قائله".

(٨) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، ينظر: خزانة الأدب ١٢٥/٥.

إذ عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) ولم يعد الجار .

وقول الآخر[1]:

إذا أَوْقدوُا ناراً، لحربِ عدوِّهم فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بها وسَعِيرِها

حيث عطف (سعيرها) على الضمير المجرور في (بها) دون إعادة الجار.

وقول الآخر[2]:

هَلاَّ سألتَ بذي الجماجمِ عَنْهُمُ وأبي نُعيمٍ ذي اللِّواءِ المُحْـرَقِ

إذ عطف (أبي نُعيم) على الضمير المجرور في (عنهم) من غير إعادة الجار.

وقول الآخر[3]:

بنا أبداً لا غيرِنا تُدْرَكُ المنَـى وتُكْشفُ غماءُ الخُطُوبِ الفوادحِ

حيث عطف (لا غيرنا) على الضمير المجرور في (بنا) ولم يعد الجار.

وقول الآخر[4]:

لَوْ كَانَ لي وَزُهيرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ من الحِمَامِ عِدانًا شرَّ مـــوردِ

حيث عطف (زهير) على الضمير المجرور في (لي) دون إعادة الجار.

وقول الراجز[5]:

آبك أيِّهْ بِـــيَ أو مُصَـــدَّرِ من حُمُرِ الجلَّةِ جأْبٍ حَشْـــوَرِ

حيث عطف (مصدَّر) على الضمير المجرور (بي) من غير إعادة الجار.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد ٣٧٧/٣، وشواهد التوضيح، ٥٦، وشواهد العيني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٥/٣.

(٢) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في شرح وتسهيل الفوائد٣٣٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٦/٢، وخزانة الأدب ١٢٥/٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد٣٧٧/٣، وشواهد التوضيح، ص٥٦.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد٣٧٨/٣، وشواهد التوضيح، ١١٠.

(٥) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٢/١، وشرح تسهيل الفوائد ٣٧٧/٣.

وقول الشاعر[1]:

إذا بِنَا بلْ أنيسانَ اتَّقتْ فِئـــةٌ ظلَّتْ مؤمَّنـــــةً ممن يُعاديهـــا

حيث عطف (أنيسانَ) على الضمير المجرور في (بنا) من غير إعادة الجار.

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنه كما جاز أن يبدلَ من الضمير المجرور ويؤكَّد من غير إعادة الجار كذلك يعطف عليه دون إعادة الجار[2].

والثاني: لما كان الضمير المجرور فضلة كالمضمر المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة الجار كما يعطف على الضمير المنصوب من غير إعادة العامل[3].

أما النحويون الذين منعوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فاستدلوا على منعهم بدليلين:

أحدهما : أن المعطوف شريك المعطوف عليه، إذْ يصح عطف كل واحد منهما على صاحبه فتقول: جاء محمدٌ وخالدٌ، كما تقول: " جاء خالدٌ ومحمدٌ". أما المضمر المجرور فلا يجوز عطفه على ما قبله إذْ لا يصح أن نقول : " مررت بعمرووك". ولأنه لا يجوز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة الجار لم يجز أن يعطف عليه إلا بإعادة الجار[4].

والثاني: الضمير المجرور شبيه بالتنوين لما بينهما من المعاقبة، ولكونه على حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه، كما لم يجز العطف على التنوين[5].

وقد ردوا أدلة المجيزين، فكان ردهم الاستدلال بالآيات على النحو الآتي:

---

(١) البيت من البسيط، وقد نسبه ابن مالك في شرح تسهيل الفوائد لرجل من طئ ٣٧٧/٣.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٩٧/٦.

(٣) ينظر: إبراز المعاني ٤١١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤١/١، ١٤٠، وخزانة الأدب ١٢٨/٥.

(٥) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم، ٥٤٦.

أما قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾[1]، فقد ذهب بعض النحاة إلى رد القراءة وتخطئة قارئها، فالفراء يصفها بالقبح فيقول: " وفي ذلك قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه"[2].

ويقول المبرد: " وقرأ حمزة ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[3] وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطرَّ إليه شاعر"[4].

وتابع الزجاجُ المبرِّدَ في رد القراءة، فقال: " القراءة الجيدة نصب "الأرحام" فأما الخفض فخطأ في العربية"[5].

ونجد طائفة أخرى من النحويين تأولت الآية الكريمة؛ فجعلوا الواو للقسم و (الأرحام) مجرور بها، أو أنَّ (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها[6].

وأما قوله تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[7] فقالوا (المسجد) معطوف على (سبيل)، وليس على الضمير المجرور في (به)[8] .

وأما قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[9]. فجعلوا (مَنْ) في موضع نصب بالعطف على (معايش)[10] .

---

(١) سورة النساء، من الآية:١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، ٢٥٢.

(٣) سورة النساء، من الآية:١.

(٤) ينظر: الكامل ٩٣١/٢.

(٥) إبراز المعاني ، ص٤١٢ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٧/٢.

(٧) سورة البقرة، من الآية :٢١٧.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧١/٢.

(٩) سورة الحجر، آية :٢٠.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧١/١.

وقسم السؤال لا يكون إلا مع (الباء) نحو (بالله لتفعلن) . وأما جعلهم (الأرحام) مجرور بباء مقدرة فمردود بأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار[1].

وأما من تجرأ على القراءة فردها أو خَطَّأها مع أنها سبعية متواترة[2] فليس بمصيب وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب.

وعطف (المسجد) على (سبيل) في الآية الثانية يستلزم الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة، والأجنبي هو المصدر (كُفْر) وذلك ممتنع بإجماع[3].

وعطف(مَن) على (معايش) في الآية الثالثة ليس بظاهر، والأقرب كونها في موضع جر.

وأما الآية الرابعة فإن جعل (ما) في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة، أو في موضع جر عطفاً على (النساء) يقود إلى التقدير، وما سلم من ذلك أولى بالقبول.

وأما قولهم : إن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منها يعطف على صاحبه ...." فيضعفه قولهم : " رب رجلٍ وأخيه " وقولهم " لا رجل وامرأةً في الدار" فالمعطوفان (أخيه) و (امرأة) لا يمكن تقديمهما وتأخير ما عطف عليه، ولم يمتنع فيهما العطف، فكذلك لا يمتنع في نحو (مررت بك وزيد)[4].

ويرد قولهم : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين لما بينهما من المعاقبة..."

بأنه لو منع شبه ضمير الجر بالتنوين من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد نحو (مررت بك نفسك) ويبدل منه نحو: (أعجبت بك جمالِك) بإجماع فالعطف يقاس عليهما[5].

---

(١) ينظر: المرجع السابق٢/٣٣٦.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الخانجي،١٤١٣هـ/١٩٩٢م)١/١٢٧، وإتحاف فضلاء البشر، ص١٨٥.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ٥٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٥٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٥٤.

الخاتمة وأهم النتائج

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله مسبب الأسباب ومجر السحاب، وهازم الأحزاب، والصلاة والسلام على المبعوث بخير كتاب، وآله والأصحاب وبعد:

لعله من المناسب في ختام هذا العمل أن أقدم له خلاصة تضم أهم النتائج التي وقفت عليها في أثناء الدراسة ؛ فأقول:

اشتمل البحث على تمهيد يضم مبحثين :

تناول في المبحث الأول ترجمة موجزة لابن مالك شملت اسمه وكنيته ومولده ونسبه وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية، وأهم مؤلفاته.

وتناول في المبحث الثاني منهج ابن مالك في شرحه لكتاب التسهيل .

وأهم النتائج التي اشتمل عليها التمهيد ما يلي:

١) يختار ابن مالك أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف.

٢) يعتد بنفسه من غير غرور.

٣) ابن مالك بصري المذهب.

وقسم البحث بعد التمهيد إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول السماع من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهومه.

المبحث الثاني: مصادره.

١ ـ القرآن .

٢ ـ الحديث الشريف.

٣ ـ كلام العرب.

وأهم نتائج هذا الفصل ما يلي:

١) وضع ابن مالك القرآن على رأس المصادر الأخرى، وصرح بأنه أفصح أنواع النثر، وأقوى الحجج على الإطلاق.

٢) اعتمد على القرآن اعتماداً كاملاً في بعض المواضع.

٣) دعا إلى صون القرآن عن الوجوه الضعيفة.

٤) تتبع لغات العرب الواردة في القرآن .

٥) دافع عن القراءات والقراء، بتضعيف حجج المانعين والتوسع في السماع المؤيد للقراءة، وحملها على لغات العرب.

٦) اعتمد الحديث النبوي مصدراً ثانياً من مصادر الاستشهاد واعتمد عليه في إثبات القواعد النحوية.

٧) التزم ابن مالك بمعظم ما وضعه النحاة الأوائل من ضوابط تحكم كلام العرب نثره ونظمه، وإن كان قد خرج عن دائرة الاحتجاج اللغوي، فاحتج بشعر شعراء قد خرجوا عن النطاق الزماني.

٨) سماعه عن العرب سماع غير مباشر.

٩) كثيراً ما ينسب المسموع إلى قائله.

١٠) يشترط العدالة والضبط فيمن يروي عنه.

١١) يحترم الرواية ويقدمها على الرأي.

١٢) يقول بتعاور اللغات وتداخلها، ويفضل بعضها على بعض.

١٣) يخالف النحاة في مفهوم الضرورة الشعرية.

وتناول الفصل الثاني القياس من خلال ثلاثة مباحث:

أحدها: مفهومه وأهم النحاة الذين أثروا فيه.

والثاني: أركان القياس وموقف ابن مالك من القياس على الشاذ.

والثالث: المسائل المرجحة بسبب القياس مع دراسة بعضها دراسة تفصيلية.

وأهم نتائج هذا الفصل ما يلي :

١) اعتمد ابن مالك على أنماط من القياس،هي: قياس العلة، وقياس الشبه وقياس الطرد.

٢) راعى ابن مالك المسموع في باب القياس، فقاس الأسلوب المختلف فيه على الأساليب المتفق عليها الواردة عن العرب، وما خالف القياس يقبله ولا يقيس عليه كما قبل ما وافق القياس ولم يسمع دون القياس عليه، واجتنب ما خالف القياس ولم يستعمل.

٣) الأصل عنده عدم القياس على الشاذ ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل في بعض الأحيان.

وتناول الفصل الثالث: الإجماع، وقد جاءت نتائجه على النحو الآتي:

١) جاء عنده في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية.

٢) احتج بأنواع أخرى من الإجماع، كإجماع العرب وإجماع أهل اللغة.

وتناول الفصل الرابع الاستصحاب.

وأهم نتائجه ما يلي:

١) عد ابن مالك الاستصحاب من الأدلة المعتبرة في إثبات القواعد.

٢) صرح به واعتمد عليه في بعض المواضع.

وأما الفصل الخامس، فتناول أدلة أخرى، من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة الجدلية.

المبحث الثاني: قواعد التوجيه.

المبحث الثالث: تضافر الأدلة.

وأهم نتائج هذا الفصل ما يلي:

١) استعمل ابن مالك (عدم التنظير) و (الدليل المسمى بالباقي) من الأدلة الجدلية، فكان يرد ما ليس له نظير، ويعرض الأدلة النحوية التي تُستعمل لترجيح المسائل فينقضها ويبقي ما يراه صالحاً لتعليل الحكم.

٢) وضع قواعد عامة للتوجيه تدل على إلمامه بدقائق علم النحو وجزئياته.

٣) جمع بين الأدلة النحوية لترجيح رأيه في كثير من المسائل النحوية.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الفهـــارس

١ - فهرس الآيات القرآنية.
٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية.
٣ ـ فهرس الأبيات الشعرية.
٤ ـ فهرس المصادر والمراجع.
٥ ـ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		٧٥
﴿ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ ﴾	٧	
(البقرة)		
﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾	١٤٤	٨
﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾	٢٨٢	٤٣
﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾	١٣٠	١٥
﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ﴾	٢٤٦	٩٢
﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾	١٩٧	١٤٠
﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	١٤٩
﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾	٢٦٠	١٥٥
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾	٢٧٤	١٥٦
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾	٦٧	١٦٠
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾	١٠٣	١٧٥
﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢١٧	١٨٤
﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	٢١٧	١٨٧
سورة آل عمران		
﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾	٩٧	١٠٢
سورة النساء		
﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ﴾	١٣٦	١٥
﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	١٨٣،١٧ ١٨٧،
﴿ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴾	٦٣	١٣٨
﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	١٤٦	١٥٩
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ ﴾	١٧٥	١٥٩
﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	٧٩	١٨١
﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	١٢٧	١٨٨،١٨٤

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة المائدة		
﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾	٥٤	١٨
سورة الأنعام		
﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ﴾	٣٣	٨
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	١٨
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾	١٠٩	١٦٠
سورة الأعراف		
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾	١٠	١٤
﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾	٩٩	١٦
﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	٥٦	١٥٦
سورة التوبة		
﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	١٠٨	٥٦
﴿ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً ﴾	٤٦	١٩
سورة هود		
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	٨	١٧٠
سورة يوسف		
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١٧٢
سورة إبراهيم		
﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾	٢٢	١٤
سورة الحجر		
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾	٢٠	١٨٤،١٨٧
سورة النحل		
﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾	٨٩	١٧
﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ﴾	٢٧	١٦
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	١٢٤	١٧
﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	١٢٠	٦٨
﴿ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾	١٢٧	٦٨

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	١	٥٥
﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾	٥٢	٧٤
سورة مريم		
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾	٧٥	١٥٨
سورة طه		
﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾	١٥	٨
سورة الحج		
﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	٣٥	١٩
سورة النمل		
﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	٦٥	٤٣
سورة العنكبوت		
﴿ وَقُولُوٓا ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾	٤٦	١٥
سورة الأحزاب		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ﴾	٥٦	١٧
﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ ﴾	٣٥	١٩
سورة سبأ		
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	١٦
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾	٢٨	١٧٨، ١٧٩، ١٨٠
سورة الزمر		
﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ ﴾	٦٤	١٦
سورة الجاثية		
﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ ﴾	٢١	١٣
﴿ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾	١٤	٦٤
سورة الأحقاف		
﴿ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ ﴾	١٧	١٦
سورة المجادلة		
﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾	٢	١٧٢
سورة الحشر		
﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾	٤	١٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة نوح		
﴿ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾	٨	١٥٦
سورة المزمل		
﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾	٣،٢	١٥
سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ ﴾	١٦،١٥	٦٣

فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	الصفحة
١	" أمتي لا تجتمع على ضلالة".	١٠٠
٢	" إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً...الحديث"	١٨٤
٣	" بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي".	١٣٣
٤	" فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم – ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ... الحديث ".	٥٦
٥	" فلم أزل أحب الدباء من يومئذ ".	٥٧
٦	" فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ".	٥٦
٧	" لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".	٢٥،٥٤
٨	" مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار ... الحديث".	٥٦
٩	" وما لنا أكثر أهل النار ".	٢٦
١٠	" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ".	٢٦،١٠٨

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

م	الحديث	الصفحة
١	إن قنعت كاتبك لصوت .	٧٥
٢	إن يشينك لنفسك وإن يزينك لهيه	٧٥
٣	لأمرٍ ما جدع قصير أنفه.	٧١
٤	نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبه	٣٩

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	الصفحة
إباء	الخفيف	١٧٨
الولاء	الخفيف	١٢١
سواها	الوافر	١٨٤
هدى	الرجز	٦٥
أصحهبا	الطويل	٣٩
أقاربه	الطويل	١٠٨
التجارب	الطويل	٥٧
تحلبا	الطويل	٣٩
تطيب	الطويل	٣٩
الرقابا	الوافر	١٤٣
السحائب	مجزوء الكامل	١٠٩
عجب	البسيط	٥٨
عجب	البسيط	١٨٤
الغالب	الرجز	١٣٣
قلبه	الرجز	٦٥
الكتائب	الطويل	٥٧
الكلابا	الوافر	٦٤
لحبيب	الطويل	١٧٨
الرزاح	الكامل	٥٧
الرواح	الكامل	٥٧
الفوادح	الطويل	١٨٥
رشد	البسيط	٤١
عددا	البسيط	١٠٦

القافية	البحر	الصفحة
عندي	الطويل	١٧٨
فؤاديا	الطويل	٧٥
فأعودها	الطويل	٩٤
لعميد	الطويل	٣٧
الملحد	الرجز	١٤٥
منجدا	الطويل	١١٨
مورود	البسيط	١٨٥
موعد	الطويل	٩١
الأزر	الكامل	٣٦
الأشبار	الكامل	١٥٤
الأشعار	الكامل	١٢١
بشر	بسيط	١٠٣
بيسير	الطويل	١١٧
الجزر	الكامل	٣٦
جهارا	الطويل	٤٠
جير	الرجز	٩١
حشور	الرجز	١٨٥
الخور	البسيط	٤٠
ديار	البسيط	٩٩
سعيرها	الطويل	١٨٥
السمر	البسيط	١٤٢
العصير	الرجز	٥٧
متيسر	الطويل	١٧٣،١٧٤

القافية	البحر	الصفحة
مستطيرا	الرجز	٦٤
مطيرها	الطويل	٣٥
منكر	الطويل	٦٠
ناصر	الطويل	٩٩
النواضر	الطويل	١٠٩
يسر	الطويل	٤٠
أجمعا	الرجز	٦٠
أجمعا	الرجز	٦٠
البلاقع	الطويل	١٥٤
بلقع	الطويل	٣٨
مجمع	المتقارب	٣٤
اليجدع	الطويل	٤١
مختلف	المنسرح	٣
نفانف	الطويل	١٨٤
رواهقه	الطويل	١٢٤
المحرق	الكامل	١٨٥
إليكا	الرجز	٩٣
أسافله	الطويل	٩١
اشتعلا	البسيط	٤٠
الجدل	البسيط	٤١
حبال	الطويل	١٧٨
خليلا	الطويل	٤١
سبيل	الكامل	١٧٨

القافية	البحر	الصفحة
الصهيل	الوافر	٦٣
الصهيلا	الخفيف	١٤٣
صول	البسيط	١٤٢
عائل	الطويل	٥٧
المال	الطويل	١٧٥
يقولها	الطويل	٨٧
أقدم	الطويل	١٧١
ألوم	المتقارب	١٠٨
بدائم	الطويل	١٧٤
تحرم	الكامل	١٠٦
تيمما	الطويل	٦٣
حميم	الطويل	١٠٨
دام	الخفيف	٦٠
سنام	الوافر	١٤٣
صائماً	الرجز	٣٧
صميمها	الطويل	١٢٢
الغشوم	الوافر	١٩
لمسلما	الكامل	٧٤
اللهازم	الطويل	١٣٤
مداما	الطويل	٥٧
معظما	الطويل	١٢٤
وجرهم	الطويل	٥٧
فمه	الرجز	٢٥

القافية	البحر	الصفحة
إنه	الوافر	٩٠
إيانا	الكامل	١٠٦
بطني	الرجز	١٤٢،١٤٣
تعوديني	البسيط	١٢٢
دفينا	الكامل	٣٩
مثلان	البسيط	٣٦
ملآن	الهزج	٥٤
مني	الرمل	٣٨
باقيا	الطويل	٧٥
متراخيا	الطويل	٧٥
واقيه	البسيط	١٠٨
يعاديها	البسيط	١٨٦

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية :

١) آراء المبرد في نظر ابن مالك، قدمها: محمد علي خنفور، لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

٢) ابن مالك وأثره في اللغة العربية، قدمها: يحيى محمد الأسيوطي، لنيل شهادة العالمية من جامعة الأزهر.

٣) اختيارات ابن مالك النحوية، قدمها: محمد علي الحازمي، لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤) استدلالات ابن مالك في شرح الشافية الكافية، قدمتها: زمزم بنت أحمد علي تقي، لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

٥) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة، قدمها: عبد الرحمن محمد السيد، لنيل درجة الدكتوراه، من جامعة القاهرة.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١) أئمة النحاة في التاريخ. محمد محمود عالي. الطبعة الأولى، (السعودية: دار الشروق، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م).

٢) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع. عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده).

٣) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. أحمد مكي الأنصاري، (القاهرة: ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

٤) اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل. محمد بن علي بن علان الصديقي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

٥) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. أحمد الدمياطي، المشهور بـ (البناء). رواه وصححه علي بن محمد الضباع، (بيروت، دار الندوة الجديدة) .

٦) أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد السيرافي. تحقيق نخبة من العلماء، (مصر: شارع بور سعيد، مكتبة الثقافة الدينية).

٧) الأزهية في علم الحروف. علي بن محمد الهروي. تحقيق : عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٨) أسرار العربية. أبو البركات الأنباري. تحقيق وتعليق: بركات يوسف هَبوّد، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٩) الأشباه والنظائر. جلال الدين السيوطي. تحقيق الدكتور: فايز ترحيني، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

١٠) الإصباح في شرح الاقتراح. محمود فجال. الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

١١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل. ابن السيد البطليوسي. تحقيق الدكتور: حمزة عبدالله النشرتي، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

١٢) الأصول . تمام حسان، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

١٣) أصول النحو العربي. محمد عيد، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتب،١٩٨٢م).

١٤) أصول النحو العربي. محمود أحمد نخلة. الطبعة الأولى، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

١٥) الأصول في النحو. أبو بكر بن السراج، تحقيق الدكتور: عبد المحسن الفتلي، الطبعة الرابعة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

١٦) أصول نحو ابن مالك. عبد المنعم أحمد هريدي. (مصر: دار الفكر العربي).

١٧) إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب " شرح قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام الأنصاري. رياض بن حسن الخوّام. الطبعة الثانية، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

١٨) إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٩) إعراب القراءات السبع وعللها. ابن خالويه. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين، الطبعة الأولى، (مصر: مطبعة المدني،١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

٢٠) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. ابن خالويه. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ).

٢١) الأعلام. خير الدين الزركلي. الطبعة الخامسة، (بيروت : دار الملايين، ١٩٨٠م).

٢٢) الإغراب في جدل الإعراب. أبو البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني، (مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م).

٢٣) أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري. تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

٢٤) أمالي السهيلي. أبو القاسم السهيلي. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مكتبة السهيلي.

٢٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: ١٩٥٠م).

٢٦) أهدى سبيل إلى علمي الخليل. محمود مصطفى. تحقيق: نعيم زرزورة، الطبعة الثالثة، (بيروت: دار الكتب العلمي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

٢٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: صيدا،المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٢٨) الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي، (بغداد: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)

٢٩) الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق الدكتور: مازن المبارك، الطبعة الأولى، (لبنان: دار النفائس، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).

٣٠) اختيارات أبي حيان النحوية، بدر بن ناصر البدر. (السعودية: مكتب الرشيد، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

٣١) ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، (مصر، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٣٢) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. كاظم إبراهيم كاظم. الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٣٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٣٤) الاقتراح في أصول النحو. جلال الدين السيوطي. تحقيق الدكتور: أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، (جروس برس، ١٩٨٨م).

٣٥) الانتصاف من الإنصاف. محمد محي الدين عبد الحميد. (صيدا: بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٣٦) البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

٣٧) البداية والنهاية. ابن كثير. تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرين، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٣٨) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة. عمر بن زين الدين النشار. تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعطراوي، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٣٩) البرهان في علوم القرآن. محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

٤٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع. تحقيق الدكتور: عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، (بيروت: لبنان، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

٤١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

٤٢) تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. نقله إلى العربية: سيد محمد بكر، ورمضان عبد التواب، (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٤٣) التبصرة والتذكرة. أبو محمد الصيمري. تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، (دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٤٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. أبوالبقاء العكبري. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، (السعودية: الرياض، العليا، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٤٥) التخمير في شرح المفصل. صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوازمي. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، (السعودية: الرياض، العليا، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).

٤٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٤٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تحقيق: محمد كامل بركات، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م).

٤٨) التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري. تحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، (الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٤٩) التصريف الملوكي. ابن جني. تحقيق: الدكتور ديزيرة سقال، الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر العربي، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٥٠) التعريف. أبو عثمان المازني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

٥١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني. تحقيق: محمد المفدي، الطبعة الأولى، (بيروت: بساط، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

٥٢) التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي. تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

٥٣) التكملة. أبو علي الفارسي. تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ/١٩١٨م).

٥٤) توجيه اللمع. أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقق: فايز زكي دياب، الطبعة الأولى، (مصر: دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٥٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي (ابن أم قاسم)، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

٥٦) التوطئة. أبو علي الشلوبين. تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٥٧) جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني. تحقيق : الدكتور محمد أسعد النادري، الطبعة الخامسة والثلاثون، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

٥٨) الجمل في النحو. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٥٩) جمهرة أشعار العرب. أبو زيد القرشي. تحقيق الأستاذ: علي فاعور، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٦٠) الجني الداني في حروف المعاني. بدر الدين المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

٦١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٦٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني. (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية).

٦٣) الحديث النبوي في النحو العربي. محمود فجال. الطبعة الثانية، (الرياض: أضواء السلف، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

٦٤) حروف المعاني. الزجاجي. تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٦٥) خزانة الأدب. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٦٦) الخصائص. ابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، (دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية).

٦٧) خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال. بدر الدين بن جمال الدين بن محمد بن مالك. تحقيق: أحمد بن إبراهيم المغيني. الطبعة الأولى، (مصر: دار الرضا، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٦٨) الخلاف بين النحويين. للدكتور السيد رزق الطويل، (السعودية: مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

٦٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، (دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ).

٧٠) الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة. غنيم غانم النيبعاوي. الطبعة الأولى، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ).

٧١) الدرر اللوامع على همع الهوامع. الشنقيطي. تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، (لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

٧٢) الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي. تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٣٩٢هـ/١٩٧٩م).

٧٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني. أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق: الدكتور:أحمد محمد الخراط، الطبعة الثالثة، (دمشق: دار القلم، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

٧٤) زاد الطالب من أوضح المسالك. فهمي قطب الدين النجار، الطبعة الثانية، (السعودية: مطبعة النرجس التجارية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

٧٥) سر صناعة الإعراب. ابن جني. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، الطبعة الثانية، (دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

٧٦) سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد مصطفى الأعلمي، الطبعة الأولى، (السعودية: شركة الطباعة السعودية، ١٤٠٣هـ).

٧٧) سنن الدارمي. تحقيق : السيد عبد الله هاشم، الناشر: حديث أكادمي باكستان، ١٤٠٤هـ.

٧٨) سنن النسائي . (بيروت: المكتبة العلمية) .

٧٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن عماد الحنبلي. الطبعة الثانية، (بيروت: دار المسيرة، ١٣٩٩هـ).

٨٠) شرح أبيات سيبويه. أبو محمد ابن السيرافي. تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

٨١) شرح ألفية ابن مالك. أبو زيد المكودي. تحقيق الدكتورة: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

٨٢) شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم. حققه الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد (بيروت: دار الجيل، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٨٣) شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل. مراجعة وتنقيح الدكتور: محمد أسعد النادري، (بيروت: صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٨٤) شرح ألفية ابن معطي. ابن القواس الموصلي. تحقيق ودراسة: علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، (السعودية: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

٨٥) شرح الجمل. ابن عصفور. تحقيق: فواز الشنار، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

٨٦) شرح القصائد السبع الطوال. أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

٨٧) شرح الكافية الشافية. ابن مالك. تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، (السعودية: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

٨٨) شرح اللمع في النحو . القاسم بن محمد الواسطي الضرير. تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

٨٩) شرح المفصل. ابن يعيش، (بيروت: عالم الكتب).

٩٠) شرح المقدمة الكافية. ابن الحاجب. تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الطبعة الأولى، (السعودية: نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٩١) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، (مصر: دار هجر للنشر والتوزيع).

٩٢) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي. أبو البقاء العكبري. تحقيق د. كمال طالب، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٩٣) شرح شذور الذهب. ابن هشام. تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

٩٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري (بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ).

٩٥) شرح عيون كتاب سيبويه. أبو نصر. هارون القيسي. تحقيق: عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، الطبقة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

٩٦) شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام. تحقق: الفاخوري، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م).

٩٧) شرح قواعد الإعراب. محمد بن مصطفى القوجوي. تحقيق: إسماعيل مروة. الطبعة الثالثة، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٩٨) شرح كافية ابن الحاجب. الرضي. تحقيق: يوسف حسن عمر، (منشورات جامعة بن غازي).

٩٩) شرح كتاب سيبويه. السيرافي. تحقيق: د. محمد هاشم عبد الدايم وزميليه، (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٨م).

١٠٠) شرح ملحة الإعراب. القاسم بن علي الحريري. تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، (الأردن : دار الأمل للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ/١٩٩١م).

١٠١) شرح نموذج الزمخشري. يسرية محمد إبراهيم، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٠٢) الشعر والشعراء. ابن قتيبة. تحقيق : أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، (مصر: دار المعارف، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م).

١٠٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل. أبو عبد الله السلسيلي، تحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. الطبعة الأولى، (السعودية: مكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

١٠٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

١٠٥) الصاحبي. أحمد بن فارس، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع. الطبعة الأولى، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

١٠٦) صحيح البخاري. تحقيق: قاسم الشماعي. (بيروت: دار الأرقم).

١٠٧) صحيح مسلم. الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ).

١٠٨) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي. تحقيق: محسن سالم العميري، الطبعة الأولى، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ).

١٠٩) ضرائر الشعر. ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية.

١١٠) الضرائر. للألوسي. تحقيق: محمد بهجة الأثري البغدادي، الطبعة الأولى، (مصر: دار الآفاق العربية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

١١١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك. محمد عبد العزيز النجار. الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٢هـ).

١١٢) طبقات الشافعية. جمال الدين الأسنوي. تحقيق : عبد الله الجبوري، (السعودية: دار العلوم، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م).

١١٣) طبقات النحاة واللغويين. ابن قاضي شهبه. تحقيق: محسن غياض، (العراق: مطبعة النعمان، ١٩٩٧م).

١١٤) طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، (مصر: دار المعارف).

١١٥) طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر، (السعودية: دار المدني).

١١٦) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن. محمد عبد القادر هنادي، الطبعة الأولى، (السعودية: مكتبة الطالب الجامعي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١١٧) العبر في خبر من غبر. الحافظ الذهبي. تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد، (الكويت: ١٩٩٩م).

١١٨) غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري. عُني به. ج. برجسترا سر، الطبعة الأولى، (مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م).

١١٩) غريب الحديث. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

١٢٠) الغريب المصنف. أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق الدكتور: محمد المختار العبيجي، الطبعة الأولى، (دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

١٢١) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير. جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق، تحقيق : الدكتور مصطفى النحاس، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

١٢٢) الفصول في العربية. ابن الدهان. تحقيق الدكتور: فائز فارس. الطبعة الأولى، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م/١٤٠٩هـ).

١٢٣) فوات الوفيات. محمد بن شاكر الكتبي. تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٤٠٨هـ).

١٢٤) في أصول النحو. سعيد الأفغاني. (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ/١٩٥٧م).

١٢٥) في نحو اللغة وتركيبها. خليل عمايرة، الطبعة الأولى، (جدة: عالم المعرفة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

١٢٦) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح. محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود يوسف فجال. الطبعة الأولى، (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٢٧) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم. (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث).

١٢٨) القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم. الطبعة الثالثة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

١٢٩) القياس في اللغة العربية. محمد الخضر حسين. (مصر: المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ).

١٣٠) القياس في اللغة العربية. محمد حسن عبد العزيز. الطبعة الأولى، (مصر: دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

١٣١) القياس في النحو. منى إلياس. الطبعة الأولى، (سورية: دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

١٣٢) الكامل . أبو العباس المبرد. تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، الطبعة الثالثة، (بيروت: مؤسسة الرسالة).

١٣٣) كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة. ابن مالك، تحقيق: نجاة حسن عبدالله، الطبعة الأولى، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤١١هـ/١٩٩١م).

١٣٤) كتاب التعريفات. علي بن محمد الحسيني. الشهير بالشريف الجرجاني. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

١٣٥) الكتاب. سيبويه. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الجيل).

١٣٦) كشف المشكل في النحو. علي بن سليمان اليمني. تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع،١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

١٣٧) الكناش في فني النحو والصرف. أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بصاحب حماة، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوّام، الطبعة الأولى، (بيروت: صيدا، شركة أبناء شريف الأنصاري، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

١٣٨) اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري. عبد الله الأنبهان، (لبنان: دار الفكر المعاصر، سوريا: دار الفكر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

١٣٩) اللباب في علم الإعراب. الإسفرائيني. تحقيق: شوقي المعري، الطبعة الأولى، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م).

١٤٠) اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية. عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني. تحقيق: الدكتور: أسامة بن مسلم بن حامد الحازمي، الطبعة الأولى، (السعودية: دار علم الفوائد، ١٤٢١هـ).

١٤١) لمع الأدلة. أبو البركات الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م).

١٤٢) اللمع في العربية. ابن جني. تحقيق: حامد المؤمن. الطبعة الثانية، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٤٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية. عبده الراجحي. الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

١٤٤) ما اشتهر وخفي إعرابه. محمد بن عبد الله الطوالة، الطبعة الثانية، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢١هـ).

١٤٥) ما ينصرف وما لا ينصرف. أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة الثانية، (القاهرة: الخانجي، ١٤١٤هـ/١٩٥٤م).

١٤٦) مجاز القرآن. أبو عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، (القاهرة: مكتبة الخانجي ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م).

١٤٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي).

١٤٨) المدارس النحوية. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، (دار المعارف بمصر).

١٤٩) مراتب النحويين. أبوالطيب اللغوي. تحقيق : الدكتور محمد زنيهم محمد عزب، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)

١٥٠) المزهر في علوم اللغة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

١٥١) المسائل البصريات. أبو علي الفارسي. تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، (مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٥٢) المسائل البغداديات (المشكلة) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. (بغداد: مطبعة العاني).

١٥٣) المسائل الحلبيات، أبوعلي الفارسي. تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، (بيروت: دار المنارة،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

١٥٤) المسائل العسكرية. أبو علي الفارسي. تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، (مصر: مطبعة العاني، بغداد).

١٥٥) المسائل العضديات. أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

١٥٦) المسائل الملقبات في علم النحو. محمد بن طولون الدمشقي، حققه: الدكتور عبدالفتاح سليم، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

١٥٧) المسائل المنثورة. أبو علي الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدري، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق).

١٥٨) المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، (السعودية: دار المدني، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

١٥٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل. الطبعة الخامسة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٦٠) مظاهر منهجية في فائق الزمخشري. أبو السعود الفخراني. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٦١) معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق الزجاج. تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١٦٢) معاني القرآن. أبو الحسن الأخفش. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١١هـ/١٩٩٠م).
١٦٣) معاني القرآن. أبو زكريا الفراء. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (دارالسرور).
١٦٤) معجم الأدباء. ياقوت الحموي. تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى، (بيروت: عالم الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).
١٦٥) معجم شواهد العربية. عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، (القاهرة: مكتبة الخانجي).
١٦٦) معجم مقاييس اللغة. أحمد بن فارس. تحقيق: شهاب الدين أبوعمرو، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
١٦٧) المعرب من الكلام الأعجمي. أبو منصور الجواليقي. تحقيق: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
١٦٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام. تحقيق: حسن حمد. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).
١٦٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة. طاش كبرى زاه. الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
١٧٠) المفصل في صنعة الإعراب. الزمخشري. حققه: الدكتور محمد محمد عبدالمقصود، والدكتور حسن محمد عبد المقصود، الطبعة الأولى، (دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
١٧١) مقاصد المقاصد . عياد بن عيد الثبيتي، (السعودية: مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
١٧٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. بدر الدين العيني. مطبوع بهامش حاشية الصبان على الأشموني.
١٧٣) المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م).

١٧٤) المقتضب. أبو العباس المبرد. تحقيق: حسن حمد، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

١٧٥) المقرب. ابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الحيدري، الطبعة الأولى، (١٣٩١هـ/١٩٧١م).

١٧٦) المقصور والممدود. أبو زكريا الفراء. تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

١٧٧) الممتع في التصريف. ابن عصفور. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه، الطبعة الثامنة، (مكتبة لبنان، ناشرون).

١٧٨) مناهج الصواب في علم الإعراب. ابن رحمة الحويزي. تحقيق:الدكتور: عبد الرحمن كريم اللامي، الطبعة الأولى، (عمان: الدار العلمية ودار الثقافة، ٢٠٠٢م).

١٧٩) المنصف: ابن جني. تحقيق : محمد عبد القادر عطا، ا لطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

١٨٠) منهج الأخفش في إعراب القرآن. أحمد محمد الخراط. الطبعة الأولى. (دمشق: دار القلم، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

١٨١) الموطأ. الإمام مالك بن أنس. الطبعة العاشرة، (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٧هـ).

١٨٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. خديجة الحديثي. (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م).

١٨٣) نتائج الفكر. أبو القاسم السهيلي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد مؤمن،الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

١٨٤) النحو الوافي. عباس حسن.

١٨٥) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم. محمد آدم الزاكي. (السعودية: المكتبة الفيصلية).

١٨٦) النحو وكتب التفسير. إبراهيم عبد الله رفيدة، الطبعة الثالثة، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٣٩٩هـ/١٩٩٠م).

١٨٧) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. محمد الطنطاوي. تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية، (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م).

١٨٨) نظم الفرائد وحصر الشرائد. ابن بركات المهلبي. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

١٨٩) نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب. المقري. تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الكتاب، ١٩٦٧م).

١٩٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، (الكويت: معهد المخطوطات العربية،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

١٩١) النوادر في اللغة.أبو زيد الأنصاري. تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

١٩٢) همهع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

١٩٣) الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الطبعة الأولى، (بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

١٩٤) وفيات الأعيان. ابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس،(بيروت: دار صادر).

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الرسالة	
الإهداء.	
المقدمة .	
التمهيد.	
ابن مالك وآثاره.	
اسمه ونسبه.	١
مولده ونشأته.	٢
رحلته إلى المشرق وشيوخه.	٢
تلاميذه.	٣
مكانته العلمية.	٤
وفاته .	٤
آثاره.	٤
منهجه في شرحه للتسهيل.	٦
الفصل الأول:	
السماع.	١١
المبحث الأول: مفهومه .	
المبحث الثاني : مصادر السماع.	
١ - القرآن الكريم.	
موقف النحاة من القرآن الكريم وقراءاته.	١٢
موقف ابن مالك من القرآن الكريم وقراءاته.	١٥
٢ - الحديث النبوي الشريف.	
موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي.	٢٠
موقف ابن مالك من الاحتجاج بالحديث النبوي.	٢٣
٣ - كلام العرب.	
موقف النحاة من كلام العرب.	٢٧
أهميته وزمانه ومكانه.	٣٠

الموضوع	رقم الصفحة
شروط قبول الرواية.	٣٠
الشواهد المجهولة.	٣١
موقف ابن مالك من كلام العرب.	٣٢
شروط قبول الرواية عند ابن مالك.	٣٤
ابن مالك وتعدد الرواية.	٣٦
موقفه من الشواهد المجهولة القائل.	٣٧
مراعاته كلام العرب عند التقعيد.	٣٩
موقفه من الضرورة الشعرية.	٤١
لغات العرب.	٤٣
المبحث الثالث : المسائل التي رجحها ابن مالك بسبب السماع.	٤٥
المسائل المختارة لدراستها دراسة تفصيلية:	
١ ـ ثبوت ميم (فم) مع الإضافة.	٥٣
٢ ـ مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية.	٥٥
٣ ـ توكيد النكرة توكيداً معنوياً.	٥٩
٤ ـ إبدال النكرة من المعرفة.	٦٢
٥ ـ نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.	٦٥
الفصل الثاني:	
القياس.	
المبحث الأول : مفهومه وأهم النحاة الذين أثروا فيه.	٦٦
القياس عند ابن مالك.	
المبحث الثاني : أنواع القياس عند ابن مالك.	٦٨
ابن مالك وأركان القياس.	٧١
المبحث الثالث :المسائل التي رجحها ابن مالك بسبب القياس.	٨١

الموضوع	رقم الصفحة
المسائل المدروسة دراسة تفصيلية.	
١ ـ نيابة المفعول الثاني من باب (ظن) عن الفاعل.	٨٥
٢ ـ دخول اللام على خبر (لكن).	٨٧
٣ ـ نوع جير.	٩٠
٤ ـ إعراب ضمائر النصب المتصلة بـ (عسى).	٩٢
٥ ـ العامل في المستثنى بـ (إلا).	٩٥
الفصل الثالث:	
الإجمـــاع.	
المبحث الأول : مفهومه وأهميته.	١٠٠
المبحث الثاني : الإجماع عند ابن مالك.	١٠٢
المبحث الثالث : المسائل التي رجحها بسبب الإجماع.	١٠٥
المسائل المدروسة دراسة تفصيلية.	
١ ـ زيادة (مَن).	١٠٦
٢ ـ تجريد الفعل عند تثنية الفاعل وجمعه.	١٠٨
٣ ـ نصب المستثنى بـ (ما خلا ـ ما عدا).	١١١
الفصل الرابع:	
الاستصحاب.	
المبحث الأول : مفهومه وأهميته.	١١٣
المبحث الثاني : موقف ابن مالك منه.	١١٤
المبحث الثالث : مسائل الاستصحاب.	
١ ـ دلالة كان وأخواتها على الحدث.	١١٥
٢ ـ تعدية غير (أعلم) و(أرى) من أخواتهما بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل.	١٢٠
٣ ـ إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل.	١٢٣

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الخامس: أدلة أخرى . ويشتمل على ثلاثة مباحث	
المبحث الأول : الأدلة الجدلية.	١٢٥
المبحث الثاني: قواعد التوجيه.	
مفهومها.	١٢٧
أ. الأصل والفرع.	١٢٧
ب. القلة والكثرة.	١٢٩
ج. الأولوية.	١٣٠
د. قواعد السماع.	١٣١
ه. قواعد القياس.	١٣٢
و. التقدير.	١٣٤
ز. المعنى.	١٣٤
ح. الأساليب.	١٣٤
ط. الأصالة والزيادة.	١٣٦
ي. الإعراب والبناء.	١٣٦
ك. العامل .	١٣٧
ل. التعويض والنيابة.	١٣٩
م. الحذف.	١٣٩
ن. القواعد العقلية.	١٤٠
المسائل المدروسة دراسة تفصيلية.	
١ ــ فعلية " أفعل " التعجب.	١٤١
٢ ــ إعمال العدد المشتق عند إضافته إلى ما اشتق منه.	١٤٩
٣ ــ دخول " لاسيما " في أدوات الإستثناء.	١٥١
٤ ــ تعريف العدد المضاف .	١٥٣
٥ ــ وقوع المصدر موقع الحال.	١٥٥

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث : تضافر الأدلة عند ابن مالك.	١٥٨
المسائل النحوية التي رجحها بسبب تضافر الأدلة.	١٦١
المسائل النحوية المدروسة دراسة تفصيلية:	
١ ـ تقديم خبر (ليس) عليها.	١٦٨
٢ ـ زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية.	١٧٢
٣ ـ موقع المصدر المؤول من "أنَّ" وما دخلت عليه بعد (لو)من الإعراب.	١٧٥
٤ ـ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.	١٧٧
٥ ـ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.	١٨٢
الخاتمة وأهم النتائج.	١٩٠
الفهارس.	
فهرس الآيات القرآنية.	١٩٣
فهرس الأحاديث النبوية.	١٩٧
فهرس أقوال العرب وأمثالهم.	١٩٨
فهرس الأبيات الشعرية.	١٩٩
فهرس المصادر والمراجع.	٢٠٤
فهرس الموضوعات.	٢٢١

Thesis Abstract

This thesis which is titled :

((Reasons of Ibn Malik's Grammatical Preponderances in his Explanation of Facilitation)), tries to shed the light on the reasons resorted to by Ibn Malik in his grammatical preponderances in explaining the concept of facilitation, determining his attitude towards each of those reasons and the attitudes of other grammarians in that regard, in a brief presentation without going into details and branches that are not related to the research topic. Furthermore, I have provided statistics of the issues of each chapter, which I have followed with a detailed study of some of the grammatical issues to show to which extent has Ibn Malik benefited from the grammatical evidence in his preponderance.

The thesis consists of five chapter, preceded by an introduction and winded up a conclusion and technical indices. The first chapter tackled acceptance by usage, the second dealt with analogy, the third studied consensus, the fourth discussed the concept of supplementary, while the fifth chapter included other types of evidence; namely: dialectic evidence and rules of guidance and collaboration of evidence.

Allah will guide all of us to the righteous path